وزارة التعلـيم العـالي و البحـث العلـمي
جـامعة الجزائـر
كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير

* قسم العلوم الاقتصادية *

رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية
فرع: التحليل الإقتصادي

الموضوع:

تطور التشغيل و إشكالية البطالة بالجزائر في ظل الإصلاحات الإقتصادية

من إعداد الطالب:
أحـمد خـير

لجنة المناقشة:

د.	أحمد زكان	رئيسا
د.	علي خليد	مقررا
د.	الطيب ياسين	ممتحنا
أ.	سعدية قصاب	ممتحنة

السنة الجامعية 2006/2005

الجـــــــــــــــزء

الفهــــــــرس

المبحث الثاني: الإصلاحات الاقتصادية بعد سنة 1998

الفصل الثاني: الأسس النظرية لسوق العمل

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول العمل

المبحث الثاني: الأسس النظرية للعمل

الفصل الثالث: آثار الإصلاحات الإقتصادية و الأجهزة البديلة للعمالة في الجزائر

المبحث الأول: الأجهزة البديلة للتشغيل في الجزائر

المبحث الثاني: نتائج الإصلاحات الاقتصادية على العمالة

الفصل الرابع: دراسة قياسية لسوق العمل في الجزائر

المقدمة

مقدمة:

قامت الدولة الجزائرية عقب الاستقلال، بـسياسات وإجـراءات تهـدف بـالنهوض بالاقتصاد الوطني في جميع المجالات بغرض تحقيق العديـد مـن الأهـداف الاقتـصادية والاجتماعية، إلا أن ذلك لم يتحقق بالنظرالى كثرة المهام والواجبات التـي تؤديهـا الدولـة، والتغيرات التي تحدث في البيئة الدولية، و كذا ظهور منظمات عالمية وهيئـات اقتـصادية وأنظمة جديدة كنظام العولمة، والضغوطات المفروضة من طرف الهيئات الدولية وخاصـة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي مؤخرا والمنظمة العالمية للتجارة، كـل هـذه الأسـباب فرضت على الجزائر الدخول في مرحلة التحول من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر من خلال التخلي عن آليات قديمة المتمثلة في التسيير الممركز وإحلال قواعـد وأسـس جديـدة تتماشى مع معطيات تحرير الاقتصاد.

فقد سطرت الدولة لأجل ذلك برنامجا يهدف إلى تحويل مهام مؤسساتها وفق طـرق وإجراءات تسييرية تتماشى والنظام القائم، حيث أن المؤسسات الاقتصادية العمومية عاشـت سلسلة من التحولات في أنماط تسييرها بدءا بالتسيير الذاتي ووصولا إلى الإصلاحات الجديدة وبرنامج التعديل الهيكلي وسياسة الخوصصة.

وقد كان لهذه التحولات والتغيرات أثرا كبيرا على الجانب الاجتماعي والاقتـصادي المتمثل في تدهور مستويات المعيشة.

إن أهمية الموضوع تتعلق بالآثار التي خلفتها الإصلاحات الاقتصادية المطبقـة فـي المؤسسة الاقتصادية العمومية، وخاصة فيما يتعلق بالآثار السلبية الناجمة عنها على الجانب الاجتماعي الاقتصادي من تسريح العمال، وانتـشار ظـاهرة البطالـة وتـدهور مـستوى المعيشة.....الخ،

1- الهدف من البحث:

نهدف من خلال عملنا هذا إلى:

* الإطلاع على إجراءات محاولات الإصلاح الاقتصادي ونتائجه.

* تسليط الضوء على الإصلاحات التي حدثت في المؤسسات العمومية وأثرها على الاقتصاد الجزائري.

أ - إشكالية البحث:

من خلال ما سبق ذكره فإنه يمكننا طرح إشكالية بحثنا في السؤال المحوري المتمثل في اثر الإصلاحات الاقتصادية على وضع العمالة في المؤسسات العمومية الاقتصادية، هذه الإشكالية قد أثارت عدة تساؤلات فرعية نجيزها فيما يلي:

* كيف نشأت وتطورت المؤسسة العمومية.

* ما هي الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها المؤسسة العمومية.

* ما هي الدوافع التي أدت إلى القيام بالإصلاحات الاقتصادية وبرامج التعديل الهيكلي.

* ما هو مفهوم الخوصصة.

* ما هي الآثار الاجتماعية الناجمة عن الإصلاحات الجديدة.

* ما هي فعالية الحلول المقدمة من قبل الدولة لمعالجة فائض القوة العاملة.

ب - الفرضيات:

سنحاول معالجة هذه الإشكالية من خلال طرح الفرضيات التالية:

* إن الدولة تعمل كل ما بوسعها لجعل مؤسساتها الاقتصادية تتماشى مع متطلبات الاقتصاد الدولي الجديد.

* تكفل الدولة بالجانب الاجتماعي للعمال المسرحين خفف من تدهور مستوى معيشة هذه الفئة التي مستها إجراءات هذه الإصلاحات.

* تضع الدولة آليات وميكانيزمات للتكفل بالآثار الناجمة عن الإصلاحات الاقتصادية وعلى رأسها فائض العمالة.

د- المنهج المستخدم:

لمعالجة إشكالية البحث، نرتئي إتباع المنهج الوصفي التحليلي لإثراء هذا الموضوع والإلمام بجميع جوانبه بهدف امتصاص فائض العمالة عن طريق الاستغلال العقلاني للموارد البشرية في القسم النظري، وتدعيمه بدراسة تطبيقية.

هـ- استعراض خطة البحث:

نعتمد في بحثنا هذا على تقسيم العمل منهجيا إلى أربعة فصول وهي مرتبة كما يلي:

الفصل الأول: نتطرق فيه إلى المؤسسات الجزائرية في ظل الإصلاحات الاقتصادية وذلك بشرح ماهية المؤسسات الاقتصادية العمومية الجزائرية من 1962 إلى 1988 ثم الإصلاحات الاقتصادية بعد 1988.

الفصل الثاني: يتناول مفاهيم عامة حول العمالة في ظل نظام المعلومات الإحصائي بالجزائر و كذا الأسس النظرية لسوق العمل

الفصل الثالث: يتناول أثر الإصلاحات والأجهزة البديلة للعمالة في الجزائر وذلك بالتطرق إلى الأجهزة البديلة للتشغيل في الجزائر واثر الإصلاحات الاقتصادية على العمالة.

الفصل الرابع: يتمثل في دراسة قياسية لدالة الإنتاج على المستوى الكلي وسندعم هذا النموذج بالأسس النظرية للنمذجة القياسية ثم دراسة بناء نموذج العمالة في الجزائر.

كما ننهي الموضوع بخاتمة عامة، نعرض فيها أهم النتائج المتوصل إليها من خلال البحث المنجز، مع تقديم جملة من الاقتراحات التي قد نرى أنها ضرورية.

الفصل الاول

المؤسسات الجزائرية في ضل الإصلاحات اللاإقتصادية

المبحث الأول

ماهية المؤسسات العمومية الإقتصاجية الجزائرية

المبحث الثانـي

الإصلاحات الإقتصادية بعد سنة 1998

تمهيد :

تبنت الجزائر عقب الاستقلال سياسة القطاع العام باعتباره الركيزة الأساسية للتنمية الاقتصادية، واعتبرت المؤسسة العمومية وسيلة لتنفيذ السياسة الاقتصادية التي تسطرها الدولة، وبهذا فهي تحتل المكانة المرموقة في الاقتصاد الوطني، وهي موجودة أساسا لخدمة المصلحة العمومية.

غير أن هذا النمط الاقتصادي يستدعي في كل مرة التغيير وإعادة التنظيم بناءا على معطيات وأساليب محددة، وهذا لأجل تحقيق أحسن فعالية حسب السياسات الاقتصادية المتبعة من قبل الدولة.

فلقد تبنت الجزائر نظام التسيير الذاتي في أول مراحلها، غير أنها لم تدم طويلا وهذا يعود إلى ما عرف بقرارات التأميم، التي نتج عنها تحول المؤسسات المسيرة ذاتيا إلى شركات وطنية تؤدي وظائفها (الإنتاج، التوزيع...الخ) لتدخل بعد ذلك في مرحلة التسيير الاشتراكي، وذلك لضمان استمرارية الاقتصاد الوطني ونظرا لما تميزت به هذه المرحلة من مشاكل عديدة من بينها كبر حجم المؤسسات وصعوبة اتخاذ القرار، لجأت الجزائر إلى مرحلة جديدة تمثلت في مرحلة المؤسسة العمومية الاقتصادية.

فالتجربة الجزائرية بقيت تواجه مشاكل عديدة من جراء التسيير المرتكز على التخطيط المركزي و البيروقراطي، لهذا لجأت الدولة إلى ما يعرف بالإصلاحات الاقتصادية، ومن المؤكد أن هذه الأخيرة جاءت لعدة أسباب، وفي الغالب أن هذه الإصلاحات جاءت لأسباب اقتصادية أكثر منها سياسية، قانونية واجتماعية، خاصة وأن الدولة عرفت وتيرة سريعة بعد تراجع إيراداتها و هذا يعود إلى ما يلي :

* تدخل الجهاز المركزي بصورة مباشرة في اتخاذ القرارات.
* تركيز الاستثمارات على الصناعات الثقيلة.
* تزايد في حجم المديونية الخارجية وتراجع معدلات النمو.

هذه النتائج دفعت بالمسيرين إلى التفكير في إدخال تعديلات هيكلية على الاقتصاد الوطني تتماشى مع تطورات الاقتصاد الدولي.

من جهة ثانية، أصبح اللجوء إلى الهيئات المالية الدولية غير سهل وخاصة بالنسبة للدول النامية، إذ يشترط عليها الدخول والانضمام إلى المنظمات الدولية دخولها إلى اقتصاد السوق.

أما عن الأسباب السياسية فهي تتمثل في الأزمات السياسية التي ساهمت في عرقلة النمو الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي، فتأزم الأوضاع دفع بالدولة إلى البحث عن نمط جديد يتفق مع الواقع، فأحداث أكتوبر 1988، مهدت الطريق إلى الدخول إلى اقتصاد السوق، حيث أن وتيرة الإصلاحات كانت بطيئة جدا قبل سنة 1988 لأنه كانت هناك معارضة داخلية ترفض التجديد لتبقى محافظة على المكاسب غير الشرعية التي تحصلت عليها في ظل التنظيم السابق.

لكن بعد ذلك أصبحت متسارعة حيث تم سن سلسلة من القوانين الجديدة.

والأسباب الاجتماعية تعود إلى أن الزيادة السكانية بعد الاستقلال يمكن إرجاعها إلى التطور في مستوى المعيشة، وتحسين مستوى التعليم، هذا ما أدى إلى ارتفاع الطلب على السلع والخدمات في حين أن مستوى العرض عرف تراجعا كبيرا، بالإضافة إلى تراجع إيرادات الدولة، وعجز في قطاع الخدمات الصحية وقطاع التعليم وظهور مشكل السكن.

كل هذه العوامل ساهمت في قيام إصلاحات جذرية سوف نتطرق إليها في هذا الفصل.

المبحث الأول: ماهية المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية:

إن التغير الحاصل في الاقتصاد يحتاج دوما إلى عنصر أساسي وهو التنظيم، هذا الأخير يحتاج بدوره إلى آليات وميكانيزمات تساهم في تنشيطه، وهذه الآليات تتمثل أساسا في المؤسسات الاقتصادية.

في هذا المبحث سوف نتطرق إلى تعريف المؤسسات الاقتصادية، كيفية نشأتها، تأسيسها، أهم مميزاتها وأنواعها.

1) مفهوم المؤسسة الاقتصادية:

إن مفهوم المؤسسة الاقتصادية يرتكز على احد الجوانب كالهيكل، العناصر المكونة، طبيعة نشاطها وأهدافها، وكذلك يمكن اعتبارها كعامل اقتصادي أو هيكل عضوي أو كنظام منظم. ويمكن سرد التعاريف التي تناولت مفهوم المؤسسة في ما يلي:

التعريف الأول: المؤسسة هي الوحدة الاقتصادية التي تتجمع فيها الموارد المالية والبشرية اللازمة للإنتاج الاقتصادي، حيث أنها تتكون دوما من مستخدمين أو وحدات أو أقسام أو مصالح ترتبط ببعضها البعض بشكل متكامل[1].

التعريف الثاني: المؤسسة هي تنظيم إنتاجي معين، الهدف منه هو إيجاد قيمة سوقية معينة من خلال الجمع بين عوامل إنتاجية معينة، ثم تتولى بيعها في السوق لتحقيق الربح المحصل عليه من الفرق بين الإيراد الكلي الناتج من ضرب سعر السلعة في الكمية المباعة منها وتكاليف الإنتاج[2].

التعريف الثالث: المؤسسة هي الوحدة الاقتصادية التي تمارس النشاط الإنتاجي والنشاطات المتعلقة بها من تخزين، شراء وبيع من اجل تحقيق الأهداف التي وجدت المؤسسة من اجلها.

التعريف الرابع: المؤسسة هي عبارة عن نظام، وهذا يعني به النظر إليها كوحدة متكاملة، قائمة على أساس العلاقات والتبادلات بين مختلف مكوناتها وأجزائها واعتبارها كمنظومة تخرج من النظام الاقتصادي إلى غيره من النشاطات كالإدارة، التربية، والصحة .....الخ[3].

---

[1] سعيد أوكيل، نفس المرجع ص 01 .

[2] عمر صخري: اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية 1994 ص 23.

[3] حمزة عادل: الخوصصة في الجزائر: مستقبل القطاع العام، مذكرة لنيل شهادة ليسانس، المدرسة الوطنية للإدارة: فرع الإدارة العامة 1999-2000 ص 10.

2) نشأة وتأسيس المؤسسات العمومية الاقتصادية ودورها في التشغيل:

تختلف وسائل وإجراءات إنشاء وتأسيس المشاريع العامة باختلاف الأنظمة السياسية والاقتصادية وذلك بالنظر لما لهذه المشاريع من أهمية بالغة في السياسة الاقتصادية العامـة للدولة.

إن كيفيات تأسيس تتراوح بين الإجراء أو العمل التشريعي والأذن القانوني، حيث في الحالة الأولى تنشا المشروعات العامة بموجب قانون صادر عن السلطة التشريعية بينما فـي الحالة الثانية، تقوم بمجرد صدور أعمال أو تصرفات إدارية، لكن بناءا على قـانون سـابق تستند إليه.

فالمشرع الجزائري كان ينص على إنشاء المشروعات العامة تتم بموجب قـانوني. إذا كانت المؤسسة ذات أهمية وطنية، بينما يتم بموجب عمل إداري سواء كان ذلك مباشـرة أو بناءا على قانون الإذن القانوني حيث يمكن للبلديات والولايات بناءا على قوانينها الأساسية أن تنشئ مؤسسات عامة.

ونظرا لما تتسم به المؤسسة العمومية الاقتصادية من خصائص متمايزة، المتاجرة – العمومية، فالنظام القانوني لتأسيسها وإنشائها يشمل في قواعده على أحكام ومبادئ مـستمدة من القانون التجاري تارة و من القانون الإداري تارة أخرى.

وفي إطار القانون الاقتصادي العام والذي يتطلب ضرورة إعـادة صـياغة لتلـك الأحكام والمبادئ لتكون أكثر فعالية ووضوح إذ يجب الأخذ بإرادة الـشركات والمـساهمين دون تركها مطلقة نظرا للدور الأساسي للمؤسسات فـي التنميـة الـشاملة باعتبارهـا الأداة الرئيسية لتنفيذ المخطط الوطني. وهو ما يفضي إلى بروز بعض مظـاهر الـسلطة العامـة وعلى هذا الأساس ووفقا لهذا النظام المختلط، فإن القاعد العامة لإنشاء وتأسيس المؤسـسات العمومية الاقتصادية تتوزع على المراحل والإجراءات التالية:

* إصدار قرار الإنشاء.
* طرح أسهم للاكتتاب.
* عقد الجمعية التأسيسية[1].

والواقع أن تعدد وتنوع إجراءات التأسيس هذه، إنما يتم عن أساليب القانون العـام (القـرار الإداري) مع أساليب ووسائل القانون الخاص (الاكتتاب).

[1] محمد صغير بعلي: تنظيم القطاع العام في الجزائر (استقلالية المؤسسات)- ديوان المطبوعات الجامعية ص 90.

كما تجدر الإشارة أن الأحكام المتعلقة بالإنشاء والتأسيس، جاءت غير دقيقة وواضحة في بنيتها، غامضة في معناها في كثير من الأحيان.

إذ لا يمكننا تحديد طبيعة (قرار الحكومة) الواردة في المادة السابعة (المادة 07) القانون 88-01 المؤرخ في 12 جانفي 1988 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية وهل هو منشئ؟ وهل يأتي تتويجا لسلسلة إجراءات التأسيس أم يكون سابقا لها .

من ثم، صار من الضروري إصدار نصوص أخرى لاستكمال المنظومة التشريعية المتعلقة بالتأسيسية (الاكتتاب، النشر) حيث انه ليس من المجدي إطلاقا إحالة الأمر على الأحكام العامة في القانون التجاري لسنة 1975، تبعا لما تتمتع به المؤسسة العمومية الاقتصادية من خصائص، وذلك أن هذا القانون إنما وضع ليحكم أساسا الشركات التجارية العاملة في القطاع الخاص.

3) خصائص المؤسسات العمومية وأهدافها:

3-1) خصائصها:

هناك عدة خصائص تتصف بها المؤسسة يمكن ذكرها في ما يلي:

* الشخصية القانونية: تتكون الشخصية القانونية للمؤسسة من حيث ممتلكاتها، صلاحياتها، اجباتها ومسؤولياتها.

* القدرة على الإنتاج: ونعني بهذا الوظيفة التي وجدت من أجلها.

* القدرة على البقاء: مما تتكفل به المؤسسة، أن تكون قادرة على تكييف الظروف المتغيرة.

* تحديد واضح للأهداف والبرامج والأساليب العلمية.

* ضمان الموارد المالية لتسيير عملياتها عن طريق القروض أو عن طريق الإرادات.

* أن تكون المؤسسة قابلة للتكييف مع البيئة المتواجدة فيها، فالمؤسسة لا تكون منعزلة.

* المؤسسة وحدة اقتصادية في المجتمع الاقتصادي بالإضافة إلى أنها مصدر رزق للأفراد وتساهم في زيادة الدخل الوطني بتطوير إنتاجها.

3-2) أهدافها:

أ- الأهداف الاقتصادية:

- الاستقلال الاقتصادي (الاكتفاء الذاتي والتحرر من التبعية الاقتصادية).
- إنتاج سلع وخدمات وتلبية حاجيات المستلزمات المستهلكين.
- تحقيق عائد مناسب على رأس المال المستثمر أو تحقيق معدل من الربح.
- التكامل الاقتصادي على المستوى الوطني.

ب) الأهداف الاجتماعية:

- امتصاص الطاقة البشرية أي التقليل من البطالة وفتح مناصب عمل.
- رفع مستوى المعيشة.

4) أنواع المؤسسات العمومية الاقتصادية:

تتعدد أنواع المؤسسة الاقتصادية حسب الدور المنوط بها، والهدف الذي جاءت لأجله، وتوجد عدة أنواع للمؤسسات والأشكال المختلفة التي تظهر فيها المؤسسة حسب[1]:

4-1) الشكل القانوني:

هذا النوع يعتمد على مبدأ واحد وهو أساس الملكية والذمة المالية، وينقسم إلى:

أ- المؤسسة الاشتراكية: هي المؤسسة التي تكون ذمتها المالية من الأموال العمومية، فلا يحق للمسؤولين عنها التصرف فيها، ولا يحق لهم بيعها أو إغلاقها إلا إذا وافقت الدولة على ذلك والأشخاص الذين ينوبون عن الحكومة، مسؤولين عن أعمالهم هذه اتجاه الدولة وفق القوانين العامة لها، تهدف هذه المؤسسات من خلال نشاطها الاقتصادي إلى تحقيق مصلحة المجتمع وغيرها، ولا توجد هناك أهمية للربح، وإنما تعمل من اجل تحقيق الأهداف العامة بمعنى تحقيق أقصى إنتاج، وتحقيق نصيبها المحدد في الخطة الوطنية، ومن خلال هذا يمكن أن تحقق الربح، فالربح في المؤسسات العامة لا يكون هدفا بحد ذاته[2].

ب- المؤسسة الخاصة: وهي المؤسسات التي تكون ذمتها المالية ملكا لشخص واحد أو لعدة أشخاص وتنقسم إلى فرعين:

* **المؤسسة الفردية**: وهي مؤسسة تعود ملكيتها للأفراد والعائلة.

---

[1] حمزة عادل: مرجع سابق: ص11.
[2] حمزة عادل: نفس المرجع: ص11.

الجدول رقم 1-1: مزايا وعيوب المؤسسات الفردية

مزايا المؤسسات الفردية	عيوب المؤسسات الفردية
- السهولة في التنظيم والإنشاء.	- قلة رأس المال وهذا لأن صاحب المؤسسة هو الذي يقوم لوحده بتمويل مؤسسته بعنصر رأس المال.
- صاحب المؤسسة هو المسؤول الأول عن أعمال المؤسسة.	- صعوبة القرض من المؤسسات المالية.
- صاحب المؤسسة هو الذي يدير تنظيم المؤسسة.	- قصر وجهة النظر ونقص الخبرة لدى المالك الواحد مما يعرض المؤسسة لمشاكل فردية.
- صاحب المؤسسة له الصلاحية الكاملة في اتخاذ القرارات.	- مسؤولية صاحب المؤسسة غير محدودة فهو مسؤول على كافة ديون المؤسسة.

المصدر: حمزة عادل مرجع سابق

*** المؤسسة المختلطة:** وهي التي ملكيتها جزء منها للدول والباقي للأفراد ومؤسسات أخرى، حيث يكون رأس مالها مشتركا بين الدولة والأفراد، والهدف من وراء هذا تحقيق المصلحة العامة.

2-4) الشكل الاقتصادي:

يعتمد على عدة معايير ومن بينها:

أ- معيار النشاط: أي انه يعتمد على أساس العمل الذي يقوم به لمؤسسة وينقسم إلى:

المؤسسات الصناعية (مؤسسات الصناعات الثقيلة، مؤسسات الصناعات الخفيفة).

- المؤسسات الفلاحية.
- المؤسسات التجارية.
- المؤسسات المالية[1].

وحسب هذا المعيار فهي تنقسم إلى مؤسسات كبيرة أو صغيرة أو متوسطة الحجم.

[1] عمر صخري، مرجع سابق: ص31.

5) مراحل تطور المؤسسات العمومية من 1962 - 1988

الاعتماد على القطاع العام في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، جعل من المؤسسة العمومية أداة فعالة في يد الدولة لتطبيق السياسة الاقتصادية والاجتماعية المرغوب في تبنيها، مما سبب للمؤسسة العمومية حالة عدم الاستقرار في نظم تسيرها، وعاشت إصلاح عقب إصلاح، حيث مرت بعدة مراحل تنظيمية، كل مرحلة تعكس الظروف الاقتصادية والسياسية التي كانت سائدة .

ولهذا الغرض، تناولنا في هذا المبحث المراحل التنظيمية لتسير المؤسسة العمومية خلال فترة(1962-1988) بدءا بمرحلة التسيير الذاتي ثم الشركة الوطنية و مرحلة التسيير الاشتراكي، ووصولا إلى سياسة إعادة الهيكلة المالية والعضوية للمؤسسات العمومية الاقتصادية .

1-5) مرحلة التسيير الذاتي:

بعد الاستقلال، خرجت الجزائر باقتصاد شبه مدمر، وذلك إثر الرحيل الجماعي للأوروبيين، حيث أدى ذلك إلى خلق أزمة حادة تتمثل في شغور الجهاز الإداري من إطارات وأشخاص قادرة على إدارة المؤسسة "حيث رحل ما يقارب 95% منهم أي ما يمثل 800 ألف شخص من بينهم عدد كبير من الإطارات، وقدر عدد الأوروبيين الناشطين، 300 ألف أوروبي منهم 30 ألف أصحاب المنشآت، و15 ألف من الإطارات السامية وذوي المهن الحرة، بالإضافة إلى 35 ألف من العمال المتخصصين "[1].

وأمام هذا الواقع، فقد قام العمال وبطريقة تلقائية بإدارة الشركات تطبيقا لإيديولوجية واضحة المعالم وواقعا أملته عليها الظروف والأحداث العسيرة السائدة آنذاك أهمها ظاهرة الأملاك الشاغرة.

"ظاهرة الأملاك الشاغرة التي هي أساس تطبيق أسلوب التسيير الذاتي، قد أثارت جدلا فقهيا حول كيفيتها القانونية "[2].

ومن مجموع النصوص المتعلقة بها التي تجعلنا نذهب إلى أنها تعبير عن انتقال الملكية الجزائرية، وقد تبنت الجزائر أسلوب المؤسسات المسيرة ذاتيا في مؤتمر طرابلس 1962 وتعزز ذلك في ميثاق الجزائر سنة 1964.

[1] محمد الصغير بعلي: مرجع سابق: ص10.
[2] محمد الصغير بعلي: مرجع سابق: ص12.

إن فكرة التسيير الذاتي كانت أمرا مفروضا، وذلك للظروف المعاشة في ذلك الوقت، لضمان استمرار الاقتصاد الوطني من جهة، ومن جهة أخرى للقضاء على الخلافات التي ظهرت بعد الاستقلال والمتعلقة بتحديد الأسلوب الاقتصادي المتبع.

فنظام التسيير الذاتي، أبعد الاقتصاد الجزائري عن إمكانية تطبيق النظام الرأسمالي لان المؤسسة المسيرة ذاتيا شكلت صورة الاختيار الاشتراكي حيث أصبحت الاشتراكية تعني التسيير الذاتي.

مرحلة التسيير الذاتي لم تدم طويلا وذلك بفعل قرارات التأميم التي حولت هذه المؤسسات إلى شركة وطنية تؤدي وظائفها الأساسية كالإنتاج-التوزيع، والتسويق وهذا تحت مراقبة أجهزتها.

ومن بين أسباب فشل هذا النظام:

1- ضعف تكوين العمال من الناحية التقنية.

2- تكريس التوجه السياسي، حيث أن الأساليب والتقنيات المعتمدة لضمان التنمية طغت عليها فكرة الإيديولوجية الاشتراكية مما لم يسمح لهذه المؤسسة بالوصول إلى الأهداف المسطرة.

إن فكرة التسيير الذاتي لم تعتمد على أساليب علمية مدروسة تسمح بضمان التنمية الاقتصادية، حيث تميزت بتسيير غير بناء وغير مدروس حيث كان الهدف المنشود من هذه المرحلة هو محاولة لضمان استمرارية المؤسسة فقط بغض النظر عن النتائج الأخرى المتمثلة في مواصلة نشاط المؤسسة الجزائرية وتحقيق الربح.

وختام القول، إن تجربة التسيير الذاتي للمؤسسة الاقتصادية كرست توجها سياسيا لا اقتصاديا وذلك لأن الأساليب والتقنيات المعتمدة قد سادتها وطغت عليه فكرة الإيديولوجية الاشتراكية[1].

2-5) مرحلة الشركة الوطنية (المشروع العام):

إن هدف إعادة تنظيم الاقتصاد الجزائري كانت في مجملها تسيير نحو سيطرة الدولة التامة على القطاع العام، فقد كان للجزائر شكل المؤسسات العامة الصناعية التجارية وهي أداة فعالة لتجسيد تدخل الدولة في مجالات الاقتصاد عبر مختلف الأنظمة.

[1] بودر بالة مختار، إبراهيمي فاروق: الشركات القابضة وأثارها في تسيير المؤسسات العمومية الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة ليسانس، المعهد الوطني للتجارة ص 04.

ويرتكز هذا الشكل التنظيمي الجديد على جهازين أساسين أحدهما للمداومة وهو مجلس الإدارة والآخر تنفيذي وهو المدير، حيث يقوم المدير بتحديد النظام الداخلي ويسهر على تنفيذه، كما يتولى تمثيل المؤسسة على الصعيد الخارجي.

لكن رغم هذه الهيمنة الظاهرية لمدير المؤسسة، إلا أن الواقع أبدى لنا عكس ذلك حيث كان لتدخل الوزير الوصي* عن طريق المجالس الاستشارية التي كان لها دور فعال، من العوامل الأساسية التي تحدد السياسة والتنظيم المتبع.

فالمدير للمؤسسة العمومية والصناعية - التجارية يعتبر على انه حلقة وصل بين الوزارة الوصية والنظام الداخلي للمؤسسة.

وزيادة على هذا (المؤسسة العامة الصناعية -التجارية) ظهر ما يسمى بالشركة الوطنية. فسلسلة التأمينات التي مست قطاعات عديدة منها قطاع المناجم، البنوك، التأمينات كان الهدف منها تحفيز وتحضير أدوات نموذج التنمية، حيث انه مع بداية 1965 بدأ أصحاب القرار بالتفكير في خلق شركات وطنية، فتأسست في السنة نفسها الشركة الوطنية للنفط والغاز SONATRACH، شركة الحديد والصلبSVA، والشركة الوطنية للنسيج SONITEX والشركة الجزائرية للتأميناتSAA .

هذه الشركات ساعدت على تحقيق إستراتيجية التنمية، وذلك ما نص عليه المرسوم عام 1972، فهذا المرسوم كان بمثابة خطوة هامة، حيث انه لم يساعد فقط على ضمان تسيير نشاطات الدولة فحسب، بل يتدخل فعليا في كل وظائف الشركات، حيث كانت هذه الوظائف خلال فترة 1965-1971 يتم تحديدها من طرف الجهاز المركزي والمتمثل في الوزارة الوصية.

وقد ساد في هذه المرحلة تدخل الدولة في الميدان الاقتصادي ضمن إستراتيجية تنموية تهدف إلى:

* العمل على استغلال الثروات الوطنية المتوفرة.
* القضاء على التبعية الاقتصادية من خلال قطاع صناعي قوي.
* إحداث الانسجام والتكامل بين القطاعات الاقتصادية كالقطاع الصناعي والزراعي.

غير أن هذه الشركات لا تستطيع تنفيذ أهدافها الأساسية لان هناك أهدافا تضاف إليها، وتتميز في بعض الأحيان أنها تكون متعارضة مع طبيعة نشاطها وتفوق إمكانياتها المتاحة.

* حسب نوع القطاع.

حيث كانت الدولة الجزائرية و سعيا منها لتحسين الظروف المعيشية للمـواطن الجزائـري تجبر الشركات الوطنية على توظيف أعداد كبيرة من المواطنين، قد لا تكون بحاجة إلـيهم، وهذا التدخل كان مبررا بعوامل عديدة، فهناك عوامل موضوعية كغياب الإطارات، وعوامل سياسية واجتماعية، حيث كانت المؤسسة مطالبة بتحقيق وتلبية حاجيات المواطن الجزائـري والمساهمة في شروط الاستقرار السياسي.

إن هذه المرحلة كانت تحدد الأهداف العامة للاقتصاد الوطني حسب منهج الخطة الاقتصادية الموضوعة وهذا راجع إلى عملية اتخاذ القرار التي تتم مـن طـرف الجهـاز المركـزي للتخطيط.

غير انه فشل (هذا النظام) نتيجة لعدة أسباب منها:

* اختلاط المهام والمسؤوليات وذلك بالنظر لعدم وجود تحديد دقيـق للمناصـب المعنية باتخاذ القرار داخل الشركة.

* تكليف المؤسسة الوطنية بمسؤولية خارجة عن أرادتها ممـا أدى إلـى ضـعف مردوديتها.

* ابتعاد الجهات المخططة عن الواقع العملي للمؤسسات.

* البيروقراطية والشعور بلا مسؤولية للمسيرين المعينين.

* الحجم الكبير للمؤسسات وعدم التناسق بين مختلف المراكز والوحدات.

حيث كانت هده أهم الأسباب التي أدت وساهمت بقوة في طهور مرحلة جديدة سميت بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات.

3-5) مرحلة التسيير الاشتراكي:

مع بداية 1971 كانت الشركة الوطنية تساهم في الناتج بحوالي 85% من المنتجـات الصناعية وتوظيف حوالي 80% من إجمالي القوى العاملة، هذا العدد الضخم من اليد العاملة كان من الأسباب التي جعلت المؤسسة تغير نظام تسييرها إلى النظام الاشتراكي، حيـث أن انتهاج هذا الأسلوب ليس مجرد إصلاح بل هو مرحلة جديدة للثورة الاقتصادية الاجتماعيـة، ذلك أن التغيرات التي مر بها الميدان الاقتصادي الجزائري منذ الاستقلال وحتى سنة 1971[*] تقتضي إقامة علاقة إنتاج تتلاءم مع المرحلة الحالية لتطور المجتمع.

وهذا الانتقال أو التحول إلى نظام التسيير الاشتراكي كان بتأثير مجموعة من العوامل[1]:

[*] صدور التشريعات للتسيير الاشتراكي.

[1] محمد الصغير بعلي مرجع ساب ص 35-36.

* اتجاه النظام السياسي القائم عقب انتفاضة التصحيح الثوري 19 جوان 1965 إلى ضرورة إقامة دولة تقوم على مؤسسات عصرية ديمقراطية قادرة على إنجاز متطلبات وعملية التنمية الشاملة عبر تنفيذ المخططات.

* تجربة التسيير الذاتي والشركة الوطنية بكل إيجابياتها وسلبياتها كانت باعثا على ضرورة إيجاد صيغة لبعث المشاركة العمالية في التسيير.

* الرغبة في توحيد أشكال المشروعات العامة للحد من المصاعب والنتائج السلبية المترتبة على تعدد أشكال القانونية في إدارة النشاط الاقتصادي في دولة واحدة وذات نظام اشتراكي.

* إن الانتقال إلى شكل مؤسسة اشتراكية ينسجم ويتلاءم تماما مع المبادئ الكبرى لتوزيع السلطة اللامركزية حيث جاء في ميثاق التسيير الاشتراكي للمؤسسات "إحدى المهام الأولية التي يتعين القيام بها في إطار هدا النظام الجديد لأجل الوصول إلى تسيير متقدم ومعقول ".

تجربة التسيير الاشتراكي للمؤسسات أثبتت عملية الهيمنة الفعلية للجهاز في إدارة المؤسسة وسيادة الطابع البيروقراطي على مضمون التنظيم الاشتراكي.

كما أن حجم الشركات وتعدد مراكز القرار ونقص التأطير وغياب الكفاءات الوطنية، إضافة إلى استيراد بعض النماذج التسييرية وتطبيقها على المؤسسات الجزائرية دون الأخذ بعين الاعتبار تماشيها مع الاقتصاد الوطني وطبيعة المجتمع الجزائري، كل هذا كان السبب في عدم نجاعة الاشتراكية كنمط تسييري في الجزائر.

4-5) إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات العمومية الاقتصادية:

يقصد بإعادة الهيكلة تلك العملية التي تشمل إصلاح اقتصادي شامل بهدف التحكم في وسائل الإنتاج، ومضمونها هو تقسيم المؤسسات الكبرى وتجزئتها إلى وحدات صغيرة أكثر تخصصا بإمكانها مواجهة الصعوبات التي تقع فيها المؤسسات وتحريرها منها.

وقد تقرر مبدأ إعادة الهيكلة ضمن المخطط الخماسي الأول بصدور المرسوم 80-240 بتاريخ 14 أكتوبر 1980 المتعلق بإعادة هيكلة المؤسسة العامة.

فتعرف إعادة الهيكلة العضوية على أنها " تحويل مؤسسات القطاع العام إلى مؤسسات صغيرة الحجم أكثر تخصصا وأكثر كفاءة"[1].

ويعود لجوء المؤسسات إلى الهيكلة العضوية للأسباب التالية:

[1] عمر صخري: اقتصاد مؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1993.

* كبر حجم المؤسسات الجزائرية مما صعب عملية التحكم فيها وتسييرها.

* تعدد أنشطة المؤسسات حيث تعددت المسؤوليات ونقص الأخصائيين في الإدارة.

* عدم فعالية وكفاءة الأداء في المؤسسة.

* عدم وجود اتصال بين وحدات المؤسسة.

5-4-1) مبادئ وأهداف إعادة الهيكلة العضوية في المؤسسات العمومية الاقتصادية:

أولا: المبادئ: تتميز بمبادئ تقنية[1]:

أ- المبادئ المنهجية:

* مبدأ الكلية: أي يجب أن تكون شاملة.

* مبدأ التنسيق: يجب أن يكون هناك تنسيق ما بين الوحدات داخل الشركة.

ب- المبادئ التقنية:

* مبدأ التخصص: تقليص عدد المنتجات أي تخصص المؤسسة في إنتاج منتوج معين لأجل تحسين الطاقة الإنتاجية.

* مبدأ التقسيم الفعلي للوظائف: يعني أن المؤسسة تقوم بفصل الوظائف عن بعضها البعض.

* مبدأ تحسين ودعم التسيير.

ثانيا: الأهداف: هناك عدة أهداف من بينها:

* الوصول إلى إشباع أكبر عدد ممكن من احتياجات الاقتصاد والموظفين.

* تحسين ظروف العمل.

* تشجيع سياسات الإبداع التي تقوم بها هيئة المؤسسة بهدف الاستعمال العقلاني والأمثل للكفاءة البشرية لتحقيق أقصى قدر من الإنتاجية.

* إقامة علاقات تكاملية بين مختلف القطاعات.

* دعم اللامركزية أي تفويض السلطة في اتخاذ القرارات الإنتاجية.

5-4-2) المشاكل الناجمة عن إعادة الهيكلة العضوية في المؤسسات[2]:

* التكاليف المرتفعة وهي مرتبطة بالإدارة.

* عدم التناسق بين الأهداف والنتائج المحققة نتيجة البيروقراطية.

---

[1] ناصر دادي عدون: اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية، الجزائر 1998.
[2] عيسو سامية، بو ثلجة وسيلة: واقع المؤسسات العمومية الجزائرية في ظل التحول نحو اقتصاد السوق، مذكرة لنيل شهادة ليسانس، 2001 ص26.

* تطبيق سياسة التخصص أي فصل الوظائف عن بعضها البعض، هذا ما أدى إلى ضعف المؤسسة بالإضافة إلى تجريدها من وظيفة التسويق والاستثمار وأصبح نشاطها يقتصر على الإنتاج فقط.

5-5) إعادة الهيكلة المالية في المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية:

إن معظم المؤسسات وجدت نفسها تعاني من عجز مالي، هذا ما أثر على تسييرها، لهذا لجأت إلى سياسة إعادة الهيكلة المالية فهي تعرف على أنها " مجموعة الإجراءات التي يترتب على الدولة والمؤسسة اتخاذها في جميع الميادين للحد من طلب يد مساعدة الدولة ".

وقد لجأت الدولة إلى إعادة الهيكلة المالية للأسباب التالية:

* المر دودية المالية السلبية وتعود إلى عدم تكافؤ الأسعار الموضوعة من طرف الدولة مع أسعار التكاليف الحقيقية للمنتوج.

* الضغوط الضريبية المرتفعة هذا ما أدى إلى زيادة التكاليف.

* تزايد المديونية الداخلية والخارجية وهذا يعود إلى عدم تحقيق المؤسسة عوائد وأرباح تدفعها إلى المديونية لتغطية الديون وتمويل احتياجاتها.

1-5-5) أهداف إعادة الهيكلة المالية في المؤسسات العمومية الاقتصادية:

* تحديد العلاقات والروابط بين المؤسسة والإدارة المركزية.

* تصحيح كل العيوب الناجمة عن نظام التسيير الأسبق، ومحاولة إيجاد حلول كإعطاء توازن بين الخصوم والأصول للمؤسسات العمومية الاقتصادية بهدف إحداث تطهير وذلك عن طريق التخفيض من المصاريف المالية الناجمة عن أسعار الفائدة.

* تجميع المديونية بهدف التقليل من درجة ثقلها على المؤسسة ومحاولة إحلال الديون الطويلة عن طريق سياسة الكشوفات المصرفية.

2-5-5) المشاكل الناجمة عن إعادة الهيكلة المالية في المؤسسات:

إن فشل إعادة الهيكلة المالية يعود إلى[1]:

*التأخير في تقديم القروض والاعتمادات المخصصة لعملية إعادة الهيكلة بمعنى أن رؤوس الأموال المخصصة لهذه العملية لم تصل إلى حساب المؤسسات في وقتها المحدد وعلى هذا الأساس لم تتمكن معظم المؤسسات من تطهير وضعيتها المالية في الآجال المطلوبة.

[1] عيسو سامية، بوثلجة وسيلة، مرجع سابق ص28.

* عدم إجراء رقابة محاسبة لكل المؤسسات من طرف الهيئات المالية المتخصصة.

* شملت إعادة الهيكلة جزءا معينا من العجز المتراكم مع غياب تام لمخصصات رأس المال الخاص الذي يعطي حد أدنى من قيمة الاستثمار الصافي، هذا ما أدى إلى خلق عدم توازن مالي هيكلي على المدى الطويل مما حتم على المؤسسات إلى اللجوء للسحب على المكشوف لتغطية العجز المسجل وذلك بتمديد قروض الاستثمار من جهة ومبالغ التطهير من جهة أخرى.

*عدم وفاء الدولة بتقديم دعم خاص بالنسبة للأسعار كإعانة لتغطية الفرق بين الأسعار المفروضة والأسعار الحقيقية التي تتمثل في أسعار السوق، أما في حالة استحالة رفع الأسعار لبعض المنتوجات فان الدولة تتدخل بواسطة تقديم مخصصات رأس المال من ميزانيتها.

المبحث الثاني: الإصلاحات الاقتصادية بعد سنة 1998.

عند الإعلان عن الإصلاحات الجديدة من طرف الدولة، والمتمثلة في استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية، طرحت عدة إشكاليات حول مفهومها، أهدافها، أسبابها ومشاكلها[1].

1) مفهوم استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية وأهدافها:

1-1) مفهومها[2]

طرحت تساؤلات عديدة حول مفهوم الاستقلالية من بينها ملكية الدولة لوسائل الإنتاج، مصير التسيير الاشتراكي للمؤسسات وإستراتيجية التخطيط الشاملة، حيث عرفت الاستقلالية على أنها تراجع على بعض المبادئ، ومن هذا جاءت عدة إجراءات وخطابات فصلت نهائيا في التساؤل المطروح، ونلخص هذا فيما يلي:

* ضمان ملكية الدولة لوسائل الإنتاج، أي اعتبار الدولة بمثابة العمود الفقري للاقتصاد الوطني.

* ضمان إستراتيجية التخطيط الشامل الذي لا يمكن أن ينفرد بمهمته في تنظيم أي مشروع دون مشاركة الجميع.

* التطبيق الفعلي للتسيير الاشتراكي للمؤسسات أي مشاركة العمال في تسيير المؤسسات.

من هذا المنطق، فالاستقلالية ما هي إلا عملية تقنية ترتكز على مبدأ أساسي يدور حول التمييز بين الدولة كسلطة عمومية وكمالكة للوسائل التجارية.

1-2) أهدافها

يمكن ذكر الأهداف المرجوة من الاستقلالية فيما يلي :

أ – الأهداف الاقتصادية:

إن الهدف الأساسي لاستقلالية المؤسسات يتمثل في تعزيز دور الدولة في عملية التنمية الوطنية، فهي الأداة الفعالة في تنفيذ المخططات الوطنية، والهدف الاقتصادي الثاني

---

[1] الأستاذين: نذير بن معطي – ياسين ساسي، حلقة دراسية حول استقلالية المؤسسات سنة 1998-1999 ص 30.

[2] معمري زهرة، لعينس نادية: إعادة هيكلة المؤسسات الجزائرية العمومية في القطاع الصناعي- مذكرة لنيل شهادة ليسانس 2001 ص 25.

هو خلق موارد جديدة للعملة الصعبة بهدف القضاء على المشاكل التي حالت توصل المؤسسة إلى تجديد وتنويع منتجاتها، توسيع دائرة نشاطاتها الذي يستلزم تشغيل يـد عاملـة جديـدة وكفاءات جديدة[1].

ب – الأهداف السياسية:

إن الهدف الأساسي من الاستقلالية هو دعم وتعميق الخيارات السياسية، وهذا ما جاء في خطاب الرئيس السابق الشاذلي بن جديد بمناسبة اختتام اليومين الدراسيين حول استقلالية المؤسسات، فلقد اعتبرت الاستقلالية بمثابة تطبيق فعلـي للتـسيير الاشـتراكي للمؤسـسات بالمفهوم الجديد، فمن خلاله تصبح المسؤوليات واضحة لدى كل من مدير المؤسسة ومجلس الإدارة، وأيضا ممثلي العمال.

ج – الأهداف الإدارية:

إن الغاية من الاستقلالية هو التخفيف من التعقيدات البيروقراطية التي تعـاني منهـا المؤسسات العمومية الناجمة عن المسؤولية المركزية، وسلطة البنوك، وكذلك الأعباء التـي كانت تتحملها المؤسسة والتي ليس لها علاقة بالتنمية.

د – الأهداف الاجتماعية:

تتمثل الأهداف الاجتماعية في خلق روح المسؤولية لدى العمال، حيث تقضي على سياسـة الاعتماد على الدولة، والقضاء أيضا على مشكل المحسوبية.

2) شروط استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية:

يمكن حصر أهم الشروط فيما يلي :

أ- شرط التسيير الفعال و التنظيم المحكم:

إن انتقال المؤسسات العمومية الاقتصادية إلى مرحلة الاستقلالية يـستوجب انتهـاج تسيير ديناميكي، ووضع تنظيم مرن، فالتسيير الديناميكي ينطوي على البحث المستمر عـن التغيرات المحدثة للايجابيات والتنظيم المرن يرتبط بالهيكلة التـشكيلية ومـستويات اتخـاذ القرار، فالهيكل الكلاسيكي المتميز بالجمود والبيروقراطية لا يساعد على مواجهـة أوضـاع جديدة وسريعة التطور، أما مستويات اتخاذ القرار، فكلما تعددت المستويات كلمـا تعرضـت عملية التسيير إلى صعوبات، الأمر الذي يؤدي إلى أداء إنتاجية واقتصادية ضعيفة وسيئة[2].

---

[1] معمري زهرة، لعيس نادية: نفس المرجع ص32.
[2] معمري زهرة،لعيس نادية: الرجع السابق ص26.

أ - شرط تبني استراتيجية معينة :

إن المؤسسة التي ليس لها إستراتيجية لا تستطيع أن تستمر في حياتها، فالإستراتيجية لها أبعاد مستقبلية ترتبط بالاتجاه الذي سوف تأخذه المؤسسة والتطور الذي يجب أن تصل إليه، بالنظر إلى القوى التنافسية واتجاه تطور العلم والتكنولوجيا، فهنا تجدر الإشارة إلى ضرورة مراعاة الجانب الخارجي، كون أن المحيط الخارجي غير مستقر، وعليه تستلزم المعالجة المستمرة وإيجاد الحلول والمنافذ الأحسن، والغاية من هذا هو توجيه المؤسسة ضمن مسار يمكن من تحقيق الأهداف بفعالية.

ب - شرط توفر القدرات التكنولوجية وتطويرها :

تتمثل هذه القدرات في قدرة المؤسسة على القيام بالنشاطات التالية : الإنتاج، الأعمال الهندسية، الإبداع التكنولوجي والمغرى من هذا هو ليس أن تقوم المؤسسة بتنفيذ كل هذه النشاطات، وإنما أن تكون لها الإمكانيات للقيام بذلك، فإذا لم تقم المؤسسة بتبني إستراتيجية لأجل تطوير هذه النشاطات فإن القدرة على البقاء و الاستقلالية كليهما معرضة إلى التدهور والزوال[1].

د- شرط الاهتمام بالمورد البشري:

أصبح الاهتمام بالمورد البشري في الوقت الراهن وظيفة في حد ذاتها، بمعنى أن المورد البشري أصبح يتطلب معاملة تمكن من استخدامه وتسييره بكيفية فعالة وجيدة.

ومن بين الإجراءات المتخذة في هذا المجال : الاشتراك في عملية اتخاذ القرارات، الاتصال بالعمال والتقرب منهم والاستماع إليهم وحل مشاكل وإزالة الفوارق بين المسؤولين والمنفذين[2].

بالإضافة إلى هذه الشروط، فلقد حدد معيار المرور إلى استقلالية في إطار قوانين 1986:

(88-01/88-06) التي قامت بتصنيف المؤسسة على أساس رأس المال العامل (رأس المال العامل= الأموال الدائمة-الأصول الثابتة) وصافي الأصول (صافي الأصول= الأصول الإجمالية-مجموع الديون)، وهي أربعة مجموعات[3].

[1] سعيد أوكيل: استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية، طبعة 1994 ص24.
[2] سعيد أوكيل: مرجع سابق ص24.
[3] عيسو سامية، بوثلجة وسيلة: مرجع سابق ص30.

جدول رقم 1-2 : تصنيف المؤسسات العمومية لتحضيرها للاستقلالية

التصنيف	صافي الأصول	رأس المال العامل
أ	+	+
ب	+	-
ج	-	+
د	-	-

المصدر : محمد أوشن، البورصة والمؤسسة الجزائرية : مذكرة التخرج لنيل شهادة ليسانس جوان 1994.

يمكن شرح الجدول كما يلي :

*** المؤسسة ضمن الصنف أ:**

إذا كانت المؤسسة مصنفة ضمن (أ) في حالة ما إذا كان لديها صـافي الأصـول موجبـا ورأس مال العامل موجب، يعني أن المؤسسة قادرة على تمويل أصـولها الثابتـة بـالأموال الدائمة ودخولها إلى الاستقلالية مباشرة، دون الحاجة إلى تحضير وتطهير.

*** المؤسسة ضمن الصنف ب:**

تصنف المؤسسة العمومية ضمن الصنف (ب) إذا كان لديها صافي الأصول موجبـا ورأس المال العامل سالبأي أن المؤسسة تغطي جزءا من الأصول الثابتة بديون قصيرة الأجل، فعدم التوازن هذا الناتج عن التكاليف الثقيلة.

*** المؤسسة ضمن الصنف (ج) :**

تصنفها ضمن هذا الصنف إذا كان لديها صافي الأصول سالبأي أن المؤسسة ليس لديها رأس مال ونشاطاتها ممولة بالديون، ومن الناحية القانونية تعتبر مؤسسة مفلسة.

- رأس المال العامل موجب: يعني أن المؤسسة لها صافي الأصول سالبا لديها ديون تتوافق مع دورة الاستغلال.

*** المؤسسة ضمن الصنف (د):**

تعتبر المؤسسة في حالة إفلاس، وتوازن مالي مهدم، والاحتفاظ بهذا النوع من المؤسـسات يحتاج إلى تطهير مالي كبير لدخول الاستقلالية، أو الاستغناء عنها عن طريق بيعها.

3) أسباب اللجوء إلى استقلالية المؤسسات وأشكال تطبيقها:

3-1) أسبابها

يمكن تلخيص هذه الأسباب في ثلاث محاور أساسية وهي:

أ- الأسباب الاقتصادية:

تتمثل فيما يلي[1]:

* تداخل مهام الدولة كسلطة سياسية وكقوة اقتصادية.
* المرور من نمو اقتصادي موسع إلى نمو اقتصادي يحتاج إلى التأقلم.
* عجز في التحكم في الاقتصاد الوطني.
* الاختلال في تسيير المؤسسات أدى إلى سوء توزيع مختلف الموارد.
* ضعف التحكم في جهاز التخطيط الذي امتاز بعدم الاستعمال العقلاني للأدوات الاقتصادية.

ب - الأسباب السياسية و القانونية:

متمثلة فيما يلي:

* فتح المجال لحرية التعبير.
* الدخول إلى اقتصاد السوق و فتح المجال للمبادرة الفردية.
* التغيير الجذري في هيكل الحكم عن طريق توسيع جديد لوظائف الجهاز التنفيذي.

ج - الأسباب الاجتماعية:

نظرا للتطور والتحسن الذي لوحظ بعد الاستقلال، وفي مجال الصحة والتعليم، يبقى قليل من المشاكل مثل: البطالة، مشكل السكن، كل هذه الأسباب ساهمت في إيجاد هيكل جديد للمؤسسات التي بوسعها التأقلم مع المحيط الجديد.

3-2) أشكال تطبيق استقلالية المؤسسات العمومية:

أ- صناديق المساهمة :

إن صناديق المساهمة هي مؤسسات عمومية اقتصادية تنشأ في شكل شركات، وذلك بموجب مرسوم وبناءا على قرار من الحكومة، تشارك هذه الصناديق المتعددة القطاعات في رأسمال عدة مؤسسات عمومية اقتصادية من قطاعات مختلفة.

وعدد صناديق المساهمة ثمانية، وتقسم الاقتصاد الوطني كما يلي:

- صندوق المساهمة الزراعي الغذائي.

[1] ناصر عداوي: إعادة الهيكلة ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة 1999 ص183.

- صندوق المساهمة للمناجم والمحروقات والري.
- صندوق المساهمة للعتاد.
- صندوق المساهمة للبناء.
- صندوق المساهمة للكيمياء والصيدلة.
- صندوق المساهمة للإلكترونيك والمواصلات السلكية واللاسلكية والإعلام الآلي.
- صندوق المساهمة للخدمات.
- صندوق المساهمة للنسيج والجلود والأحذية والأثاث " الصناعات الخفيفة".

لقد تم إنشاء هذه الصناديق بناءا على اقتراح من جهاز التخطيط للوزارة المالية، وتم بعد ذلك إصدار مرسوم بتكوين هذه الصناديق وفق قرار من مجلس الوزراء، يجب أن تساهم حسب نسب تحددها قوانينها الأساسية في تكوين رؤوس الأموال عدة مؤسسات عمومية مختلفة، وتتم إدارة صناديق المساهمة من خلال مجلس إدارة، ويتم تغيير أعضاء مجالس إدارة الصناديق من قبل الدولة، حيث أنه ينتخب كل مجلس إدارة مدير عام ويتم تعيين الإداريين والموافقة على تعيين المدير العام بموجب مرسوم، والصلاحيات تبقى في يد المدير العام، أما طريقة تمويلها فتكون عن طريق حصص الدولة[1].

صندوق المساهمة يعتبر ملكا للدولة دون سواها، فالدولة هي المساهمة الوحيدة، ولا يجوز التنازل عن الأسهم التي يملكها هذا الصندوق سوى لفائدة صندوق أو صناديق أخرى، ومن ثم يكون رأس المال للمؤسسة في صندوق المساهمة غير قابل للتصرف فيه.

أما عن المهام المحددة لصناديق المساهمة فهي تتدخل في تدعيم العلاقات بين المؤسسات الدولية و الوطنية وذلك في عدة مجالات، لاسيما تقدم مساهماتها في المسائل المتعلقة بالأبحاث العلمية، وخاصة إذا لم تكن للمؤسسات المعنية القدرة على التحكم في مثل هذه البحوث.

وعلى صعيد أخر، لها نشاطات أخرى اتجاه الأعوان الاقتصادية تتمثل أساسا في المفاوضة مع صناديق أخرى قصد المشاركة في تحويل الأسهم وكذا إحداث عمليات الدمج، كما تعمل على التشجيع بالاشتراك مع صناديق أخرى على تكوين تجمعات من المؤسسات وتدعيم مخطط المؤسسة متوسط المدى الذي لا يتحقق بمعزل عن مخطط الصندوق ضمن إستراتيجية رشيدة و متابعة مستمرة[2].

[1] عباد كريمة، بوكباشة فاطمة، روسلي كمال: استقلالية المؤسسات ومدى فعاليتها في الاقتصاد الجزائري مذكرة لنيل شهادة ليسانس، جوان1990 ص63.
[2] إسماعيل الشريف: استقلالية المؤسسات وجدواها في الاقتصاد الجزائري، ص58.

وبعد تجربة دامت خمس (05) سنوات لهذه الصناديق، إلا أن عجزها بـات واضـحا فـي إصلاح القطاع العمومي بالنظر للسلبيات التي عرفها تسيير أملاك الدولة، وبموجب المرسوم رقم 95-25 سبتمبر 1995، تم الإعلان عن حل صناديق المساهمة وتعويضها بهيئة جديـدة تتمثل في الشركات القابضة.

f – الشركات القابضة: هي عبارة عن شركة ذات طابع عمومي أو خاص، يتمثل نـشاطها الرئيسي في قبض مساهمات داخل مؤسسات أخرى من أجل توجيه أو مراقبة هذه الأخيـرة دون أن تمارس بنفسها عملية الاستغلال، فهي تدير وتنفذ في آن واحد العمليات المالية، وتقوم بوضع أقسام تقنية وأقسام للدراسة و مراقبة التسيير، والهدف الرئيسي من هذه الشركات هو العمل على التقليل من المخاطر، وزيادة أرباح محفظتها لأن دورها هذا مالي فقط[1]:

اختارت السلطات العمومية شكل نظام الشركات القابضة كشكل قانوني جديد لتنظـيم القطاع الاقتصادي العمومي في قمة التحولات، فهي شركات أسهم (SPA)، مـزودة بـرأس مال اجتماعي مسجل من الدولة بكامله، ولقد عمدت الجزائـر علـى وضـع تنظـيم لهـذه الشركات، تسير وفقه، والذي يحتوي على ثلاث مستويات كما يلي :

- المجلس الوطني لمساهمات الدولة (CNPE).
- صلاحيات المجلس الوطني لمساهمات الدولة .
- الشركات القابضة العمومية.

فتنظيم الشركات القابضة يتطلب وجود مجلس المديرين، مجلس المراقبة ومحافظي الحسابات ويمكن ذكر مهامها فيما يلي:

- استثمار حافظة الأسهم و المساهمات والقيم المنقولة الأخرى وجعلها أكثـر مـردودية.
- العمل على رفع رأس المال الاجتماعي.
- تهيئة المؤسسات العمومية للخوصصة، فخوصصة القطاع العام تهدف أساسا إلـى تخفيض عدد العمال لغرض تحقيق توازن مالي.

أما أهدافها فتتمثل في ما يلي:

- متابعة الوضع الاقتصادي و الصناعي للمؤسسات التابعة لها.
- إعادة هيكلة و تنظيم المؤسسات التابعة.
- التحكم في إدارة التسيير.

[1] Guide des sociétés holding en Europe, Hervé BIDOUD, Edition Aska Février 1994 en CEE Page: 14

- غزو الأسواق الوطنية والأجنبية.

إلا أن هذا النظام لم يدم، وأثبت فشله في إصلاح القطاع العام، لتأتي بعده إصلاحات هيكلية جديدة.

فلجوء المؤسسات الاقتصادية العمومية إلى انتهاج مبدأ الاستقلالية لا يعني إيجاد حلول لكل المشاكل التي كانت تعاني منها وهذا لعدة عوامل منها:

- ركزت الاستقلالية على الجانب القانوني أكثر من تركيزها على الجانب المالي والاقتصادي.

- فهم بعض المؤسسات للاستقلالية كان خاطئا بحيث أخذت تمارس نشاط خارج نشاطها الأساسي وهذا بهدف تحقيق مرد ودية مالية أكبر.

- عدم التجسيد الفعلي لمعني الاستقلالية هذا لأن الطريقة المسيرة للمؤسسة قبل تطبيق الاستقلالية هي نفسها بعد الاستقلالية، خاصة وأن التسيير يشكل أكبر عائق.

- التأثير المبني للمحيط الداخلي والخارجي، فالمحيط الداخلي يظهر تأثيره من خلال اشتداد حدة الأزمة الاقتصادية وتعقدها، أما المحيط الخارجي فتتجلى تأثيراته في الانعكاسات السلبية للنظام الدولي الجديد على مسار التنمية.

4) سياسة التعديل الهيكلي:

بالرغم من الأهداف التي كانت المؤسسة الاقتصادية تسعى لتحقيقها من خلال الاستقلالية إلا أنها لم تتحقق نظرا للظروف والعراقيل التي حالت دون تحقيق الأهداف والنهوض بالاقتصاد الوطني تطلب من الدولة التفكير في تحسين محيط عمل المؤسسات في ظل اقتصاد السوق، وقد عملت للدخول إلى هذه المرحلة على إحداث تغييرات تخص عدة مجالات، والتي تجعل المؤسسة تعمل في ظروف عادية وذلك من خلال تنشيط مختلف الميكانيزمات بين البنوك والمؤسسات، ومراجعة نسب الفائدة وتمويل مختلف المبيعات التي يتم تسديدها بعد مدة زمنية معينة، وأيضا المساهمة في التكفل بمختلف المشاكل المتعلقة بخسائر الصرف، وحل المشاكل المتعلقة بتسديد الديون الخاصة بالإدارات والمؤسسات العمومية.

ونظام اقتصاد السوق يرتكز على حرية التصرف والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والتي ينظمها السوق بشكل ذاتي انطلاقا من توازن العرض والطلب وهذه الإصلاحات

الأخيرة التي مست المؤسسة العمومية من سياسة التعديل الهيكلي والخوصصة جـاءت مـن أجل تدارك النقائص الحاصلة داخل هذه المؤسسات وتحسين مستوى التسيير فيها.

1-4) مفهوم سياسة التعديل الهيكلي و محاورها:

1-1-4) مفهـــوم سياسة التعديل الهيكلي:

هي مجموعة الإجراءات المتعلقة بإعادة تنظيم وتسيير وعصرنة أداة الإنتاج الوطنية، قـصد رفع فعاليتها و قدراتها التنافسية، والقضاء على اختلالها المالي الداخلي والخـارجي وإقامـة عناصر كفيلة للدخول في اقتصاد السوق.

كما يمكن فهمها بأنها مجموع الإجراءات التي تهدف إلى تعديل الهيكل التقنـي الاقتـصادي والمالي للمؤسسة من أجل تحسين قراراتها الإنتاجية وبالتالي تحقيـق الفعاليـة الاقتـصادية والمالية.

وتطبيق هذا البرنامج يعتبر شرط للحصول على قرض وخدمات صندوق النقد الدولي، فالبلد الذي يرغب في الاستفادة من صندوق النقد الدولي ملزم بوضع برنامج لـسياسة اقتـصادية تنفتح نحو اقتصاد السوق.

2-1-4) المحاور الأساسية لسياسة التعديل الهيكلي[1]:

يتمثل برنامج التعديل الهيكلي في مجموعة المحاور الواجب تطبيقها مـن قبـل الحكومـة وتتضمن ما يلي:

تحرير الأسعار مع إلغاء الدعم المالي لأسعار المواد ذات الاستهلاك الواسع وجعلهـا حـرة للتعامل.

* تحرير التجارة الخارجية.
* تخفيض قيمة العملة الوطنية.
* تحرير المؤسسات العمومية عن طريق بيع أصـولها الثابتـة وفـتح رأسـمالها للمساهمين الخواص المحليين والأجانب.
* ابتعاد الدولة عن إدارة الحياة الاقتصادية والتخلي عن دعم المؤسسات العمومية.
* إصلاح النظام الضريبي والجمركي.
* تبني قانون النقد والقرض رقم (90-11) وتكريس استقلالية البنك المركزي عـن الخزينة العامة.

[1] عبد المجيد بادي: أثر الاصلاحاتالاقتصادية على الهيكل المالي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة ENIEM

5) أسباب التعديل الهيكلي:

5-1) الأسباب

سياسة التعديل الهيكلي جاءت نتيجة لعدة مشاكل مست الاقتصاد الوطني (المؤسسات العمومية) ونذكر منها[1]:

أ- كبر حجم المؤسسات:

لم يكن حجم المؤسسات العمومية عاملا حاسما في إعادة الهيكلة الصناعية للمؤسسات، وإنما كان سببا في ظهور مشاكل على المستوى الشامل تمثلت في:

* عدم كفاءة مسيري هذه المؤسسات.

* تركيز المسؤولية في أيدي قليلة من الإطارات، بسبب النظام المركزي الذي كان سائدا (مركزية القرارات).

* تعاظم احتياجات المؤسسات بسبب خدمتها للظروف الاجتماعية للعمال (المراكز الطبية، النقل، الإطعام والأجور المستقرة.......إلخ).

ب- تعدد مهام المؤسسة الواحدة :

أصبحت المؤسسة الواحدة تتكفل بمهام عديدة وقد تكون خارج نطاق عملها مما أدى إلى مجموعة من المشاكل منها[2]:

* عدم فعالية القرار المتخذة نتيجة الافتقار المسيرون لأساليب التسيير الحديث وتعدد مهام المؤسسات.

* انعدام جو المنافسة، مما افرز نقص في المر دودية الإنتاجية.

* نقص التطوير والإبداع بسبب الاحتكار.

* عدم التوازن في توزيع الاستثمارات والموارد بين مختلف القطاعات.

* عدم التحكم في تقنيات التسيير والإنتاج.

* عدم وجود نظام معلومات فعال داخل المؤسسات يسعى إلى التقاط جميع المعلومات المرتبطة بمختلف الوظائف.

* العمالة الزائدة نتيجة أسلوب التوظيف الذي كان مستخدما.

* بروز نظام إداري قائم على البيروقراطية، أسهم بشكل كبير في تعطيل مصالح المؤسسات.

---

[1] بعلي عرباجي: اقتصاد المؤسسة، طبعة 1990، ديوان المطبوعات الجامعية ص52.
[2] معمري زهرة، لعيس نادية: مرجع سابق ص40.

5-2) النتائج:

إن أهم ما جاء في الأمر رقم 95-22 المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية، هو برنامج أساسي لخوصصة المؤسسات العمومية، ليبدأ حيز التطبيق سنة 1996، كما إن تطور تحقيق هذا البرنامج في نهاية أكتوبر 1996 أعطى النتائج التالية:

أ- على المستوى الوطني:

من بين 53 عملية تنازل عن أصول المؤسسات المبرمجة، وعقود التسيير ، وفتح رؤوس أموال المؤسسات ، تحققت 09 عمليات فقط .

ب- على المستوى المحلي: بين 138 عملية تنازل مبرمجة، تحققت 19 عملية :

- 03 مجموعات مؤسسات محلية تمثل 241 مؤسسة، بينها 23 مؤسسة صناعية تمت تصفيتها.

- مجموعة رابعة لمؤسسات محلية هي في مرحلة الخوصصة بصفة التنازل عن أصولها أو بعقود التسيير أو بمساهمة عمالها في رأس مالها[1].

إن محصلة هذه الإجراءات، كانت محل دراسة من طرف المجلس الوطني لمساهمات الدولة(CNPE) خلال الاجتماع الذي كان في 1996/12/19 كما انه تم استخراج من هذه المحصلة ما يلي[2]:

* 206 مؤسسة استفادت من إجراءات تغطية الديون، بمبلغ قدره 87.17 مليار دينار.

* إلغاء ديون بعض المؤسسات أو تحويل سنداتها إلى أسهم بمقدار 3.953 مليار دينار.

واخذ بعين الاعتبار تعقد عملية هيكلة بعض المؤسسات وعظمة احتياجاتها، فانه كان من الضروري اتخاذ بعض الإجراءات الهامة وذلك من اجل إعادة هيكلتها بصفة جادة وعميقة للمضي بها قدما نحو تسوية وضعيتها (18 مؤسسة).

[1] Protection de la Production Nationale, Direction des douanes, Rapport d'activité 21 juin 1997, Page: 66.

[2] معمري زهرة، لعيس نادية: مرجع سابق ص41.

6) دوافع الخوصصة وأهدافها:

6-1) تعريف الخوصصة:

إن الخوصصة تعني القيام بمعاملة أو معاملات تجارية تتجسد:

- إما في تحويل ملكية كل الأصول المادية أو المعنوية في مؤسسة عمومية أو جزء منها أو كل رأس مالها أو جزء منه، لصالح أشخاص طبيعيين أو تابعين للقانون الخاص.

- إما في تحويل تسيير مؤسسات عمومية إلى أشخاص طبيعيين أو معنويين تابعين للقانون الخاص وذلك بواسطة صيغ تعاقدية يجب أن تحدد كيفية تحويل التسيير وممارسة شروطه.

وتظل الدولة تضمن استمرار الخدمة العمومية عندما نخوصص مؤسسة عمومية تضطلع بمهمة الخدمة العمومية بالإضافة إلى ذلك فان مصطلح الخوصصة يعود من الناحية القانونية إلى طبيعة الملكية لوسائل الإنتاج التي تكون ملكية فردية أو جماعية أو ملكية كاملة أو جزئية، فانتقال الملكية جزئيا من القطاع العام إلى الخاص يصطلح عليها بخوصصة التسيير.

وبهذا فان هناك ثلاثة أساليب لنقل الملكية:

* نقل ملكية المنشات العامة كليا إلى القطاع الخاص.

* تحرير النشاط الاقتصادي من القيود التي تنقص حق الملكية وهي خوصصة اقرب إلى التحرر الاقتصادي.

* نقل ملكية المنشات العامة إلى القطاع الخاص مع بقاء حق الملكية في يد الدولة ويصطلح عليها بخوصصة التسيير[1].

6-2) دوافع اللجوء إلى الخوصصة:

توجد عدة أسباب تدعو للجوء إلى خوصصة القطاع العام ويمكن جمعها في ثلاث مجموعات متجانسة هي:

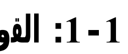
أ- **المبررات السياسية:** الشكل رقم (1) تجسد القوى السياسية وراء الخوصصة

ففي الدول الاشتراكية سابقا، كان تدخل الدولة شاملا في جميع القطاعات، خلافا لذلك الدول الرأسمالية التي يكون فيها تدخل الدولة محدودا، فالمزيد من التدخل ينجم عنه ضيقا في العلاقات الاجتماعية وبالتالي انهيار الديمقراطية بناءا على فقدان الحريات منها الاقتصادية والاجتماعية، مما يدعو إلى التقليل من دور الحكومات[2].

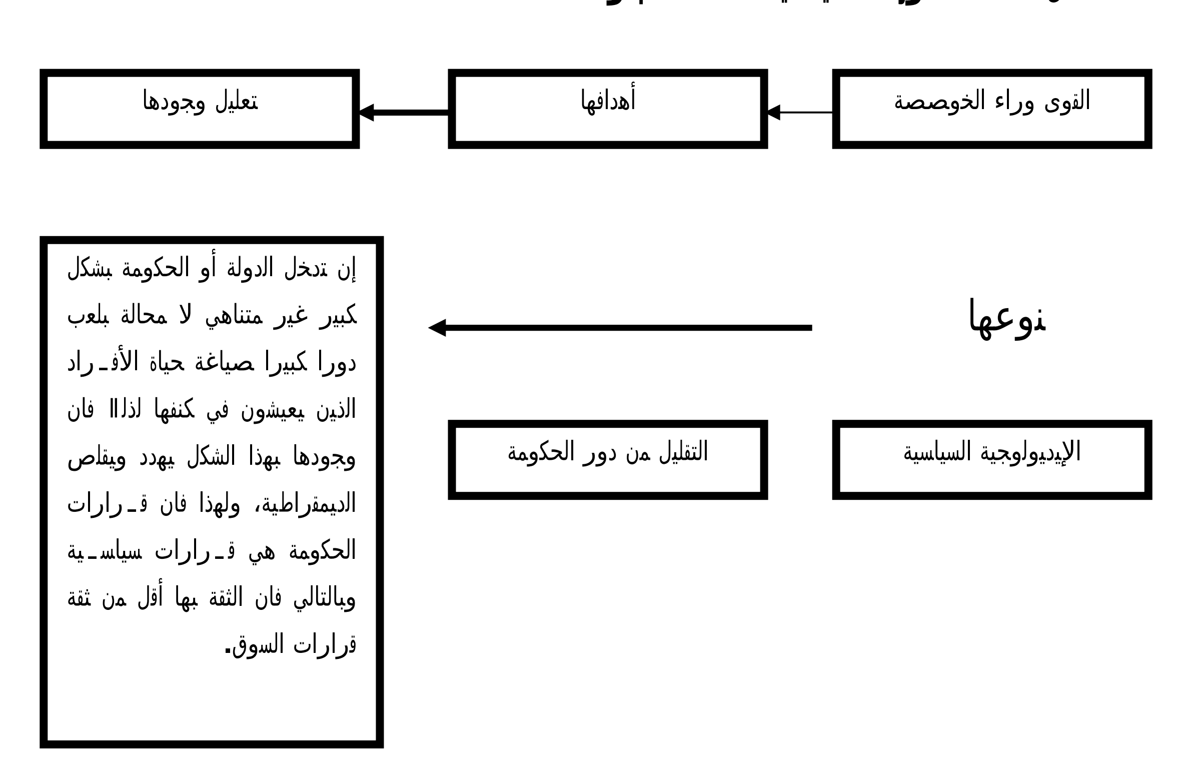
---

[1] خميس خليل: المدرسة الأساسية بين الخطة التنموية واقتصاد السوق، دراسة تقييمية وتحليلية (1980-1994) رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط معهد العلوم الاقتصادية بالجزائر 1998.

[2] خميس خليل: مرجع سابق ص130.



الشكل 1-1: القوى السياسية الدافعة للخوصصة



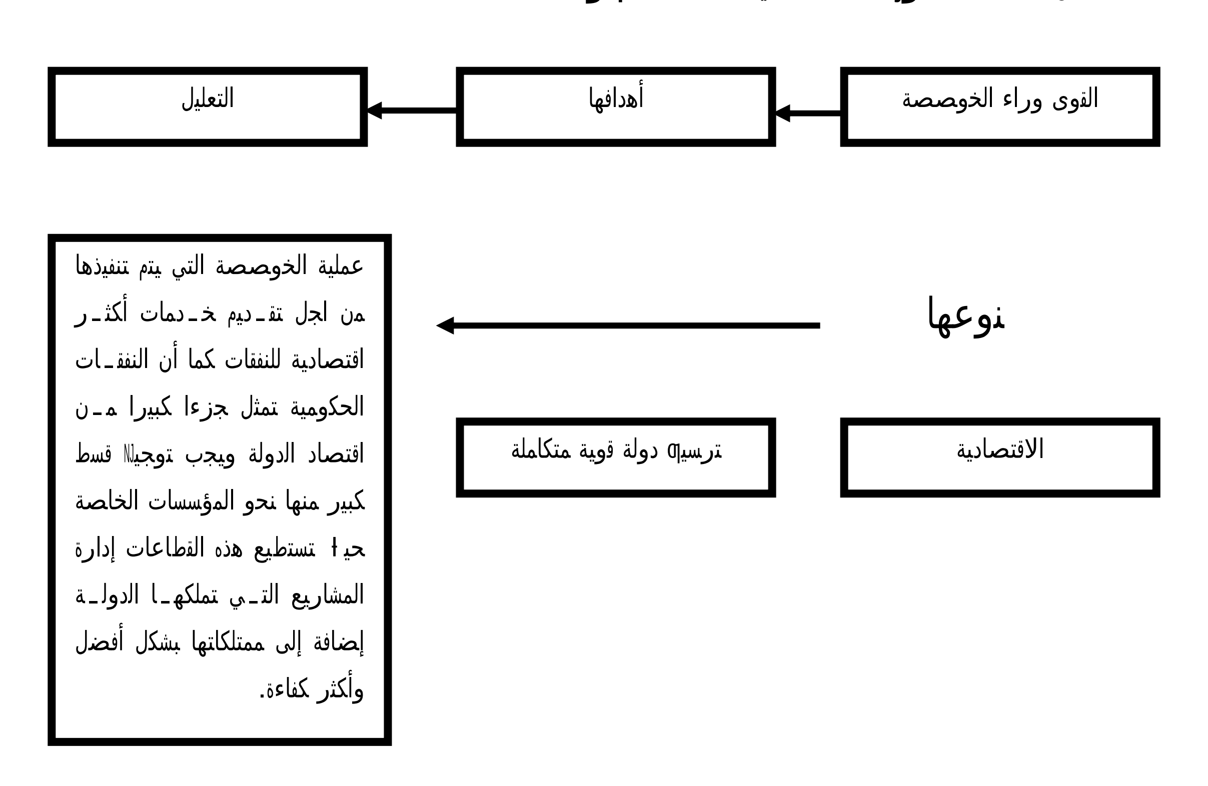
ب - المبررات الاقتصادية: إن الدولة في كثير من الأحيان، تهتم بتحديد حجم النشاطات الاجتماعية والاقتصادية وأيضا تحديد أسعار هذه النشاطات، فارتفاع أثمان السلع والخدمات الحكومية ينجر عن المعارضة الاجتماعية، أما انخفاضها فينجم عنه العجز في إيراداتها، فهي تلجا بذلك إلى تقييد الطلب أو الزيادة في الضرائب، كما تلجا كذلك إلى الاقتراض لتغطية العجز، وهذا الأخير مرهون بالقبول أو الرفض، ومدى قناعة الجهات المقرضة في نجاح أو فشل المشاريع الحكومية وعلى هذا الأساس فان للحكومة خيارين[1]:

1- تقليص حجم النشاطات والخدمات، وهذا غير محدد.

2- زيادة الإنتاج، وهو الاختيار المفضل، لكن هذا لا يتحقق في جميع القطاعات وعلى جميع المستويات، فهنا تلجا الحكومة إلى الخوصصة لتحسين الإنتاج في القطاعات التي لا ترغب الدولة في هيكلتها وتمويلها. والقطاع الخاص أيضا له المقدرة كذلك في القيام بالمشاريع الحكومية الرأسمالية الكبيرة و في تمويلها، كما انه يقدم فوائد كبيرة مقارنة بالقطاع العام الذي يعاني من سوء الكفاءة في الأعمال الإدارية والفعالية في التسيير، والشكل الموالي يجسد القوى الاقتصادية الدافعة للخوصصة.

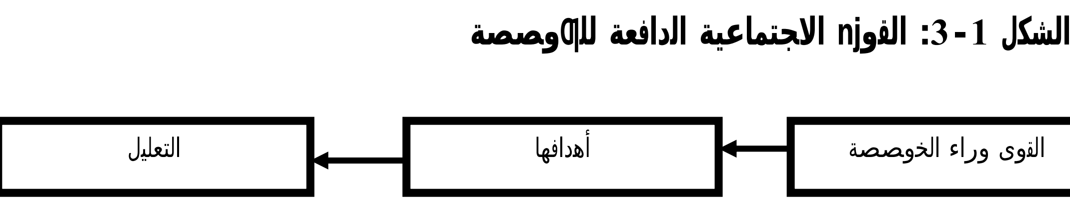
[1] خميس خليل: مرجع سابق ص231.

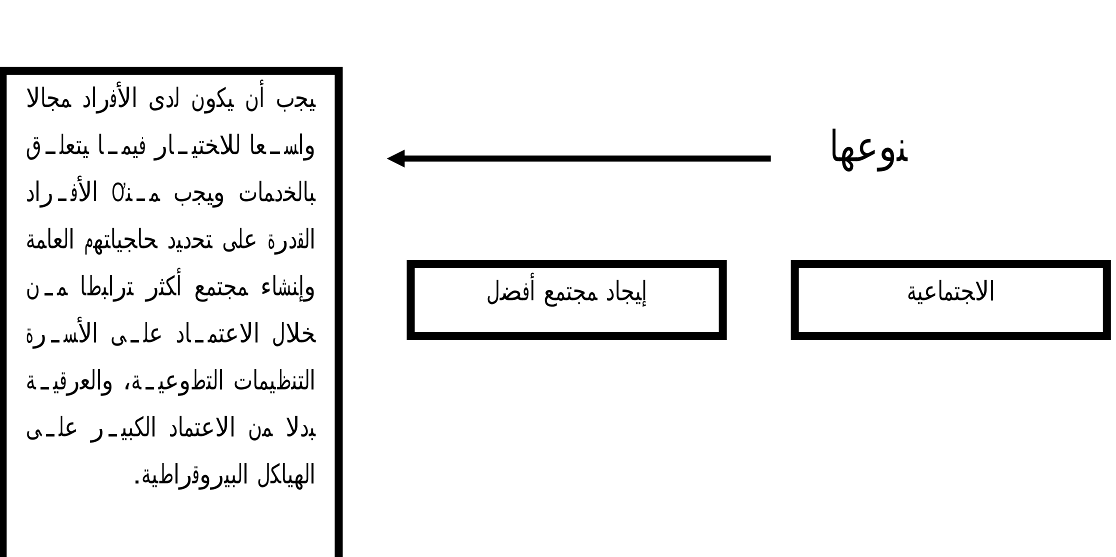
الشكل 1-2 : القوى الاقتصادية الدافعة للخوصصة



ب - **المبررات الاجتماعية:** إن سيطرة الحكومة على المؤسسات الكبرى، ينجم عنها سـيطرة إدارية وبيروقراطية، وعليه فان هذه المؤسسات تخدم المجتمـع وتكـون لـصالحه، إلا أن الجهات المسيطرة يصعب عليها إعادة تشكيلها وتنظيمها لإزالة البيروقراطية منها، لذا فـان استقبال الخواص يحدث التوسع في مجالات الاختيار للمجتمع عن طريق تقوية المؤسـسات الخاصة ذات الدفع العام.

الشكل 1-3: القوى الاجتماعية الدافعة للخوصصة





6-3) أهداف الخوصصة:

هناك عدة أهداف متجهة نحو تحقيق نتائج أحسن للاقتصاد الوطني، فمنها ما هو مرتبط بالميزانية، ومنها ما هو اقتصادي، ومنها ما هو ذو طابع مالي:

أ- الأهداف المرتبطة بالميزانية:

- تحقيق المصاريف المالية.
- الحد من التكلفة المالية التي تثقل ميزانية الدولة من جراء إفلاس المؤسسات العمومية، فهي تهدف إلى زيادة مالية الدولة بصفتين:

* إلغاء كل المساعدات المقدمة إلى المؤسسات، هذا ما يساعد الدولة على الاحتفاظ بنسبة معينة من الأموال، فتقديرات الميزانية لسنة 1995 سجلت عجز ب 3% بغض النظر عن أموال تطهير المؤسسات العمومية تحت مراقبة الدولة.

* التنازل الكلي أو الجزئي عن المؤسسات العمومية يسمح للدولة بجمع المداخيل لأجل: تمويل أعباء جارية، تسديد الديون العمومية، تطهير مؤسسات عمومية تحت مراقبة الدولة.

ب- أهداف ذات طابع اقتصادي:

* تنمية الاقتصاد الوطني من خلال الرفع من الإنتاج و الإنتاجية.
* رفع مردودية المؤسسة ونموها.

* توفير الأموال اللازمة للقيام بالاستثمارات وتقوية الجهاز الإنتاجي.

* تحقيق اكبر قدر ممكن من الكفاءة والفعالية ويرجع هذا إلى ارتفاع الكفاءة الإدارية وكفاءة التشغيل في وحدات القطاع الخاص التي تتبنى النظم الإدارية الحديثة، ونظم الرقابة والحوافز.

* تقليص عجز الميزانية العمومية للدولة.

* زيادة المنافسة فهي تؤدي بالمؤسسات العمومية التي تحسن النوعية ورفع الإنتاج، وتخفيض الأسعار وبالتالي تلبية حاجيات الزبائن.

* فتح المجال أمام المستثمرين الخواص، مما يسمح للدولة بالتخفيف من تدخلاتها وسيطرتها وتقليل إفلاسها الميزاني.

ب - أسباب ذات طابع مالي:

إن العديد من الدول شجعت عملية الانتقال إلى القطاع الخاص، وهذا لأجل:

* الإنقاص من المصاريف العمومية، أي الدعم المالي الموجه للمؤسسات المفلسة.

* اجتناب الخطر المالي الذي يحتويه تسيير المؤسسات العمومية، وبالتالي تامين تسييرها بإسناده إلى شخص خاص.

7) طرق الخوصصة وكيفياتها:

7 -1) طرق الخوصصة:

لقد طرحت فكرة الخوصصة كعلاج للخروج من الأزمة،أيضا فهي مفروضة على الحكومات تحت ضغوط دولية وعلى رأسها FMI و OMC مشترطة عليها بذلك تصحيحات على مستوى الأسعار وخوصصة القطاع العام لتمكينها من استفادة من القروض ونميزهنا طريقتين:

أولا: خيار عدم التخلي عن الملكية: وتتمثل فيما يلي:

أ- عقود الإيجار: تؤجر الدولة أصولا عمومية للخواص لتمكينهم من استغلالها على أن يتحمل المؤجرون كل الأخطار التجارية والمالية.

ب - عقود التسيير: حقوق الملكية للدولة ويتم اللجوء إلى المستثمرين الخواص قصد القيام والاهتمام بعملية تسيير المؤسسة مقابل مبلغ يدفع للدولة، وهذا مهما كانت النتائج ربح أو خسارة.

ج - عقد الامتياز: هذا العقد يبرم ما بين الدولة المتمثلة في المؤسسة العمومية ومؤسسة خاصة تسمح باستغلال بعض الأصول من طرف المؤسسة الخاصة، مقابل دفع رسوم أو إيجار فيما يتعلق بالمتعاملين الخواص.

د- المؤسسات المختلطة: هي عبارة عن مؤسسة ذات رأسمال مقسم بين ملكية الدولة والمستثمرين الخواص.

ثانيا: الخيار التحويلي عن الملكية:

بيع الأسهم العمومية كليا أو جزئيا إلى القطاع الخاص، أي تحويل حقوق الملكية إلى شركات خاصة، ويجب على الدولة القيام بعدة إجراءات تنظيمية وقانونية لتسهيل عملية التحويل قبل البيع وهناك عدة تقنيات من بينها:

أ- بيع الأسهم للجمهور كليا أو جزئيا: بيع جزء من الأسهم التي هي ملك للدولة في المؤسسات العمومية، والبيع الجزئي هو أن الحكومة تحتفظ بالمراقبة الجزئية أو الملكية للمؤسسات المخوصصة.

ب - البيع الخاص للأسهم: هذه العملية تعرف على أنها عملية بيع الدولة للمؤسسات العمومية للخواص المؤهلين، وتأخذ عدة أشكال:

* التحصيل المباشر من طرف المؤسسة المختلطة.

* بيع مجموعة من الأسهم لمجموعة محددة من قبل.

ج - بيع أصول الدولة أو أصول المؤسسات العمومية: تقوم الحكومة بتصفية المشروع العام وبيع أصوله في مزاد علني أو من خلال حصولها على أسهم في المشروع الجديد، وقد تلجا الحكومة إلى طرح هذه الأسهم وبيعها إلى القطاع الخاص.

د- إعادة الهيكلة أو إعادة استغلال النشاط: يعني تقسيم المشروع الحكومي إلى وحدات أو إعادة تنظيمه ليصبح شركة قابضة ولها عدة فروع ويتم هذا إما بالتقسيم أو تشكيل شركة قابضة أو عن طريق البيع إلى المصالح الإنتاجية.

7-2) كيفيتها:

اتخذت الجزائر كيفيتها لتطبيق الخوصصة بموجب القانون 22/95 المؤرخ في 26 أوت 1995، والمتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية وكذا المرسوم التنفيذي رقم: 134/96، المتعلق بشروط ملكية الجمهور الأسهم والقيم المنقولة، حيث جاءت كيفية الخوصصة في الباب الرابع من القانون 22/95 .

د- التنازل عن طريق السوق المالية: يمكن أن يتم التنازل باللجوء إلى السوق المالية، ويكون هذا إما بعرض بيع أسهم في بورصة القيم المنقولة، وإما بعرض علني للبيع بسعر ثابت وإما بدمج هذين الأسلوبين معا وهذا حسب الشروط القانونية والتنظيمية المعمول بها، ويشترط عند الدخول إلى بورصة القيم المنقولة أن يكون تحديد السعر الأول مساويا على الأقل لسعر العرض الذي حدده المجلس، بالإضافة إلى ذلك فانه تحدد شروط ملكية الجمهور للأسهم المعروضة وكيفية ذلك عن طريق التنظيم[1].

ه - التنازل عن طريق المزايدة: يمكن بمقتضى هذه الطريقة، التنازل عن الأسهم، وأيضا التنازل الكلي أو الجزئي لأصول المؤسسات العمومية القابلة للخوصصة عن طريق مزايدة محدودة أو مفتوحة وطنية أو دولية، وطبقا للقانون المعمول به، والذي يحقق الشفافية المطلوبة في مثل هذه المعاملات.

المادة 18 من هذا القانون، نصت على أن ينشر المجلس عن كل عملية خوصصة يعتزم القيام بها، تفاصيل منهج الخوصصة وشروط المناقصة، وان اقتضى الأمر، تاريخ اختتام العرض، في جريدتين يوميتين وطنيتين أو دوليتين مرتين على الأقل بينهما مدة سبعة أيام، كما يقوم بتشهار كل عملية خوصصة بواسطة الوسائل السمعية البصرية والإعلان على مستوى الغرفة التجارية وقد حددت المادة 27 من القانون رقم 22/95 ، إن عملية النشر بالنسبة لعملية التنازل عن طريق المزايدة، تتم في الفترة الرسمية للإعلانات القانونية، ويجب أن يبين الإعلان ما يلي[2]:

* وإن تعلق الأمر باسهم أو قيم منقولة أخرى: اسم المؤسسة العمومية المعينة ومقرها الاجتماعي وهدفها ورأسمالها، والنسبة المئوية للأسهم والمساهمات وشهادات الاستثمار المزمع التنازل عنها والتسويق ونتائج الاستغلال للسنوات الثلاث الأخيرة من اجل تقديم العروض و الشروط الخاصة للتنازل وعند الاقتضاء، سعر عرض التنازل.

* وإن تعلق الأمر بالتنازل عن أصول: اسم المؤسسة المعينة ومقرها الاجتماعي وهدفها ورأسمالها، والتحقق أن لزم الأمر من الأصول المزمع التنازل عنها وهوية الشخص العمومي المالك، واجل تقديم العروض والشروط الخاصة للتنازل وعند الاقتضاء، السعر الأدنى للعرض. ويوضع تحت تصرف العارضين المهتمين:

- مذكرة إعلامية عن الوضعية الاقتصادية والمالية للمؤسسة العمومية.
- دفتر الشروط الذي يحدد إجراءات التنازل القانونية والمالية والاقتصادية والاجتماعية.

---

[1] المادة 25 من القانون رقم 22/95 المؤرخ في 26 أوت 1995، المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية.
[2] محفوظ لعشب، سلسلة القانون الاقتصادي ديوان المطبوعات الجامعية.

ويجب أن يكون سعر البيع على الأقل مساويا لسعر العرض طبقا للمادة 28 من القانون 22/95 المؤرخ 26 أوت 1995، والمتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية، وترسل عروض الملكية التي يقدمها العارضون إلى رئيس المجلس، طبقا للقانون الساري، وتتولى فتح الظروف لجنة يرأسها رئيس المجلس أو من يقوم بتمثيله ويحق لكل العارضين أن يحضروا عملية فتح الظروف بعد إعلامهم بمكان ذلك، وتاريخه وساعته حسب المادة 29 من القانون 22/92 المؤرخ في 26 أوت 1995، والمتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية.

د- **خوصصة التسيير:** طبقا للمادة 30 من القانون 22/95 فإن خوصصة التسيير تحقق عن طريق المزايدة المحدودة سواء وطنية أو دولية، ويوضع تحت تصرف العارضين المعنيين دفتر الشروط الذي يحدد شروط خوصصة التسيير، وهذه الأخيرة تعني نقل إدارة المنشآت العامة إلى القطاع الخاص مع بقاء الملكية في يد الدولة[1].

هـ- **التنازل عن طريق إبرام عقد التراضي:** حسب ما جاءت به المادة 31 من الأمر 22/95 فإن عملية اللجوء إلى عملية عقد التراضي إجراء استثنائي، حيث يتم اللجوء إلى عقد التراضي في الحالات التالية:

* في حالة التحول التكنولوجي النوعي.
* في حالة ضرورة اكتساب تسيير متخصص.

بعد تجريب النوعين السابقين مرتين على الأقل دون الوصول إلى نتيجة ومن هذا تقرر الحكومة التنازل بالتراضي بناءا على تقرير ظرفي، من الهيئة المكلفة بالخوصصة، حيث تعرض هذه الهيئة تقريرا يرخص باللجوء إلى إجراء التراضي وتعيين الممثل المقترح للتفاوض في التنازل أو في خوصصة التسيير.

و- **التنازل لصالح الأجراء:** في إطار عملية خوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية خصص المشرع نسبة 10% مجانا لمجموع الأجراء من أقصى رأس مال المؤسسة، وذلك بإشراكهم في نتائجها دون أن يكون لهم حق التصويت ولا التمثيل في مجلس الإدارة.

وفي حالة إذا ما صعب جلب المستثمرين الخواص يتم بيع الأسهم للمسيرين والعمال.

[1] *Mokhtar Belaiboud, la suivie à la croissance de l'entreprise page : 233.*

خلاصة الفصل:

لقد تبنت الجزائر عدة إصلاحات اقتصادية جديدة بعد 1988، تتمثل في دعم استقلاليتها للتسيير أي فصل الإدارة عن التسيير، وبالتالي أصبحت المؤسسات العمومية لا تنحصر في نشاط معين وإنما تعدت إلى ميادين أخرى، حيث تقوم المؤسسات العمومية الاقتصادية كصناديق المساهمة بتسيير حافظة الأسهم التي تصدرها المؤسسات العمومية مقابل دفع رأس مال. لكن هذا لم يطبق فعليا، خاصة وان مشكل التسيير يطرح نفسه بحدة داخل المؤسسات العمومية وهذا راجع إلى عاملين هما:

تدخل الدولة في التسيير، وتغليب الأولوية الاجتماعية على الأولوية الاقتصادية. وقد وجدت المؤسسة نفسها مجردة من روح المبادرة والتنافس الخارجي في الأسواق، هذا ما دفع إلى طرح فكرة سياسية التعديل الهيكلي الذي أدى إلى تقسيم المؤسسات العمومية، وهذا نظرا لكبر حجمها وصعوبة التسيير فيها واتخاذ القرار، وظهور النظام الإداري المتمثل في البيروقراطية وغيرها من الأسباب التي دفعت الدولة إلى البحث عن حلول أكثر نجاعة. إلا أن هذه الجهود باءت بالفشل نظرا لعدم التطبيق الفعلي والصارم لهذه الإجراءات، والحل الوحيد أصبح يتمثل في فتح المجال أمام المستثمرين الخواص من اجل العمل على تنمية الاقتصاد، وتقوية روح المبادرة وتحسين طرق التسيير والأداء للحصول على أكبر إنتاجية وذلك عن طريق خوصصة المؤسسات العمومية.

قد حققت الإصلاحات الاقتصادية الجديدة عدة نتائج ايجابية على مستوى الاقتصاد الكلي عن طريق تحقيق التوازنات الكلية، وعلى المستوى المؤسساتي تحسين الوضع المالي وتوازنها الهيكلي. إلا أن هذا البرنامج قد أخفق في جانبه الاجتماعي بسبب التسريح الجماعي للعمال، وفي محاولة الدولة لإيجاد حلول لهذه المشاكل، خاضت تجربة إصلاحات كبيرة بهدف حل مشاكل التسيير والفعالية في المؤسسة العمومية الاقتصادية.

وهذا هو موضوع الفصل القادم الذي نتناول فيه أثر الإصلاحات الاقتصادية التي أعطت للمؤسسة العمومية أكثر استقلالية في تسيير شؤونها، وتمكينها من استخدام المعايير الاقتصادية والمالية التي تضمن لها الاستمرار والدوام.

الفصل الثانـي

الأسس النظرية لسوق العمل

المبحث الأول

مفاهيم عامة حول العمل

المبحث الثانـي

الأسس النظرية للعمل

تمهيد:

كل دولة من دول العالم لها نظام معلومات خاص بها، يسمح لها بتجميع كل المعطيات والمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بها. هذه المعطيات والمؤشرات تمكنها من القيام بدراسات سوق فعالة، كما أن نجاعة هذه الدراسات تتغير من بلد لآخر، فهذا مرتبط بالطرق والتقنيات بالإضافة إلى الوسائل المتاحة لتحقيق هذه الدراسات.

إن السوق من المنظور الاقتصادي النظري، يتميز بعرض وطلب، وهذا هو حال سوق العمل، لذا يجب تعريف وتحديد عن ماذا نتكلم، حين نتكلم عن عرض أو طلب الشغل؟ فالطلب على الشغل نقصد به العمال الذين يعرضون قوة عملهم وخدمتهم ، أما عرض الشغل فيميز المشغلين من عموميين وخواص الذين يوفرون مناصب شغل لطالبيه، ومن ثم فانه لا يجب الخلط بين مصطلحي الشغل والعمل، فعارضوا الشغل هم طالبوا عمل. أما طالبوه فهم عارضون له.

إن مفهوم حركية الشغل في ظل اقتصاد ما، يتطلب دراسات معمقة تأخذ بعين الاعتبار المحيط الاقتصادي والاجتماعي، هذا بالإضافة إلى نظرة دقيقة لتغير هذه الظاهرة "الشغل" عبر الزمن. فالجزائر ومنذ الاستقلال انتهجت العديد من السياسات الاقتصادية والاجتماعية، حيث كان الهدف الأساسي منها هو الشغل. بالفعل، وبفضل المحروقات تمكنت الجزائرمن تحقيق استثمارات هامة، وبالتالي خلق مؤسسات وطنية في كل الميادين، الأمر الذي سمح لها بامتصاص عدد هائل من السكان النشطين، لكن ومع مر السنين وبارتفاع نسبة النمو الديمغرافي باستمرار، أصبحت غير قادرة على تلبية حاجيات المجتمع ككل، خاصة توفير مناصب شغل لكل البطالين.

الكساد الاقتصادي والبطالة التي تميز الاقتصاد الوطني منذ الاستقلال وحتى اليوم يمكن إرجاعه إلى آلية السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي انتهجتها الدولة.

إذن ومن اجل دراسة تحليلية لظاهرة البطالة في الجزائر، ارتأينا تخصيص هذا الفصل، لتسليط الضوء على المفاهيم الأساسية والعامة للشغل والبطالة، وهذا من منظور نظام المعلومات الخاص بالجزائر، هذا كمبحث أول للفصل، أما المبحث الثاني فنتطرق فيه إلى الأسس النظرية لسوق العمل.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول العمل

1) تعاريف ومفاهيم أساسية:

يتعلق الأمر هنا، بتسليط الضوء على بعض المفاهيم والتعاريف العامة المستعملة من قبل الاقتصاديين، والخاصة بالشغل والبطالة.إذ نهتم بما هو أكثر استعمالا في الاقتصاد الجزائري.

1-1) السكان النشطون *(la population Active)* :

إن هيئة الأمم المتحدة (***ONU***) تعرف السكان النشطين على أنهم أولئك:

" الأشخاص الذين يساهمون في عملية إنتاج السلع والخدمات الاقتصادية الموجهة إلى السوق، بالإضافة إلى أولئك الذين لا يعملون ولكنهم مستعدون للعمل "

كما أن المكتب الدولي للعمل (***BIT***) له نظرته الخاصة لمفهوم السكان النشطين، "فهم أولئك الأشخاص من الجنسين ذكرا كان أم أنثى، والذين يساهمون في عملية الإنتاج خلال فترة زمنية معينة " فترة الاستقصاء ".

أما في الجزائر وحسب الديوان الوطني للإحصائيات(***ONS***)، فان السكان النشطون يتكونون من الأشخاص المشتغلين"يشغلون مناصب عمل" وكذا الأفراد الذين لا يعملون ولكنهم يبحثون عن عمل أو بمعنى آخر مستعدون للعمل(***STR***).

2-1) المشتغلون (*les Occupés*):

إن المشتغل (الذي يملك منصب شغل) هو ذلك الشخص (مهما كان سنه) الذي يمارس عملا أو يقوم بأي نشاط له عائد نقدي أو طبيعي وهذا خلال فترة زمنية معينة وهي فترة الاستقصاء.

فالمشتغلون هم أولئك الذين:

- يمارسون عملا خلال فترة زمنية معينة
- غائبون عن عملهم خلال فترة الاستقصاء
- يتابعون دراستهم مع القيام بنشاط ذو عائد مادي
- هم في عطلة مرضية لمدة قصيرة الأجل (اقل من ثلاث أشهر)
- الشباب الذين يقومون بأداء واجب الخدمة الوطنية
- الدائمون في سلك جيش التحرير الوطني ***(les Actifs)***
- المتقاعدون الذين يمارسون نشاطا ما...الخ

1-3) البطالون (*STR*):

البطال هو كل شخص تتحقق فيه آنيا الخصائص التالية:

- هو في سن العمل:السن هنا يتراوح بين16-59 سنة
- هو بدون عمل خلال فترة الاستقصاء: يعتبر الشخص بدون عمل إذا ما لم يقم بأي عمل خلال الفترة الزمنية (فترة الاستقصاء) "ولو ساعة واحدة لم يقم فيها بأي عمل"
- هو في حالة البحث عن عمل:يجب على البطال أن يكون قد قام من قبل بالبحث عن العمل.
- مستعد وقادر على العمل:وهذا يعني أن عليه أن يكون مستعدا وله القدرة الجسدية والذهنية، ما يجعله قادرا على العمل.

إن الديوان الوطني للاحصائيات (*ONS*)في الجزائر يفرق بين فئتين من البطالين:

STR_1:الذين هم بدون عمل ويبحثون،لكنهم كانوا يشتغلون من قبل.

STR_2:الذين هم بدون عمل ويبحثون،لكنهم لم يشتغلوا أبدا من قبل.

إذن:

$$STR = STR_1 + STR_2$$

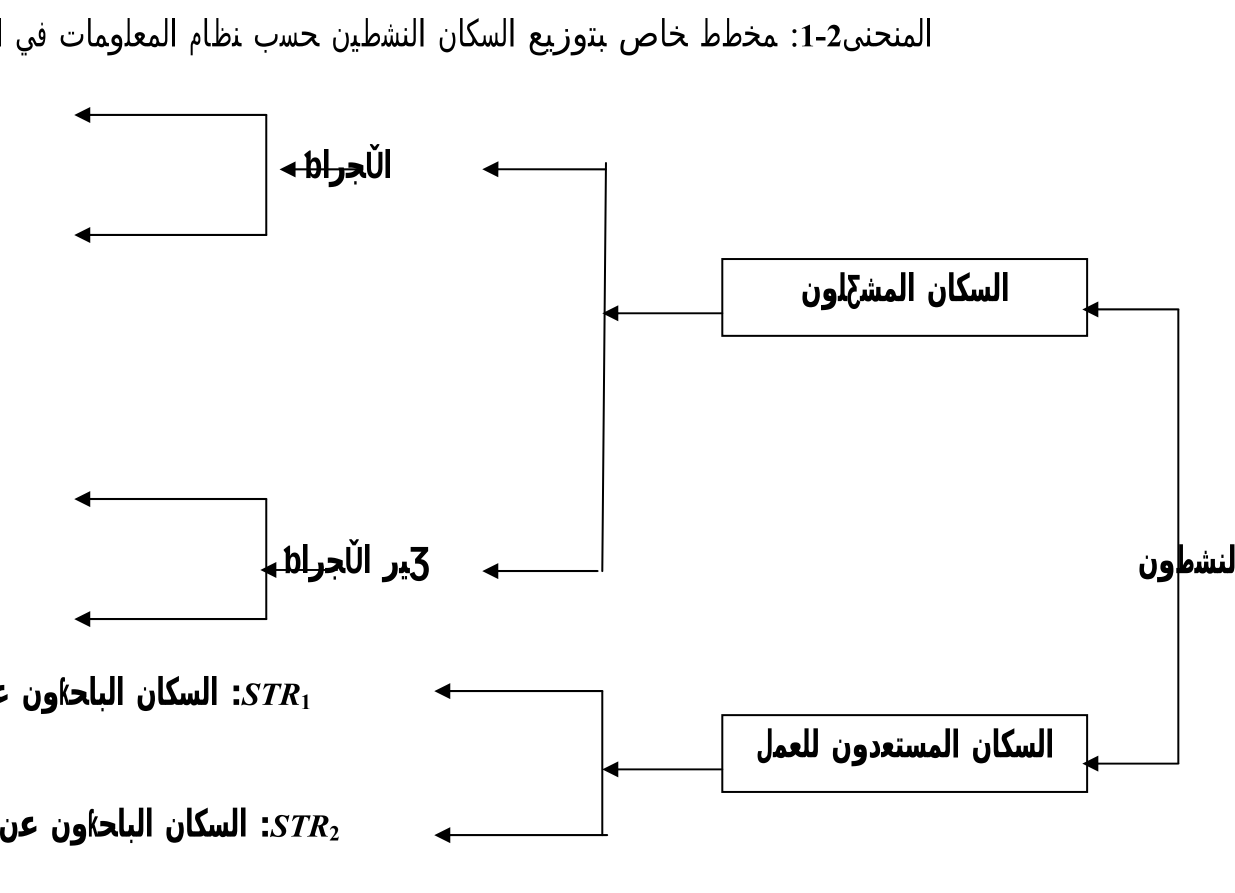
1-4) العاملون بالبيت (*T.D*):

العامل بالبيت هو كل شخص مهما كان سنه أو جنسه، يقوم بنشاط في بيته وهذا النشاط له عائد نقدي أو طبيعي في شكل دخل إما ساعي، أسبوعي، شهري...

النشاط بالبيت يضم أيضا:

- أعمال الحقول
- الأعمال التقليدية
- أعمال الخياطة، الطرز...
- خدمات الدروس الخصوصية، حراسة الأطفال بالبيت...الخ.

المنحنى2-1: مخطط خاص بتوزيع السكان النشطين حسب نظام المعلومات في الجزائر



2) مفاهيم أنواع البطالة: [1]

إن مستوى التوظيف يرتبط بمستوى الناتج القومي الحقيقي في الأجل القصير، ويتقلب بتقلبه، فحينما يصل الناتج الوطني الحقيقي إلى أقصى مستوى ممكن، يصل التوظيف كذلك إلى أقصى مستوى ممكن له(عمليا)، ويكون معدل البطالة حينئذ عند حده الأدنى الذي يطلق عليه: المعدل العادي غير التضخمي للبطالة، أما إذا ارتفع مستوى الناتج القومي الفعلي فوق أقصى ممكن، فان المعدل الفعلي للبطالة يصبح اقل من المستوى العادي وهذا هو ما يحدث في حالة فجوة تضخمية. والعكس صحيح، في حالة وجود فجوة انكماشية حيث يرتفع معدل البطالة الفعلي فوق المستوى العادي، وفي هذه الحالة الأخيرة فإن الفرق بين المعدل الفعلي للبطالة والمعدل العادي يمثل بطالة إجبارية ***Involuntary-Unemployment*** وهي تعتبر بطالة دورية ***Cyclical- Unemployment*** لأنها نشأت عن تقلبات الدخل الوطني.

وتعتبر البطالة الإجبارية أو السافرة اخطر أنواع البطالة لأنها تعني وجود أشخاص قادرين ويبحثون عن عمل ولكن ليس لهم وظائف أو مناصب شغل في أي مكان داخل الاقتصاد الوطني.

أما حينما تكون البطالة الإجبارية صفرا[2]، فإنه لن يوجد سوى البطالة العادية"الاختيارية أو الإرادية" وهذه إما أن تكون بطالة احتكاكية "***Frictional-Unemployment***"أو بطالة هيكلية "***Structural- Unemployment***" .

1-2) البطالة الاحتكاكية: (*Frictional-Unemployment*)

تعرف بأنها بطالة الأشخاص خلال الوقت الذي ينقضي في البحث عن وظيفة جديدة، فالبطالة الاحتكاكية تعتبر عادية من حيث أنها ناشئة أولا عن الرغبة الطبيعية لبعض الأشخاص العاملين في تغيير وظائفهم الحالية لعدم رضاهم عن شروطها كالأجر مثلا، وثانيا عن رغبة الشباب الذي يدخل سوق العمل لأول مرة في البحث عن الوظيفة المناسبة، لكنهم لا يرضون إلا بالوظيفة التي تلائم شروطهم، ولذلك ترتبط البطالة الاحتكاكية دائما بالبحث أو التفتيش عن وظيفة مناسبة ويطلقون عليها لذلك (بطالة البحث) ***Search- Unemployment***.

(1): م.ع.الليبثي،إسماعيل.احمد الشناوي،م.فوزي أبو السعود.مقدمة في الاقتصاد الكلي،الدار الجامعية،الإسكندرية،1998،ص253-260

(2) : أي في حالة توازن الدخل الوطني عند أقصى مستوى ممكن له في الأجل القصير

2-2) البطالة الهيكلية: (*Structural- Unemployment*)

هي البطالة الناشئة عن عدم التوافق في سوق العمل بين الخصائص الوظيفية للعمل المطلوب من جهة، والخصائص الوظيفية للعمل المعروض من الجهة الأخرى. وهذه البطالة تعتبر عادية في إطار التطورات المتوقعة على مدى الزمن في هيكل الطلب على العمل والناشئة عن التطورات التقنية والاقتصادية المستمرة. بينما أن هيكل عرض العمل في الاقتصاد الوطني لن يتطور آليا بما يجاريها ويناسبها.

وبصفة عامة يمكن حصر أسباب نشأة هذا النوع من البطالة فيما يلي:

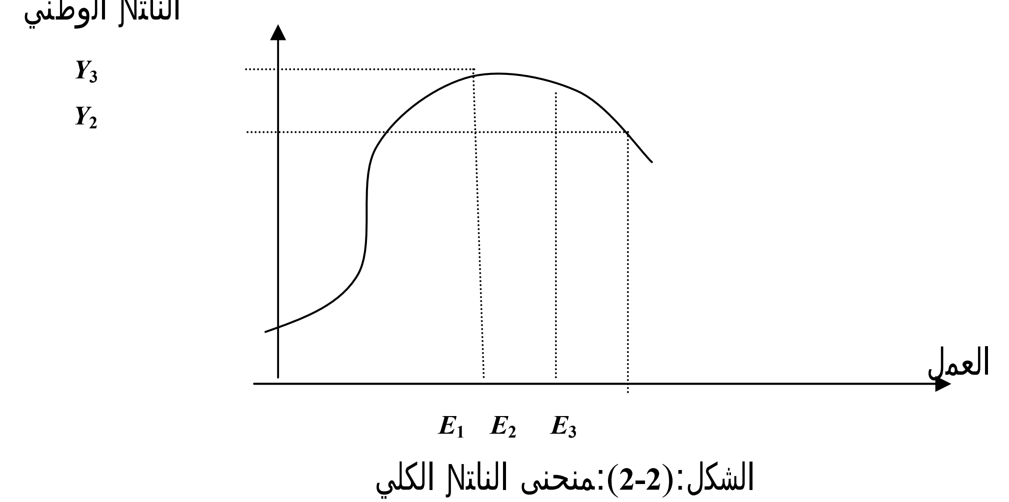
- التغير في هيكل الطلب
- التغير التكنولوجي
- التغير في الهيكل العمري للعمالة
- التدخل الحكومي...الخ.

3-2) أنواع أخرى من البطالة:

أ- **البطالة المقنعة** ***(Disguised- Unemployment):***

وهي إحدى أشكال البطالة التي نراها كثيرا في البلدان النامية، إذ انه يبدو لنا كثيرا من الناس يذهبون يوميا إلى مراكزهم أو مكاتبهم الإدارية والحكومية المختلفة...، ولكن الحقيقة أن نسبة كبيرة من هؤلاء الناس يمكن الاستغناء عنها دون أن يتعرض الناتج الزراعي للنقص أو دون أن يختل العمل الحكومي...ومعنى هذا أن لدينا بطالة مقنعة.

والنظرية النيوكلاسيكية تعرف البطالة المقنعة بأنها الوضع الذي تنخفض فيه الإنتاجية الحدية إلى الصفر أو اقل (تصبح سالبة).انظر الشكل:(2-2):



الشكل:(2-2):منحنى الناتج الكلي

إن منحنى الناتج الكلي يصل في ظروف تناقص الغلة إلى أقصى حد له، ثم يبدأ في الهبوط، وعلى ذلك فان جميع الأشخاص الذين يتم استخدامهم بعد وصول الناتج الحدي إلى أقصى حد له، وقبل انخفاضه، لهم إنتاجية حدية تساوي الصفر، أما الأشخاص الذين يستخدمون في المرحلة التي يبدأ فيها تناقص الناتج الكلي فهم ذوي إنتاجية حدية سالبة، لكن الدراسات التجريبية أثبتت أنه في الواقع العملي لا يوجد أشخاص لهم إنتاجية حدية تساوي الصفر أو سالبة وهم يعملون جنبا إلى جنب مع أشخاص إنتاجيتهم عادية أو مرتفعة.

ب - البطالة الكامنة أو المخفية ***Hidden- Unemployment*** **:**

تعرف البطالة الكامنة أو المخفية بأنها وضع الأشخاص القادرين على العمل ولكنهم يشغلون أنفسهم ظاهرا بأنشطة لا تدر دخلا وتتسبب في أنهم لا يبحثون عن أعمال منتجة تدر لهم أجرا. ومثال هؤلاء الطلبة الذين أتموا تعليمهم الثانوي وكانوا يرغبون في الحصول على عمل بأجر وحين لم يجدوه، فإنهم يتمون تعليمهم في الجامعة أو المعاهد العليا...، فإذا تخرجوا من هذه الأخيرة ولم يجدوا عملا مناسبا استأنفوا الدراسات العليا....وهذه هي إحدى حالات البطالة الكامنة أو المخفية.

جـ - البطالة الجزئية ***Under- Unemployment :***

هي بطالة الأشخاص الذين يعملون ساعات اقل من "المعتاد" يوميا أو أسبوعيا، ويعملون خلال فترة من العام ويتعطلون فترات أخرى، وهذه الأخيرة يطلق عليها أيضا مصطلح البطالة الموسمية.

3) معايير قياس التشغيل:

انطلاقا من التعاريف والمفاهيم السابقة فانه بإمكاننا حساب المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التالية:

1-3) معدل الإشغال **(*Taux d'occupation*):**

معدل الإشغال هو النسبة بين السكان المشتغلين من جهة، والسكان النشطين من جهة أخرى:

$$\frac{\text{السكان المشتغلين}}{\text{السكان النشطين}} = T.o = \frac{Population\ Occupées}{Population\ Active}$$

- بالنسبة للنساء، لدينا معدلين للأشغال:

الأول وهو النسبة بين المشتغلات من النساء والنشطات من السكان:

$$\frac{\text{السكان المشتغلين من النساء}}{\text{السكان النشطين من النساء}} = To_1 = \frac{\textit{Population Féminine Occupée}}{\textit{Population Féminine Active}}$$

أما الثاني فيأخذ في الحسبان النساء اللاتي هن جزئيا مشتغلات:

$$\frac{\text{النساء المشتغلات+النساء المشتغلات جزئيا}}{\text{البطالات + // + //}} = To_2 = \frac{\textit{Femmes Occupés+FPO}}{\textit{F.O + FPO +STR (F)}}$$

2-3) معدل النشاط (*Le Taux d'Activité*):

وهو النسبة بين السكان النشطين كليا (المشتغلون+البطالون الباحثون عـن عمـل)والـسكان الكليون المقيمون:

$$\frac{\text{السكان النشطين+البطالين الباحثين عن عمل}}{\text{السكان الكليين}} = TA = \frac{\textit{Population Occupée + STR}}{\textit{Population Total}}$$

نفس الشيء فيما يخص هذا المعدل، فإننا نفرق بين معدلين اثنين للنساء:

$$\frac{\text{المشتغلات+البطالات}(STR)}{\text{الساكنات الإجماليات}} = TA_1 = \frac{\textit{F.Occupées + Femmes STR}}{\textit{P.F. Total}}$$

$$\frac{\text{المشتغلات+البطالات+المشتغلات جزئيا}}{\text{الساكنات الكليات}} = TA_2 = \frac{\textit{F.Occupée +F (STR) + (FPO ou TD)}}{\textit{P.F.T}}$$

3-3) معدل البطالة:

معدل البطالة هو العلاقة النسبية بين السكان البطالين من جهة والسكان النشطين من جهة أخرى:

$$TC = \frac{STR_1+STR_2}{Population\ Active} = \frac{(STR)\ \text{البطالين}}{\text{السكان النشطين}}$$

4-3) معدل التمدرس :

معدل التمدرس حسب السن هو النسبة بين السكان المتمدرسين وكذا السكان الكليين[1]

5-3) معدل الأميين :

وهو نسبة السكان الأميين في سن معينة إلى السكان الكليين من نفس السن.

4) مصادر المعلومات الخاصة بسوق العمل في الجزائر:

مثلما رأينا سابقا فإنه يوجد عدة مفاهيم وأنواع للبطالة. وبالتالي فالأجدر بنا معرفة وتحديد أهمها أي بمعنى: هل أن معدلات البطالة الملاحظة هي بسبب بطالة هيكلية، انتقالية، احتكاكية أو أخرى ؟

إن المعلومة هي عنصر ضروري لكل دراسة سوق العمل. فمصادر المعلومات حول هذا الأخير هي متعددة ومختلفة في الجزائر ولا تستعمل بالضرورة نفس المفاهيم والتصنيف، إذ نجد ثلاثة أنواع:

1)- الاستقصاءات الخاصة بالعائلات

2)- الاستقصاءات الخاصة بالمؤسسات والشركات

3)- المصادر الإدارية

1-4) الاستقصاءات الخاصة بالعائلات:

هذه المصادر تهتم بجرد المعلومات الخاصة بعرض العمل انطلاقا من مفهوم السكان النشطين التي تحوي: المشتغلين، العاملين بالبيت(*TD*) أو جزئيا مشتغلين، المدعوين للخدمة الوطنية وغيرها، وكذا البطالين.

(1) : يجب أن يكون هنا كلا من السكان النشطين والمتمدرسين في سن واحدة (لهم نفس السن أثناء الاستقصاء)

وهنا نفرق بين ثلاثة أنواع من الاستقصاء:

1)- التعداد العام للسكان والسكن "*RGPH*"

2)- الاستقصاءات المتعلقة باليد العاملة "*MOD*"

3)- استقصاءات أخرى خاصة بالعائلات

أ) التعداد العام للسكان والسكن "*RGPH*":

الجزائر المستقلة قامت بأربع تعدادات: **1966، 1977، 1987، 1998**.

وهذه التعدادات تعتبر كافية "*Exhaustives*" تمدنا بمعلومة حول حالة اليد العاملة، الشغل والبطالة على مستويات جيوغرافية دقيقة، وهذا عبر ملاحظة متغيرات مختلفة وهي:

- الجنس
- السن
- اللغة "مقروءة ومكتوبة"
- أعلى شهادة متحصل عليها
- الحالة المدنية
- المهنة الرئيسية
- فرع النشاط الاقتصادي
- القطاع القانوني

التعدادات "*RGPH*" هي عبارة عن عملية واسعة المدى، فالحجم الهائل للمعلومات التي تجمع وتعالج وكذا ثقل تحقيقها، لا يسمح لها بدراسة وتحديد بطريقة مباشرة ودقيقة مشكل شائك مثل الشغل، والبطالة.

إن التعداد يعطي نتائج ساكنة والتي لا تعنى سوى بوقت الاستقصاء، بالإضافة إلى أن هذه النتائج لا تنشر إلا بعد فترة زمنية طويلة تتعدى الأشهر أو حتى السنوات، وهذا ما يجعل من هذه النتائج غير فعالة ولا تستعمل سوى كقاعدة معلوماتية للتعدادات الأخرى.

ب) الاستقصاءات المتعلقة باليد العاملة "*M.O.D*":

هذه الاستقصاءات تقام على مستوى عينات من المجتمع، وتهتم خاصة بالجرد وبصفة مفصلة لكل الخصائص المتعلقة بالسكان النشطين.

وقد كانت أول تجربة لهذا النوع من الاستقصاءات سنة **1967** بالجزائر.

أ-1) استقصاءات اليد العاملة:

لقد قامت الجزائر ومنذ الثمانينات بأكثر من 4استقصاءات في هـذا المجـال.وتهـتم هـذه الاستقصاءات خاصة بـ ـ :

- الحركية المهنية
- التوفيقة: التكوين- الشغل
- النشاط النسوي

ويكون المجتمع الإحصائي هنا ممثلا بعينات مختلفة يتراوح حجمها بين 10000إلى13000عائلة.

كما أن فترة الاستقصاء في الميدان تقارب الثلاثة أشهر.والنتائج تـسقط (***Extrapolés***)علـى تاريخ بداية الاستقصاء، الأمر الذي لا يسمح بجرد التغيرات الموسمية.

الاستقصاء لهذه السلسلة الأولى (الثمانينات) كانت تشترك في قاعدة سـبر الآراء ألا وهـي (***RGPH*** **1977**)، إلا أنهم يختلفون من حيث العينات، الأمر الذي يعيب فـي قيـاس تطـور الأخطاء العشوائية العظمى.

انطلاقا من التسعينيات، سلسلة ثانية من الاستقصاءات بادرت بها الدولة وهذا باستعمال قاعدة سبر أراء جديدة (***RGPH*** **1987**) وعينة تقدر بـ :34000 عائلة وهذا للتمكن من تقـديم جيـد حسب الولايات.

والفرق بين هذه السلسلة والتي قبلها هو أنها ذات فائـدة للنـشاط بمعنـى أن المستقـصون يصرحون وبعفوية بأنهم مشغلون ويرغبون في نشاطات ثانية.

أ-2) استقصاءات الميزانية الخاصة بالعائلات:

وهي استقصاءات لا تهتم فقط بجرد المعلومات الخاصة باليد العاملة وإنمـا بهـدف ثـانوي مثل:مصاريف الاستهلاك، ونشير إلى أن النشاطات الدورية هي أفضل جـردا وهـذا مـن منطلق أن العائلات تستقصى خلال الفترة المحددة عدة مرات.

4-2) الاستقصاءات الخاصة بالمؤسسات والشركات:

في هذه النوع، يهتم فقط بمحددات عرض الشغل والتي لا تعني سوى الأجراء بصفة عامـة وانطلاقا من حجم معين للمؤسسات بصفة خاصة.

لكن هذه الاستقصاءات تتلقى مشاكل عدة مثل:

*عدم ملائمة وموافقة قاعدة سبر الآراء المشكلة من الملف العام للمؤسسات المقيد لـدى الديوان الوطني للإحصائيات "*ONS*" وهذا راجع إلى عدم كفاية الملف الابتدائي وكذا التأخير في تحديثه.

*النسبة الضعيفة للإجابة والرد، رغم إرسال برقيتين للتذكير.(هذا النوع من الاستقـصاء يكون عن طريق البريد)

وبصفة عامة فإننا نجد استقصاءات خاصة مثل:

- استقصاءات: الشغل - الأجر **67-68**
- حصيلة الشغل
- الاستقصاءات الثلاثية حول الشغل
- استقصاءات الأجور...الخ.

كما نجد أيضا أنواعا أخرى من الاستقصاء خاصة بالمؤسسات، وهذا مثـل تلـك المتعلقـة بالصناعة، البناء والأشغال العمومية، وأخرى...الخ.

3-4) المصادر الإدارية:

ونجد أيضا ثلاث مصادر رئيسية

1)- الوكالة الوطنية للشغل واليد العاملة (*A.N.E.M*)

2)- صناديق الحماية الاجتماعية

3)- تقارير التنفيذ أو المنفذة

أ- الوكالة الوطنية للشغل واليد العاملة (*A.N.E.M*):

الوكالة الوطنية للشغل واليد العاملة "*A.N.E.M*"مهمتها هي القيام في كل ثلاثية بحـصيلة متعلقة بالمعطيات الخاصة بسوق الشغل وهذا عبر كل التراب الوطني.وتهتم أساسا بـ ـ ـ:

- طلبات العمل المسجلة
- عروض العمل المسجلة
- التنقلات المحققة
- الطلب على العمل غير الملبي
- انقطاعات عقود العمل

إذن الطالب على الشغل حسب هذه الوكالة يعرف على انه: "الفعل الذي يقوم به شخص نشط يبحث عن عمل أو عن عمل أحسن، فيسجل نفسه أو يعيد التسجيل بإحدى الوكالات المحليـة للشغل"[1]

والطالب على الشغل هو مسجل في اللحظة "t "، فإذا لم يقم الشخص المعني بإعادة التـسجيل في اللحظة "t+1" فان طلبه يلغى تلقائيا. وهذا لا يعني بالضرورة انه تحصل علـى منـصب شغل فلم يعد التسجيل.

ونشير أيضا إلى أن طالبي الشغل بإمكانهم عدم المرور بالوكالة ***ANEM*** خلال عملية بحثهم عن العمل، وبالتالي فإن الإحصائيات المنشورة من قبل هذه الوكالة هي غير كافية.

f - صناديق الحماية الاجتماعية:

بإمكان هذه الصناديق تشكيل مصدر هام للمعلومات الإحصائية حول الشغل والأجر. وبالتالي تسمح وانطلاقا من الملفات الإدارية بتحديد كل الأجراء وغير الأجراء المصرح بهـم عنـد الحماية الاجتماعية.

وللأسف، ليس هو الحال ما عليه الجزائر وهذا بالنظر إلى النقص المسجل علـى مـستوى الأدوات الإحصائية المستعملة وكذا الفقر المسجل في الحظيرة الآلية.

جـ - مقررات التنظيم:

كل سنة، مختلف الهيئات مكلفة بتقديم مقرر تنفيذ للسنة الفارطة، هذه المقررات ترفـع إلـى الوزارات المعنية، ثم يقوم المجلس الوطني للتخطيط سابقا (***C.N.P***) بمركزة هذه المقـررات وهذا من اجل كتابة مقرر التنفيذ السنوي للتخطيط.

هذه المقررات هي غنية بالمعلومات التي لها علاقة بالشغل، الأجر، وكذا كـل الإجـراءات المتخذة من أجل خلق مناصب شغل.

إن قراءتنا لمختلف مصادر المعلومات المتعلقة بسوق العمل في الجزائر تسمح لنـا بتـسجيل نقائص كبيرة تتعلق بالجانب الهيكلي وكذا التقني منها:

- ❖ الاختلاف في المفاهيم، التصنيف وكذا في فترات الاستقصاء وهذا من مصدر لآخر، مما لا يسمح بالقيام بالمقارنة الموضوعية.
- ❖ الفترات الزمنية المخصصة للاستقصاء تظهر غير متوافقة مع الأهـداف المـسطرة والتي بدورها غير واضحة في غالب الأحيان.

---

(1): ***A.N.E.M*** [illegible] 1993

- عدم توفر أرقام دقيقة متعلقة بالقطاع الفلاحي الخاص، وكذا القطاع غير المهيكل أو غير المنظم.
- تأخرات هامة مسجلة في نشر النتائج المتوصل إليها.

المبحث الثاني: الأسس النظرية للعمل

I. النظريات التقليدية "القديمة"[1]

1) نظرية حد الكفاف:

1-1) محتوى النظرية عند كيسناي، آدم سميث، ريكاردو ومالتس:

كان من مبادئ الفيزيوقراطيين، أن أجور العمال لا يمكن، بأي حال من الأحوال، أن تبقى مرتفعة عن الحد الأدنى الضروري لبقائهم أحياءا في مستوى الكفاف.

وقد أوضح كيسناي" زعيم هذه المدرسة الاقتصادية" هذا المبدأ لقوله:

إن معدل الأجور إذا هبط عن الحد الأدنى الذي يتناسب وحد الكفاف، يبدأ العمال في الهجرة، وبذلك يقل عرض العمل وترتفع الأجور إلى مستوى الكفاف مرة أخرى. إلا أن كيسناي لم يتعرض إلى حالة الوفاة أو التقليل من النسل عند انخفاض الأجور[2]

أما آراء آدم سميث، كانت تضطرب بين نظرية حد الكفاف وبين الاعتقاد بأن معدل الأجور يتحدد وفقا لعرض وطلب العمل، إذ ذكر أن نظرية حد الكفاف تنطبق على المجتمعات ذات الموارد الثابتة، بينما تنطبق نظرية العرض والطلب على المجتمعات ذات الموارد المتغيرة[3]

أما ريكاردو فقد أوضح أن العمل مثل جميع الأشياء الأخرى التي تباع وتشترى، والتي تزيد كميتها وتنقص، له ثمن طبيعي وثمن سوقي. الثمن الطبيعي للعمل هو الذي يمكن العمال من العيش في مستوى الكفاف الذي يسمح لهم باستمرار وجود طبقتهم من غير زيادة أو نقصان.

ومهما اختلف ثمن العمل في السوق عن هذا الثمن الطبيعي فانه يتجه في النهاية إلى التعادل معه. عندما يرتفع ثمن العمل في السوق فان عرض العمل يزداد، وبالتالي تنخفض الأجور إلى حد الكفاف والعكس صحيح. وبذلك لم تدع آراء ريكاردو أي منفذ للأمل أمام العمال في تحسين أحوالهم ولعل هذا هو السبب في تسمية هذه النظرية بقانون الأجر الحديدي[4].

أما توماس روبر مالتس كتب في 1978 في محاولته حول مبدأ السكان، أن المشكل الأساسي للإنسانية مرتبط بكون أن قدرتها على التناسل اكبر من قدرتها على الإنتاج، بمعنى آخر: أن السكان يتزايدون بمعدل اسمي "متتالية هندسية" والإنتاج يتزايد بمعدل خطي "متتالية حسابية".

---

(1): يقصد بالنظريات القديمة، النظريات التي سبقت النظرية الكلاسيكية الحديثة.

(2): الدكتور عبد العزيز فهمي هيكل، أساليب التحليل الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت 1986، ص419.

(3): الدكتور عبد العزيز فهمي هيكل، أساليب التحليل الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت 1986، ص419

(4): [illegible] ص 420.

ومن هنا نصل إلى نتيجة مفادها أن الاحتياجات تفوق دائما الإمكانيات

و تطبيق هذه النظرة على سوق العمل يؤدي إلى نتائج وخيمة على أجور العمال[1]

إن الحلقة السببية المستخلصة من نظرية حد الكفاف بسيطة للغاية:

بفرضنا أنه يوجد ندرة بسيطة في اليد العاملة بسبب الحرب أو مجاعة أو طاعون مثلا، فإن الأجور أو الأجر الجاري (اجر السوق) يتجه نحو الارتفاع الذي يؤدي بدوره إلى الزيادة في عدد السكان نظرا للظروف الصحية والمعيشية الجيدة وبالتالي يرتفع عرض اليد العاملة وتتدهور الأجور،ويمكن لها أن تصل إلى مستوى اقل من اجر حد الكفاف والذي ينعكس سلبا على الزيادة في عدد السكان،ومن ثم في عرض القوى العاملة مما يؤدي إلى ارتفاع الأجور مرة أخرى.

2-1) نقد نظرية حد الكفاف:

1) نظرية حد الكفاف هي نظرية عرض العمل،وترتكز أساسا على أسس ديمغرافية.

الطلب على العمل ليس له إلا دور مؤقت في المدى القصير، ألا وهو تحديد سعر العمل الجاري أو بعبارة أخرى:بما أن عرض العمل له مرونة لا نهائية فليس هناك داع لتحليل الطلب على العمل.

2) الزيادة المطردة في الأجور منذ بدء الثورة الصناعية دليل على خطأ نظرية حد الكفاف.

3) من الصعب اختبار هذه النظرية لان مستوى الكفاف لا يمكن تحديده،وهو مفهوم نسبي وراجع إلى عادات وتقاليد كل مجتمع.

4) نظرية حد الكفاف لا تعطي أي تفسير لاختلاف الأجور تبعا لاختلاف المهارة والكفاءة الإنتاجية.

5) لها نظرة تشاؤمية لمستقبل العمل والعمال.

6) تعتمد هذه النظرية في تحليلها على العلاقة بين الدخل والسكان.إلا أن هذه العلاقة لم تعد كافية لأنه يوجد متغيرات أخرى تؤثر في مستوى الأجر،من بينها:

إنتاجية العمل، كمية راس المال المستخدم في العملية الإنتاجية والمستوى العام للأسعار "التضخم"...الخ.

(1) : *Jean-Michel Cousineau, Economie du travail,Gaetan Morin,Canada,1981,p32.*

2) نظرية رصيد الأجور:

1-2) محتوى النظرية:

هذه النظرية تكملة لنظرية حد الكفاف وليست بديلا لها.

إن معدل الأجور تبعا لهذه النظرية، يتوقف على العلاقة بين عدد السكان ورأس المال.

إن ازدياد السكان مع ثبات رأس المال "المخصص للأجور" يؤدي إلى زيادة عرض العمل ومنه إلى انخفاض الأجور، ولقد نادى ***John Stuart Mill*** بهذا الرأي، فأشار إلى أن عدد السكان يزيد بمعدل يفوق معدل زيادة رأس المال، خاصة إذا تذكرنا أن عائد رأس المال يميل إلى النقص باستمرار، نتيجة زيادة الكمية منه في الإنتاج "قانون تناقص الغلة"، وبذلك يقل الرصيد السنوي الذي تتكون منه المدخرات، ولهذا يرى ***Mill*** أن هناك اتجاه قوى ومستمر نحو انخفاض الأجور.

كذلك تأثر ***John Stuart Mill*** بفكرة والده[1]: لا يمكن رفع الأجور حسب هذه النظرية، فإذا ارتفع عدد العمال فإن الأجر المتوسط يميل إلى الانخفاض نظرا لتقسيم نفس الكعكة (الحلوى) على عدد اكبر من العمال.

2-2) نقد النظرية:

1) نظرية رصيد الأجور هي نظرية الطلب على العمل "عرض العمل ليس له إلا دورا مؤقتا في المدى القصير ألا وهو العمل على تأرجح سعر العمل الجاري زيادة أو نقصانا، أو بعبارة أخرى، بما أن الطلب على العمل له مرونة لا نهائية فليس هناك داع لتحليل عرض العمل

2) لها نظرة تشاؤمية لمستقبل العمل والعمال

3) عدم إمكانية تعريف مخصص للأجور واستحالة قياسه

4) لا يمكن رفع الأجور عن طريق التفاوض بين المنتجين والعمال إلا على حساب الفئة غير المنخرطة في النقابة،وذلك راجع إلى ثبات رصيد الأجور

5) إن ثبات رأس المال المخصص للأجور قد انتقد من طرف عدة اقتصاديين وذلك من عدة وجوه[2]

أ- إن التقدم التكنولوجي أو المساهمة في رفع إنتاجية العمل يؤديان إلى رفع الكتلة الأجرية

ب- تغيير التوزيع الوظيفي للدخول(التوزيع بين الأجور والأرباح) يؤدي إلى رفع الكتلة الأجرية كذلك

---

(1) : الدكتور عبد العزيز فهمي هيكل،أساليب التحليل الاقتصادي،دار النهضة العربية،بيروت،1986،ص420

(2) : *Jean-Mill Cousineau,Economie du Travail,Gaetan Morin,Canada,1981,p38* .

3) النظرية الماركسية:

1-3) محتوى النظرية:

يتحدد الأجر الطبيعي بكمية العمل اللازم اجتماعيا لإنتاج وسائل العيش الضرورية لاستمرار الطبقة العاملة بصفتها هذه، وتجديد قوة عملها. تقول النظرية أن عمل العامل في المؤسسة الرأسمالية يتكون من جزأين:

أحدهما يدفع عنه أجر والآخر يقوم به العامل دون أن يتقاضى عليه أجرا، الفرق بين الأجرين سماه ماركس القيمة الفائضة (*La Plus-value*)، وعليه فإن الأجر في النظام الرأسمالي يخفي تقسيم وقت العمل إلى عمل ضروري وعمل فائض.

لا يظهر وراء شكل الأجر أن الرأسمالي لا يدفع للعامل سوى المقابل لجزء فقط من عمله، ومن ثم فالعامل الأجير في المجتمع الرأسمالي نوع من العبودية[(1)]

إن وجود الجيش الاحتياطي من البطالين العاطلين، يمنع ارتفاع الأجور عن الحد الأدنى الكافي للبقاء[(2)]

كما تشير النظرية الماركسية أن البطالة ليست نتيجة التقدم التقني (أي التركيب العضوي لرأس المال "نسبة رأس المال إلى العمل ***K/E***")، وإنما نتيجة الشروط الرأسمالية للتراكم. البطالة هي نتيجة ارتفاع الإنتاجية الحدية للعمل تحت الشروط الرأسمالية للتراكم[(3)]

2-3) نقد النظرية:

1°) تفرض هذه النظرية أن المنتجين باستطاعتهم الحصول على كمية العمل التي يرغبون فيها بمعدل أجر يساوي حد الكفاف، بمعنى أن عرض العمل لانهائي المرونة.

حسب ماركس فإنه يوجد جيش من البطالين يمنعون الأجور من الارتفاع، وهذا غير صحيح، لأن الأجر يتحدد بقوى العرض والطلب، معناه ليس بإمكان البطالين تخفيض الأجر تحت مستوى أجر التوازن.

2°) لم يبين ماركس كيف تحدد الساعات التي يتقاضى عليها العامل أجرا (عدد ساعات العمل الضروري).

---

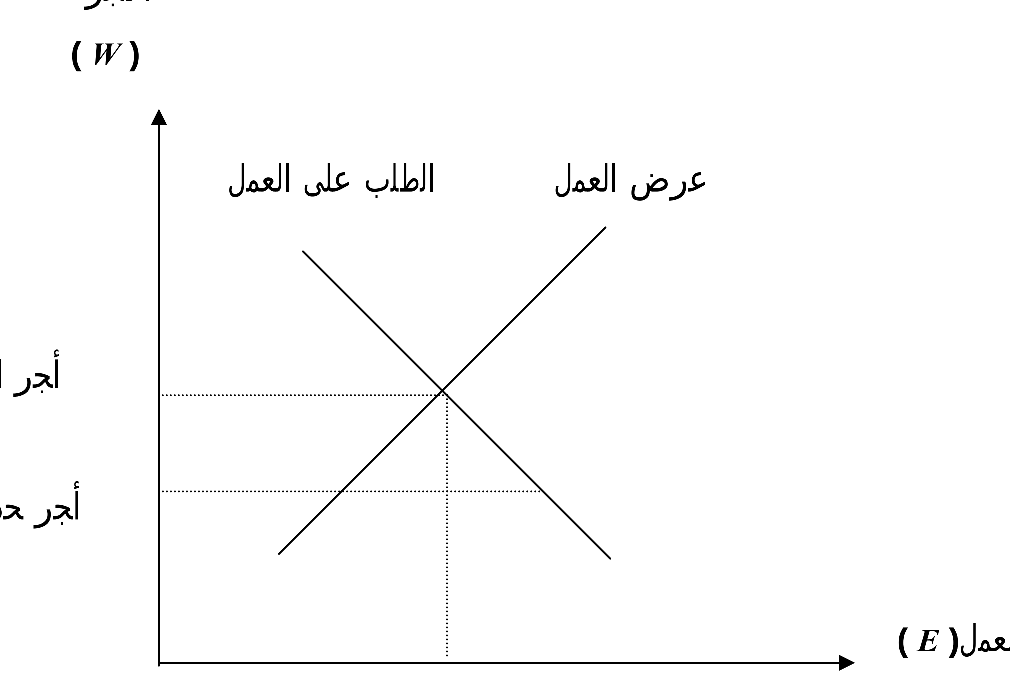
(1): الدكتور راشد البراوي، للموسوعة الاقتصادية،الطبعة الأولى،دار النهضة العربية،بيروت 1971، ص 21.

(2): بول أ.ساموبلسون، توزيع الدخل ومكافأة عوامل الإنتاج، نقله إلى العربية الدكتور مصطفى توفيق، د م ج، الجزائر، ص 108.

(3) : *Ahmed Zakane, Analyse de l'offre d'emploi, Mémoire de Magistère, **ISE**, 1992, P28*

4) نقد عام:

1°) إن النظريات الثلاث التي سبقت، تؤيد نظرية حد الكفاف، إلا أن النقد الذي قدمه ساموبلسن ضد اجر حد الكفاف، هو أن هذا الأخير في الدول الصناعية يقع تحت أجر التوازن المحدد بقوى العرض والطلب، وبالتالي لا يمكن أن يستقر عند هذا المستوى نتيجة ضغط قوى السوق التي تدفعه إلى أعلى، انظر إلى الرسم البياني أسفله[1].



الشكل **2-1**: أجر حد الكفاف وأجر التوازن

يقول ساموبلسن في هذا المجال: حتى وان كانت المزاحمة تامة فعليا في سوق اليد العاملة، فان ذلك لا يعني أن الأجور يجب أن تميل بالضرورة نحو الانخفاض حتى المستوى الأدنى للبقاء. وبالتأكيد، يمكن أن يفضل أرباب العمل دفع أجور منخفضة، ولكن هذا التفضيل ليست لها أية أهمية، لأنهم سيكونون غير قادرين على تحديد معدلات الأجور على أهوائهم، في سوق تزاحمية. وما دام أرباب العمل هؤلاء كثيرو العدد، ولا يتصرفون بتنسيق، فإن طلباتهم المنصبة على فئة معينة من اليد العاملة، ستدفع أجور هؤلاء العمال حتى مستوى التوازن المقابل لوضع الامتصاص الكلي لليد العاملة الباحثة عن العمل.

(1) : بول أ.ساموبلسن، توزيع الدخل ومكافأة عوامل الإنتاج، الجزء الخامس، نقله إلى العربية الدكتور مصطفى موفق، ***OPU***، الجزائر، 1993، ص 109.

وبالنسبة للعمال، فإنهم يستطيعون التطلع إلى أجور أكثر ارتفاعا أيضا، ولكن في ظل المزاحمة لن يستطيعوا الحصول على المزيد من المكافآت المحددة على أهوائهم.
وطالما أنهم لا يتصرفون بتنسيق لتحديد عرض اليد العاملة، فان رغباتهم لن تمنع الأجور من الانخفاض حتى المستوى التزاحمي [1].

2°) هذه النظريات لها جزء كبير من الصحة بالنسبة للأزمنة التي عاش فيها أصحابها و بالنسبة لكثير من دول العالم الثالث، إلا أن تنبؤاتهم التشاؤمية ليست واقعية خاصة في الوقت الحالي ، وبالنسبة لكثير من الدول الصناعية:
إن العمال في هذه الدول لا يتقاضون أجر حد الكفاف الذي يضمن لهم الحياة البيولوجية فقط، وإنما أجورا أعلى من ذلك.

معدلات الأجور ارتفعت بوتيرة سريعة جدا، ولكن رغم هذا التطور الهائل، انضافت مشاكل أخرى لظروف العمل الحالي، من بينها: التلوث البيئي، النزاعات الاجتماعية، الصحة والأمن في العمل، التفرقة العنصرية، الخ.... كل هذه المشاكل أساءت لصورة التطور التكنولوجي الحاصل الآن.

3°) كل من هذه النظريات إما تركز على جانب الطلب أو جانب العرض. ولا تشرح الأجر إلا في المدى الطويل، أما المدى القصير فهي عاجزة على شرحه.

4°) لا يمكن اختبار هذه النظريات إحصائيا، بمعنى أن إستخدام الوسائل العلمية لا يمكن أن تعطينا إجابة (تكون الإجابة عن طريق المناقشات).

(1) : بول أ.سامويلسن،توزيع الدخل ومكافأة عوامل الإنتاج،الجزء الخامس،نقله إلى العربية الدكتور مصطفى موفق،***OPU***، 1993،ص110

II. النظريات الحديثة

ملاحظة:

هنا من يقصد بالنظريات الحديثة، النظريات التي جاءت بعد سنوات الستينات كما جاء في إحدى مقالات ***BERNARD LAVAL*** والمعنون "بالنظريات الحديثة للشغل والبطالة"، مجلة فرنسية خاصة بالشؤون الاجتماعية، جويلية **1980**.

أما هنا فإننا نقصد بالنظريات الحديثة، النظرية الكلاسيكية الحديثة والنظريات التي جاءت بعدها (نظريات القرن العشرين).

1) النظرية الكلاسيكية الحديثة:(1)

إن نقطة انطلاق النموذج الكلاسيكي، في تحديد مستوى العمل ومعدل الأجر هو مفهوم دالة الإنتاج. وبما أننا في فترة قصيرة الأجل، نفرض ثبات مخزون رأس المال وكذا المستوى التقني، وهذا يعني أن حجم الإنتاج الكلي يتحدد بحجم اليد العاملة المستخدمة فقط (E).رياضيا تكون دالة الإنتاج على الشكل التالي:

$Q = Y = f(E)$ (2)، حيث :

Q : حجم الإنتاج الكلي

E : حجم العمل المستخدم

هذه النظرية تعتبر الأساس في تحديد الأجور عن طريق تفاعل قوى العرض والطلب. حجم العمالة وأجر التوازن يتحددان بتقاطع منحنى العرض والطلب على العمل في السوق. في البداية سندرس كل منحنى على حدى ثم نحدد التقاطع بينهما:

1-1) الطلب على العمل:

يصدر طلب العمل من المنتجين، ويرتبط هذا الطلب بمعدل الأجر الحقيقي أو بعبارة أدق يعتبر طلب العمل عند الكلاسيك (E_d) تابعا متناقصا لمعدل الأجر الحقيقي (W/P)، أي أن:

$E_d = D\ (W/P)$، حيث :

W : معدل الأجر الإسمي (النقدي)

P : المستوى العام للأسعار

---

(1) : محمد الشريف المان، التحليل الاقتصادي الكلي، مطبوعة جامعية، مكتبة معهد العلوم الاقتصادية، الجزائر ص 113-117.

(2) : صياغة العلاقات الرياضية في هذا البحث بالحروف اللاتينية،لذا يجب أن نقرا من اليسار إلى اليمين.

منحنى طلب العمل مستنتج من قانون تناقص الغلة، ويمثل قيمة الإنتاجية الحدية للعمل والتي هي دالة متناقصة لكمية العمل المستعملة.

فإذا فرضنا أن المؤسسات تنتج في سوق تسوده المنافسة الحرة الكاملة وتسعى إلى تعظيم أرباحها، فإن الكميات الإضافية من العمل تطلب إلى حد تساوي قيمة الإنتاجية الحدية مع معدل الأجر، أي:

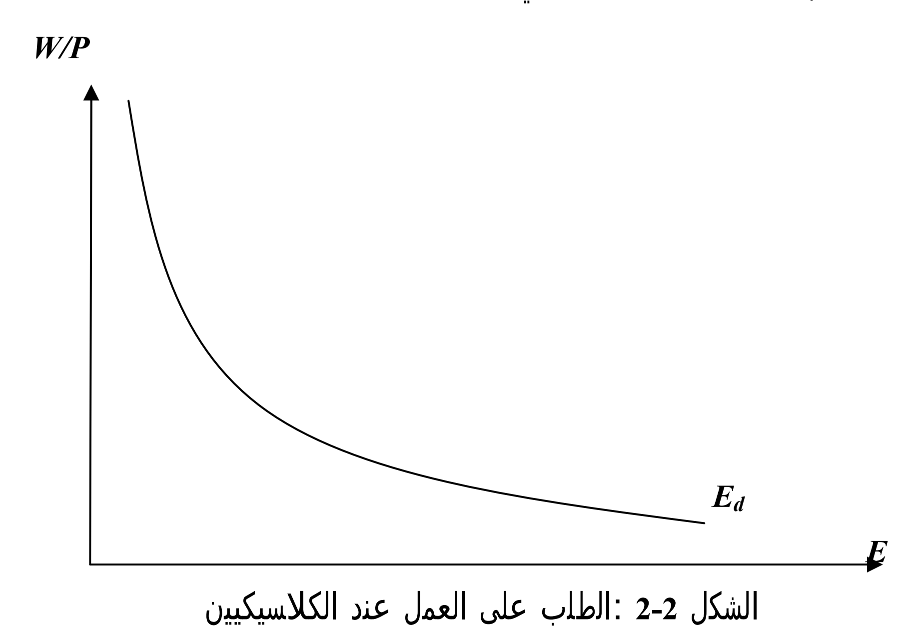
$$VPmP_E=W$$

أو: $PmP_E=W/P$ (أي أن الإنتاجية الحدية العينية للعمل تساوي معدل الأجر الحقيقي)

بما أن إنتاجية العمل العينية متناقصة: $\frac{d^2Y}{d^2E}<0$، فإنه لا يمكن توظيف عمال جدد إلا عندما ينخفض معدل الأجر الحقيقي (W/P).

هذه النتيجة يمكن تعميمها على الاقتصاد ككل:

إن حجم العمالة المطلوبة يرتفع في الاقتصاد عندما ينخفض المستوى الحقيقي للأجور، ويمكن تمثيل الطلب بيانيا على الشكل التالي:



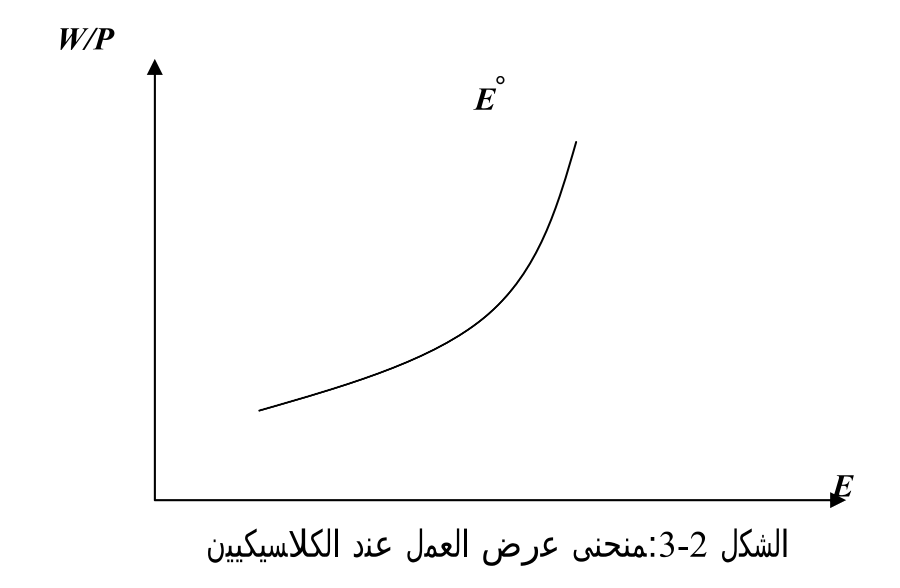
الشكل 2-2 :الطلب على العمل عند الكلاسيكيين

2-1) عرض العمل:

عرض عنصر العمل ($E^{°}$) يصدر عن العمال، وبشكل عام يرتبط عرض العمل طرديا بمعدل الأجر الحقيقي، أي أنه دالة متزايدة لمعدل الأجر الحقيقي :

$E^{°} = O\,(W/P)$ ، بحيث : $dE^{°} / d\,(W/P) > 0$.

و يمكن تمثيل دالة عرض العمل كما يلي:



الشكل 3-2:منحنى عرض العمل عند الكلاسيكيين

3-1) نقطة التوازن:

تحت الفرضيات التالية:

- الفترة قصيرة الأجل
- المنافسة الحرة الكاملة
- السعي وراء تحقيق أكبر ربح ممكن من طرف المنتجين
- تحقيق أكبر دخل من طرف العمال

يمكن القول أنه، يوجد حل واحد يحقق لنا التوازن في سوق العمل، والذي نحصل عليه عند نقطة التقاء منحنى العرض مع منحنى الطلب.

هذه النقطة تحدد لنا حجم التوازن للعمالة ومعدل التوازن للأجر الحقيقي.

الشكل الموالي يبين هذا:

W/P

E_d E^s

(W/P)*

E

E*

الشكل2-4 :التوازن بين الطلب وعرض العمل عند الكلاسيكيين

التناقص بين المنتجين والعمال عند الكلاس كيين هو الذي يؤدي إلى التوازن في سوق العمل. هذا الأخير يحدث عندما يصل الاقتصاد إلى الاستخدام الكامل لليد العاملة.فإذا وجدت بطالة، فإنها بطالة إرادية، وهذا يرجع لسببين اثنين:

1°) طلب العمال لأجور أكبر من إنتاجياتهم الحدية

2°) باستطاعة العمال فرض مستوى معدل الأجر الحقيقي (عن طريق التنظيم النقابي). والذي يؤدي إلى التحديد والحد من ارتفاع مستوى العمالة وهذا من قبل المنتجين

2) النظرية الكينزية لسوق العمل[1]:

بالإضافة إلى الفرضيات السابقة للمدرسة الكلاسيكية، فقد فرض كينز أن المستوى العام للأسعار ثابت. وبما أن التوازن يحدث عندما يتساوى عرض العمل مع الطلب عليه، فإننا سندرس كل مكونة من مكونات السوق على حدا.

1-2) الطلب على العمل:

إن الطلب على العمل عند كينز لا يختلف عن ما هو عنه عند الكلاسيكيين.إذ يصدر طلب العمل من المنتجين،ويرتبط هذا الطلب بمعدل الأجر الحقيقي.وبعبارة أدق:

يعتبر الطلب على العمل (E_d) عند الكينزيين تابعا متناقصا لمعدل الأجر الحقيقي (W/P)، أي أن:

(1) محمد الشريف المان،التحليل الاقتصادي الكلي،مطبوعة جامعية،معهد العلوم الاقتصادية،الجزائر،1982 ص137-143

$E_d = D(W/P)$، حيث :

W : حد الأجر الاسمي (النقدي)

P: المستوى العام للأسعار.

2-2) عرض العمل:

إن الفرق الأساسي بين كينز وأسلافه التقليديين يكمن في دالة عرض العمل، وينحصر هذا الفرق في نقطتين أساسيتين:

1°) عرض العمل عند كينز،يرتبط بمعدل الأجر الاسمي وليس الحقيقي ،وهذا راجع لسببين:

أ- الأول: وهو اعتبار أن عرض العمل يتحدد بالأجر الحقيقي، ومعناه أن العمال لا يتعرضون إلا لما يسمى بالخداع النقدي (*Illusion Monétaire*)، وهذا غير صحيح، لان معدل ارتفاع الأجر الاسمي يؤثر في سلوك العمال، إذ يؤدي بهم إلى زيادة عرض خدماتهم. فكل عامل يبحث على أجر أسمي يتقاضاه.

ب- أما الثاني: فهو أن الفرضية التقليدية تستلزم أن تتغير الأجور الحقيقية والأجور الاسمية بشكل متناسب.لكن ليست هناك أية حتمية في أن يكون الأمر كذلك، لأن المستوى العام للأسعار، يرتبط بكمية النقد المتداولة، أما الأجور فتحدد في سوق العمل.

2°) بينما يعتبر التقليديون أن معدل الأجر الحقيقي مرنا في الارتفاع والانخفاض.

لكن كينز يبين أن معدل الأجر الاسمي مرن في اتجاه واحد، نحو الارتفاع فقط، مع وجود حد أدنى لا يمكن أن يتعداه. ولذلك غالبا ما يفترض التحليل الكينزي لسوق العمل أن معدل الأجر غير مرن وأنه متغير خارجي يتحدد بعوامل خارجية:النقابات، القوانين الاجتماعية التي تحمي العمال...الخ.

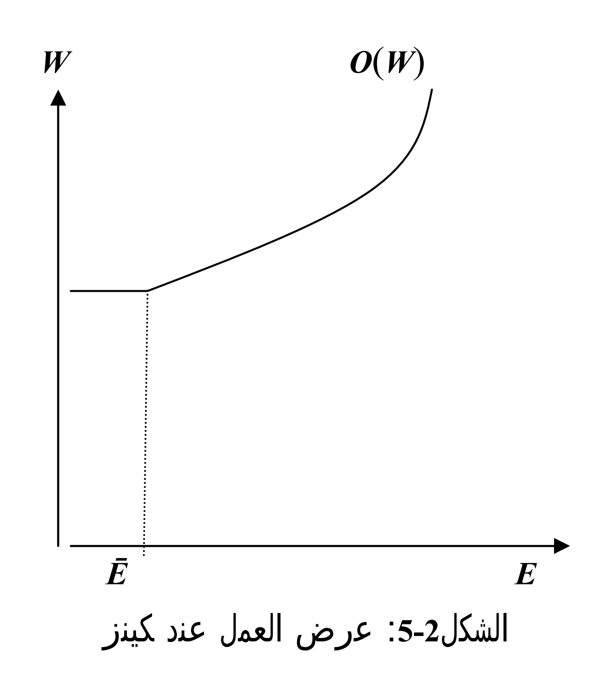
رياضيا، عرض العمل يكون على الشكل التالي: $E° = O(W)$

وهذا تحت الشروط التالية:

$O'(W) > 0$ و$W > W_0$ بحيث : $O'(W)$ هي مشتقة الدالة $O(W)$.

- الشرط الأول معناه أن عرض العمل تابع متزايد لمعدل الأجر الاسمي،

والشرط الثاني يعني وجود حد أدنى للأجر لا يمكن تعديله.انظر إلى الشكل 2-5:



الشكل2-5: عرض العمل عند كينز

من الرسم البياني أعلاه، نرى أن:

$$E^{\circ} = O(w) \longrightarrow W = W_{\circ} + W(E) \; ...*$$

بحيث : $W'(E) = 0$ إذا كان $0 < E < \bar{E}$ أي ($W'(E)$ هي مشتقة $W(E)$)

و $W(E) > 0$ ، إذا كان $E > \bar{E}$

حسب الشكل السابق، نلاحظ أنه عندما يتناقص معدل الأجر الاسمي، فإن الكمية المعروضة من العمل تنقص حتى تصل إلى النقطة(W° وE')

على باقي المنحنى، نرى أن مستوى معدل الأجر الاسمي ثابت مهما تكن الكمية المعروضة من العمل أي مهما تكن ($0 < E < \bar{E}$)

°1) إذا تحقق الشرط : $E > E'$، يكون الاقتصاد في حالة الاستخدام الكامل، ويكون معدل الأجر الاسمي يساوي: $W = W_{\circ} + W(E)$

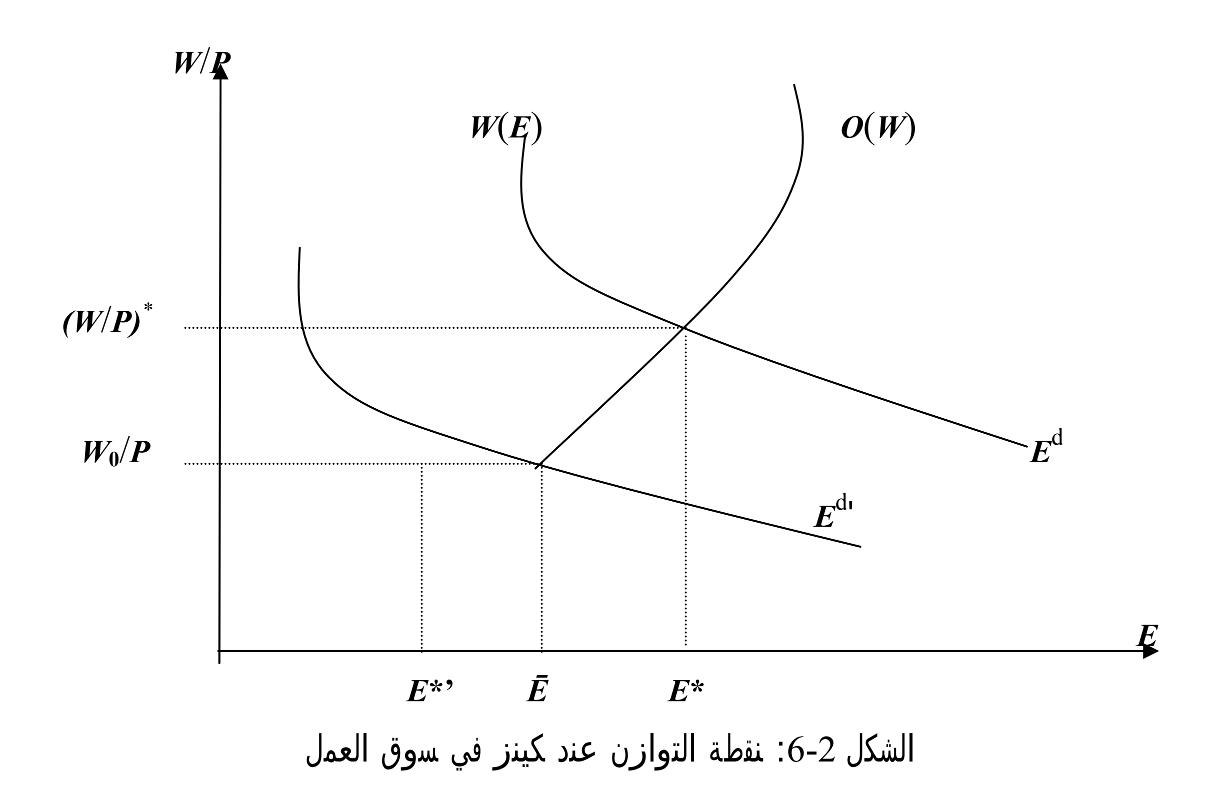
°2) إذا تحقق الشرط: $E < \bar{E}$ ، يكون الاقتصاد في حالة الاستخدام غير الكامل، ويكون مستوى البطالة يساوي ($E' - E$). هذه البطالة ليست إرادية.

2-3) التوازن في سوق العمل :

يتحقق التوازن في سوق العمل، عندما تتساوى الكمية المعروضة من العمل مع الكمية المطلوبة. بعبارة أخرى عندما يكون: $E^{\circ}=E_d$، لكن المتغيرة المستقلة لـ: E° هي معدل الأجر الاسمي. لكي ننتقل من هذا الأخير إلى معدل الأجر الحقيقي بتقسيم المعادلة السابقة (*) على المستوى العام للأسعار P الذي هو معطى ($P = C^{te}$)[1]، أي:

$$W/P = W_{\circ}/P + W(E)/P \longleftrightarrow E^{\circ} = O(W/P)$$

فنحصل على الشكل التالي:



الشكل 2-6: نقطة التوازن عند كينز في سوق العمل

¢) إذا كانت دالة الطلب على العمل هي E^d، فان نقطة التوازن هي $(E^*, \ (W/P)^*)$ والتي تمثل مستوى العمالة ومعدل الأجر الحقيقي على التوالي.

في هذه الحالة يكون الاقتصاد في حالة الاستخدام الكامل.

f) إذا كانت دالة الطلب على العمل هي$E^{d'}$، فان نقطة التوازن هي $(E^{*'}, \ W_0/P)$ والتي تمثل مستوى العمالة ومعدل الأجر الحقيقي على التوالي. في هذه الحالة يكون الاقتصاد في حالة الاستخدام غير الكامل، ومستوى البطالة يساوي: $(\bar{E} - E^{*'})$.

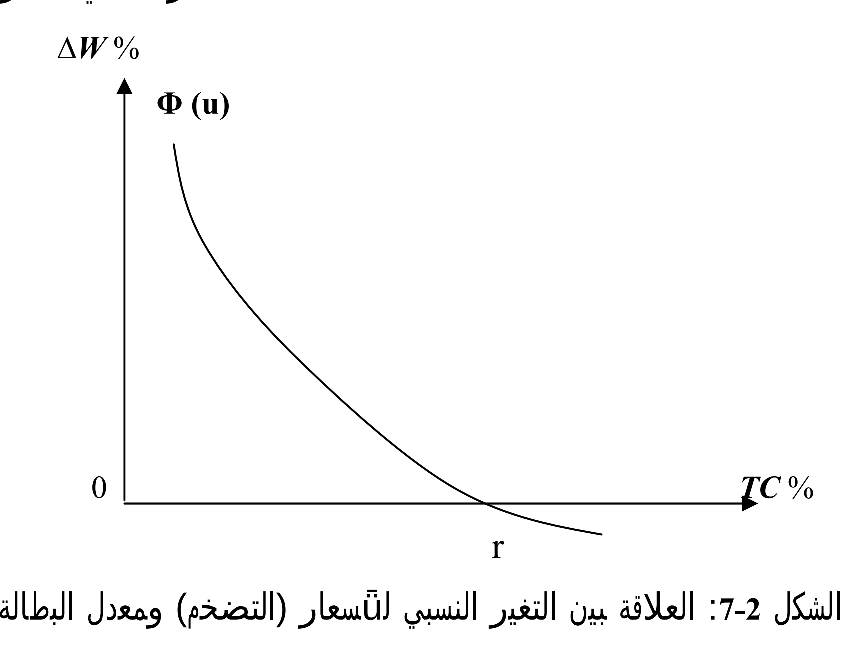
*بالارتكاز على النظريتين السابقتين؛ النظرية الكلاسيكية الحديثة والنظرية الكينزية؛ نستطيع القول أن الاستخدام الكامل هو حالة اقتصادية تمثل اليد العاملة الموجودة، والتي تعرض قوة عملها من أجل معدل أجر حقيقي موجود في السوق. لكن لابد أن نفرق بين حجم الاستخدام

الكامل وحجم السكان النشطين[1] في بلد ما والذي يمثل النهاية المطلقة لكمية العمل الموجودة. ومن هنا ندرك أن البطالة الإرادية يشكلها أولئك الذين لا يقبلون بقانون السوق (الأجر السائد في السوق) وبالتالي فهم خارج الاستخدام الكامل. أما إذا كان السعر W_0 هو السعر السائد في السوق (السعر الأدنى المضمون). في هذه الحالة توجد بطالة غير إرادية

3) علاقة فيلبس:

إن موضوع تحديد العلاقة الخاصة بالأجور كان محل اهتمام العديد من الدراسات القياسية الاقتصادية في ظل الاقتصاد الإنجليزي، وهذا خلال المرحلة الممتدة من **1861** إلى **1957**، وقد جاء وليام فيلبس عام **1958** ليوطد دعائم العلاقة العكسية بين البطالة والأسعار، وهذه العلاقة تفسر أساسا أثر اللاتوازن في سوق العمل على تحديد الأجور.

وقد عبر فيلبس عن هذه العلاقة بين البطالة والأسعار من خلال المنحنى البياني الآتي "منحنى فيلبس":



الشكل 2-7: العلاقة بين التغير النسبي للأسعار (التضخم) ومعدل البطالة

- من خلال المنحنى البياني (منحنى فيلبس) يمكن استخلاص ثلاثة خصائص:

(1) : نقصد بحجم السكان النشطين في هذه الحالة، حجم السكان في سن العمل والقادرين عليه.

1°) الدالة (u) Φ هي دالة متناقصة حيث أن أدنى معدل بطالة ينجم عنه تضخم كبير أو بعبارة أخرى تغير (ارتفاع) سريع في الأجور الاسمية،والعكس صحيح

2°) الدالة (u) Φ هي دالة غير خطية

3°) المنحنى البياني للدالة (u) Φ يتقاطع مع محور الفواصل في النقطة (r) بمعدل بطالة موجب، وهذا معناه أن ثبات الأسعار (معدل التضخم منعدم) يفترض وجود نسبة من البطالة في المجتمع

لقد جاء من بعد فيلبس، ريتشارد ليبسي عام **1960** ليؤكد هذه العلاقة الدالية الثابتة من خلال التجربة العلمية.

باستخدام اللغة الكينزية، وكما أن سعر الفائدة هو جزاء التخلي عن السيولة النقدية، فإن التضخم هو جزاء التخلص من البطالة. إن هذه العلاقة تثير دائما التساؤل الآتي: إلى أي مدى يمكن السماح للتضخم، سعيا وراء تحقيق التوظيف الكامل، من خلال القضاء على ظاهرة البطالة[1] ؟.

4) نظرية معدل البطالة الطبيعية (*Milton Friedman*):

في نهاية **1967** وبداية **1968**، احتج كل من:

Milton Friedman و ***Edmund S.phelpe*** على فعالية منحنى فيلبس في المدى الطويل.

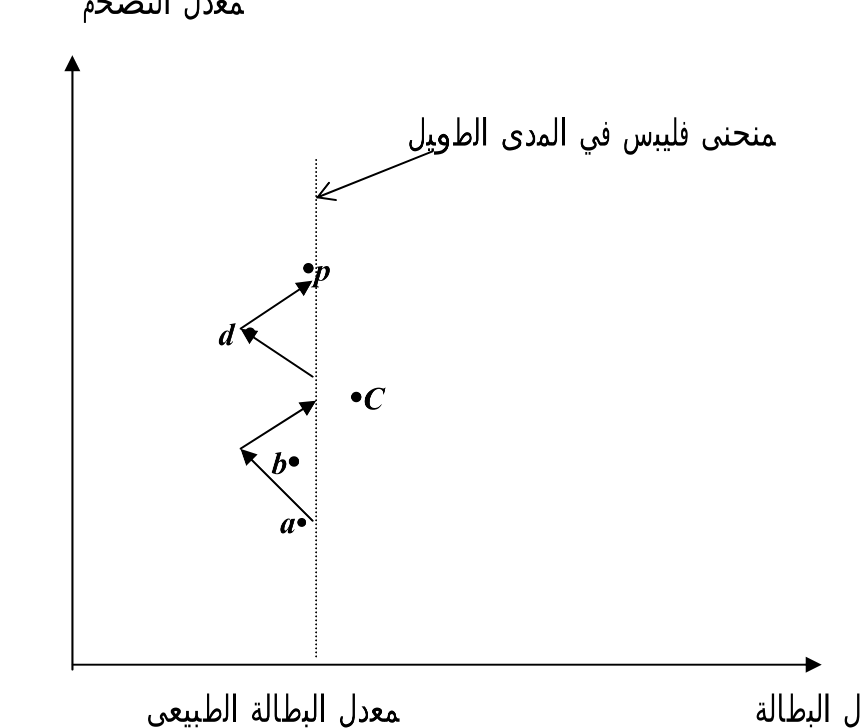
منطق فريدمان كان كالآتي: رفع الانفاق في اقتصاد ما عن طريق السياسة الضريبية أو النقدية يؤدي إلى ارتفاع غير منتظر في معدل التضخم، لكن الأجور لا تتفاعل بنفس السرعة مع الأسعار وبالتالي تصبح اليد العاملة رخيصة (هذا راجع إلى انخفاض الأجور الحقيقية) والطلب عليها يزداد والبطالة تتقلص.

حتى الآن لا يمكن الاحتجاج على صحة العلاقة: (بطالة-تضخم)، إلا أنه في المدى الطويل لا تصبح العلاقة السابقة ذات فاعلية.

بالفعل، إن رد فعل العمال أمام ارتفاع الأسعار، هو المطالبة برفع الأجور لتعويض القدرة الشرائية الضائعة.

(1) :الدكتور حسني عمر، التطور الاقتصادي، دار الفكر العربي، القاهرة، 1988.

إذا ارتفعت الأجور بنفس نسبة ارتفاع الأسعار فإن الطلب على العمل يتقلص ويعود معدل البطالة إلى مستواه الأول، وهذا الأخير سماه فريدمان: معدل البطالة الطبيعي[1]. هذا ما نلاحظه في الرسم البياني التالي:



الشكل 2-8: منحنى فيلبس في المدى الطويل

النقطة *a* تتحول إلى النقطة *b* وهذا يعني انخفاض البطالة وزيادة نسبة التضخم في نفس الوقت.

بعد ارتفاع الأجور تتحول النقطة *b* إلى النقطة *C* وهذا يعني أن معدل البطالة عاد إلى قيمتها الأولى، أما معدل التضخم فهو في نفس المستوى مع النقطة*b*، وهكذا دواليك...

(1) : *Jean – Michel Cousineau, Economie du Travail, Gaetan,canada.1981 , p 196-197*

5) المدرسة الهيكلية (*Ecole Structuraliste*):

في نهاية الخمسينات وبداية الستينات، بدأت النظرية الكينزية تختبر على الواقع في تلك الفترة، ظهرت مدرستين فكريتين متعارضتين فيما يخص أسباب البطالة والحلول المقترحة، من جهة ***Solow*، *Heller*** و ***Okun*** الذين ينتمون إلى المدرسة الكينزية، قد اقترحوا على الحكومة الأمريكية تخفيض الضرائب لتقليص البطالة.

ومن جهة أخرى ***Gallaway*، *Sworth*، *Killing*** وآخرون، والذين أعطوا وصفا مختلفا لأسباب البطالة. وقد أرجعوا سببها إلى عدم توافق مؤهلات العمال مع مناصب الشغل. وقد برروا ذلك بالتغيرات التكنولوجية السريعة التي أدت إلى تقليص عدد العمال وخلق مناصب شغل في قطاعات لم تكن اليد العاملة محضرة لها.

في هذه الحالة كل تشجيع على الإنفاق يكون عقيما (السياسة الكينزية لا تكون مجدية في هذه الحالة)، ومن هنا فالحلول الناجعة تكمن في تكوين اليد العاملة، وتسوية أو تصحيح التقدم التكنولوجي أو العمل على الحد من سرعة هذا التقدم[1].

بالفعل، عندما خفضت الحكومة الأمريكية الضرائب في سنة **1964**، ازداد الإنتاج وتقلصت البطالة، إلا أنه ظهر مشكل آخر تمثل في ارتفاع معدل التضخم بوتيرة أسرع.

هاتين الظاهرتين بينتا صحة منحنى فيلبس، الذي يوضح العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم، كما بينتا أيضا التضارب في السياسة الاقتصادية.

بمعنى آخر، لا يمكن تقليص البطالة دون تحمل ازدياد نسبة التضخم و لا يمكن تخفيض معدل التضخم دون تحمل عبء البطالة. هكذا يتبين لنا حتمية التزاوج بين النظرية الكينزية والنظرية الهيكلية لتقليص معدل البطالة والتضخم في آن واحد.

لقد أثار التوافق الزمني بين البطالة والتضخم في المجتمعات الغربية، منتصف عقد السبعينات، كثيرا من الجدل النظري، لأنها ظاهرة غير مألوفة في دراسة علم الاقتصاد، وهي الظاهرة التي أطلق عليها الكتاب المعاصرون اسم "الركود التضخمي" يعني التضخم مع الركود والبطالة.

و لعل أبسط تفسير منطقي لهذه الظاهرة الفريدة هو أنه بدلا من أن يتوافق زمنيا كل من تضخم الطلب وتضخم النفقة ليحدثا تلك العلاقة العكسية بين البطالة والأسعار. كما في منحنى فيلبس فإن التوافق هنا، يكون بين انكماش الطلب الكلي كسبب منشئ للبطالة وبين تضخم النفقة كسبب منشئ لارتفاع الأسعار.

(1) : *Jean-Michel Cousineau, Economie du Travail, Gaetan Morin, Canada, 1981, P193-194.*

عندما يحدث مثل هذا التوافق الزمني، فإن العلاقة لا بد أن تكون طردية بين البطالة والأسعار، وان السبب المنشئ للتغير في كل منهما يختلف عن الآخر تماما[1]

للوصول إلى الهدف المشار إليه آنفا، نختار أولا التوفيقة (معدل التضخم-معدل البطالة) المقبولة بزيادة الانفاق في الاقتصاد (السياسة الكينزية).وفي المرحلة الثانية، نقلص البطالة والتضخم في آن واحد باتخاذ السياسة الهيكلية[2]والتي تتمثل في تكوين اليد العاملة، تسهيل تنقلها و العمل على التنمية الجهوية.

على سبيل المثال إذا تمكن العمال من الانتقال من الأماكن التي هم فيها في بطالة إلى الأماكن التي تتميز بندرة اليد العاملة فإن البطالة تتقلص وينخفض التضخم نتيجة توفر السلع والخدمات التي كانت تواجه ضغوطات تضخمية بسبب ندرتها. فسياسة التنمية الجهوية لها نفس التأثير عندما ينتقل الرأسمال إلى الجهة التي تكون فيها اليد العاملة متوفرة.

6) نظرية رأس المال البشري(*La Théorie du Capital humain*) :

بدأها شولتز ودينسن منذ أربعين سنة، ثم أعاد النظر فيها الاقتصادي بيكر في**1964.**
وهي تعتبر بالنسبة لعدة كتاب كفرع جديد في النظرية النيوكلاسيكية بما أنها ترتكز على نفس فرضيات و بديهيات هذه الأخيرة.

المبدأ الأساسي لهذه النظرية هو الفرضية الآتية:

إن كل فرد يبحث على تعظيم المزايا التي يمكنه الحصول عليها من نشاط ما.وهذا ما يفسر اختياره لهذا أو ذاك التكوين الممكن بدلالة التكاليف و الأرباح.

إن التكوين يحسن الإنتاجية ويعطي أجورا أعلى، وبالتالي فالأفراد لهم اتجاه تحمل تكلفة أعلى لتدريب وتكوين رأس المال البشري في سبيل الحصول على دخول في الفترة الإنتاجية لحياة الفرد وتعويض الخسارة أثناء فترة التدريب[3].

إن أسلوب العائد على الاستثمار في القوى العاملة يستخدم كمؤشر على مدى جدوى الاستثمار.

---

(1) : الدكتور حسين عمر، التطور الاقتصادي، دار الفكر العربي، القاهرة،1988.

(2) : في الجزء التطبيقي نتعرض إلى قياس تأثير السياستين على البطالة والتضخم كما.

(3) : *Ahmed Zakane, Analyse de L'offre d'emploi, Mémoire de Magister, **ISE**, Alger, 1992,P33*

معدل العائد على الاستثمار في القوى العاملة هو سعر الخصم الذي تصبح بموجبه القيمة المتوقعة لصافي الدخل المتأتى للفرد خلال حياته تساوي صفرا (يسميه بعض الكتاب معدل المردود وهو المعدل الذي يجعل الربح المأين يساوي صفرا[1]) كما يتضح من المعادلة التالية: [2]

$$\sum_{i=n_1}^{n_2} \frac{R_i - C_i}{(1+r)^n} = 0$$ ، حيث :

R_i : الدخل المتأتي للفرد في الفترة i.

C_i : تكاليف التعليم أو أية تكاليف أخرى مصاحبة لها كتكاليف الفرص البديلة في الفترة i.

n_1: السن القانونية المسموح فيها للفرد أن يترك المدرسة ويلتحق بالتكوين أو سـوق العمـل (السن الأدنى للعمل).

n_2: سن التقاعد القانوني والتي يخرج الفرد بعدها من سوق العمل (السن الأقصى للعمل).

N: عدد السنوات التي يقضيها الفرد في العمل وتساوي (n_2-n_1) .

R: معدل العائد أو معدل المردود على الاستثمار.

بعد حساب معدل العائد على الاستثمار في القوى العاملة لفئة معينة، مثلا بموجب المعادلة السابقة، تجري مقارنة ذلك العائد مع العائد لفئة أخرى من القوى العاملة تسمى فئة المقارنة، فإذا كان العائد للفئة الأولى أكبر من عائد فئة المقارنة، فان ذلك يشير إلى أن الاستثمار في تلك الفئة من القوى العاملة مربح ومرغوب فيه، والعكس صحيح، فمثلا: إذا كان العائد المتأتى من الإداريين أو المحاسبين أكثر منه في الأطباء، يجب التوسع في الاستثمار في كليات العلوم الإدارية بدلا من الاستثمار في كليات الطب وهكذا...

---

(1) : أحمد هني، دروس في التحليل الاقتصادي الكلي ، د م ج ،الجزائر ، 1993

(2) : بوشنافة احمد، تخطيط القوى العاملة في الجزائر، رسالة ماجيستر،***ISE***، الجزائر،1992، ص113.

7) نظريات أخرى:

لا يمكن الإلمام بجميع النظريات الحديثة المتعلقة بالبطالة والعمالة في بحثنا هذا نظرا لكثرتها وتشعبها، كما أن هذه النظريات ليست موضوع بحثنا، لقد تطرقنا لأهمها، كما ركزنا على بعض النظريات التي ارتأينا استخدامها في دراستنا القياسية وتحليلنا لظاهرة البطالة والعمالة في الجزائر.

نذكر على سبيل المثال بعض النظريات، منها: نظرية البحث عن العمل والتي ترتكز أولا على إلغاء فرضية توفر المعلومات الكافية، وثانيا على نظرية رأس المال البشري.

نظرية تقسيم سوق العمل إلى داخلية وخارجية حيث أن السوق الداخلية تخضع للطلب والعرض الداخليين للمؤسسة (توفر مناصب شغل اكثر استقرارا و أعلاها أجرا)، أما السوق الخارجية فتخضع للطلب والعرض الخارجيين على المؤسسة (توفر مناصب شغل ذات أجور منخفضة وغير مستقرة).

نظرية المساومة والتي تنص على حد أعلى وحد أدنى يقع بينهما معدل الأجر عن نوع معلوم من العمل، وبينهما يتوقف الأجر الصحيح على قوة العمال النسبية في المساومة[1] وأصحاب الأعمال[2].

(1) : قوة العمال النسبية تتمثل في قوة النقابات، إلا أننا لا نتطرق في بحثنا هذا إلى موضوع النقابات وتأثيرها في سوق الشغل وهذا راجع إلى سببين اثنين: أولا لتشعب الموضوع وثانيا لضعف تأثير النقابات الموجودة في الجزائر في سوق العمل

(2) : الدكتور راشد البراوي، الموسوعة الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت،1971، ص20.

خلاصة الفصل:

بالرجوع إلى الوراء والتمعن في النظرية الاقتصادية، نستطيع القول أن نظرية اقتصاد العمل مرت بثلاث مراحل عبر الزمن:

تتميز المرحلة الأولى بفكرة عامة وشاملة حول المظاهر الاقتصادية، وليست مقتصرة على حقيقة بسيطة بالمقارنة مع التعقيد الحالي لأسواق العمل الحديثة.

المرحلة الثانية و هي مرحلة صياغة النماذج الاقتصادية والتخصص في دراسة وتحليل سوق العمل.

أما المرحلة الثالثة والتي نعيشها فيها هي مرحلة الاختبار الميداني.

لا تقبل نظرية ما كنظرية إلا إذا خضعت للتجربة الميدانية، أو بعبارة أخرى لاختبار المعطيات الإحصائية [1] .

لم تكن الانطلاقة الحقيقية للنشاط الفكري فيما يخص الاهتمام بالقوى العاملة إلا مع مطلع الثورة الصناعية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ومع انتشار البطالة بدأت الحكومات والمنظمات والنقابات تعتني بأمر المتعطلين[2] .

بعد إلقاء الضوء في هذا الفصل على النظريات الأساسية تقليدية كانت أم حديثة الخاصة بسوق العمالة، يمكننا استخلاص ما يلي:

أولا إن البطالة ظاهرة و واقع معقد وتحمل في طياتها عدة أسباب مختلفة ومستقلة عن بعضها وللتخلص منها يجب الاعتماد على عدة عوامل منها:

النمو الاقتصادي للبلد، التكوين والتأهيل، السن والجنس، الشهادة والكفاءة،... الخ.

إن البطالة ظاهرة غير متجانسة وبالتالي تمس عدة فئات من المجتمع وحتى أن السياسات الملحة ضدها تختلف حسب طبيعتها، فإذا كان الأمر يتعلق بالبطالة المؤقتة فإننا نتكلم على التخفيض في الضرائب و تخفيض معدلات الفائدة.

أما إذا كان الأمر يتعلق بالبطالة الهيكلية فنتكلم هنا عن التصحيح الهيكلي الخاص بالعمال من سياسة التكوين والتمهين وتحسين كفاءة اليد العاملة، أما إذا تعلق الأمر بالبطالة(الاحتكاكية) فنتكلم هنا عن المعلومة، تقسيمها ونظامها الخ...

(1) : *Jean-Mill Cousineau,Economie du Travail,Gaetom Morin,Canada,1981,p31*

(2) : بوشناقة احمد ،تخطيط القوى العاملة في الجزائر، ماجستير،***ISE***، 1992، ص10

ثانيا: إن نظام المعلومات في الجزائر الخاص بسوق العمالة، هو غير قادر في حالته الآن على التصريح والتحكم في البطالة الموجودة في المجتمع، أي بمعنى أننا لا نعرف أي نـوع من البطالة يمس الأكثر في المجتمع. هل هي بطالة إرادية، هيكلية، مؤقتة،... ؟

الفصل الثالث

أثر الإصلاحات الإقتصادية و الأجهزة البديلة للعمالة في الجزائرة

المبحث الأول

الأجهزة البديلة للتشغيل في الجزائر

المبحث الثاني

نتائج الإصلاحات الإقتصاجية عاى العمالة

تمهيد:

لمواجهة تدهور سوق الشغل في الجزائر، أنشأت السلطات العمومية أجهـزة بديلـة جديـدة لإدماج الشباب مهنيا وأجهزة لدعم العمال الذين فقدوا مناصبهم لأسباب اقتصادية.

وقد تقرر إنشاء هذه الأجهزة منذ سنة 1987 تخصص للـسكان البطـالين الـذين تتـراوح أعمارهم من 16 إلى 70 سنة . وقد سمح انطلاقها مع بداية سنة 1988 لأول مرة بـإدراج مسألة تشغيل الشباب كتحدى الانشغالات الأولية للسلطات العمومية، لاسـيما أن المعطيـات الأولى التي قدمها الإحصاء العام للسكان والإسكان قد بين أن نسبة البطالة تقـارب 21.5 % يغطي منها طالبي العمل من الشباب الذي يبحث عن منصب عمل لأول مـرة والـذي يقـل عمره عن (30 سنة) نسبة 75.5%.

أجهزة التشغيل هي:

* المناصب المؤجرة بمبادرة محلية التي تسير من طرف مندوبية تـشغيل الـشباب الولائية .

* أشغال المنفعة العامة ذات الكثافة العالية من اليد العاملة ،والتنمية المشتركة وعقـد ما قبل التشغيل والقروض المصغرة، التي أنشأت أثناء مرحلة التعديل الهيكلي وهي تسير من طرف وكالة التنمية الاجتماعية.

* نشاطات البحث عن العمل (القرض للبحث عن العمل) وإعانة العمل الحر. الذي يسير من طرف الصندوق الوطني للتامين عن البطالة.

* المؤسسة المصغرة التي تسيرها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

* ترقية الاستثمارات التي تتابع من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

سنتطرق لهذه الأجهزة في هذا الفصل.

كل هذه العوامل، ساهمت وبقوة في خلق نتائج سلبية ونتائج ايجابية على جميع المـستويات (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية......الخ).

وسوف نقتصر في هذا الفصل، على الاهتمام بتأثير أو اثر هذه الإصلاحات علـى الجانـب الاجتماعي، فهي متمثلة في تدهور المستوى المعيشي للأفـراد، وانتـشار ظـاهرة البطالـة وانخفاض القدرة الشرائية، وهي نتائج تعود أساسا إلى تسريح العمال الناتج عن فائض فـي العمالة.

لكن الدولة لم تبق مكتوفة الأيدي، فقد عملت على اتخاذ قوانين وإجراءات للتخفيف من حـدة هذه الآثار وسنحاول في هذا الفصل أن نسلط الضوء على مختلف هذه الإجراءات من خلال شبكات الدعم الاجتماعي وتشغيل الشباب وإصلاح سوق العمل.

المبحث الأول: الأجهزة البديلة للتشغيل في الجزائر

1) الشبكة الاجتماعية والتشغيل التضامني:

تتمثل برامج التشغيل في التشغيل شبه مؤقت في ورشات منفعة عامة تنظم من طرف الجماعات المحلية و المديريات الوزارية المكلفة بقطاعات الفلاحة والري والغابات والبناء والأشغال العمومية وتكوين طالبي العمل لأول مرة دون تأهيل مهني خاص، إذ أن غالبيتهم من الراسبين في المنظومة التربوية، هذا لتسهيل إدماجهم في الحياة المهنية. وتمول الدولة برامج تشغيل الشباب عبر صندوق إعانة تشغيل الشباب.

كانت الإعانات المقدمة تحدد وفق عدد المستفيدين ومستوى التأجير الذي يربط بالأجر الوطني الأدنى المضمون الساري المفعول آنذاك وهذا مهما كان مستوى تأهيل المرشحين.

على المستوى النوعي كشف تطبيق برنامج تشغيل الشباب عن وجود نقائص مرتبطة بـ :

* أشكال الإدماج التي تنحصر في مناصب العمل المؤقت غير المحضرة و غير المؤهلة والتي توجز في إطار الأجر الوطني الأدنى المضمون.
* مركزية نظام تسيير وتخصيص موارد صندوق دعم تشغيل الشباب.

وبهذا التقييم، تقرر إنشاء جهاز جديد بداية 1990 لاستخلاف برنامج تشغيل الشباب.

2) جهاز الإدماج المهني للشباب:

إن جهاز الإدماج المهني للشباب يهدف إلى إزالة وتصحيح النقائص التي أظهرها برنامج تشغيل الشباب وتركيز الشراكة المحلية حول مشكل التكفل بالإدماج المهني للشباب.

وتتمثل الأهداف الأساسية لجهاز الإدماج المهني للشباب إلى تشجيع الشباب على إنشاء نشاطات لحسابهم الخاص وقد اشتمل جهاز الإدماج المهني للشباب على ثلاثة نشاطات.

أ- الوظائف المؤجرة بمبادرة محلية، وهي مناصب عمل مؤقتة أنشأتها الجماعات المحلية مدتها من سنة إلى ثمانية عشر شهرا ويستفيد منها الشباب العاطل عن العمل الذي لا يتمتع بمؤهلات كبيرة.

ب- الإعانة على إنشاء نشاطات على أساس متسارع يقترفها الشباب على شكل قانوني يتمثل في تعاونية فردية أو جماعية.

ب - تكوين مستثمري التعاونيات لمدة 06 اشهر داخل مؤسسات التكوين المتخصصة، ويرتكز هذا التكوين أساسا في توضيح شروط تشغيل المشاريع المقترحة.

ويهدف هذا الجهاز إلى:

* استغلال إمكانيات التشغيل المتوفرة على المستوى المحلي وفي بعض القطاعات الاقتصادية (الفلاحة، البناء والأشغال العمومية، الري، الغابات.......).

* تنظيم الشراكة على المستوى المحلي والوطني باشراك ورفع الحس بالمسؤولية لدى الشباب المعنيين وجمعياتهم .

* ترقية روح المبادرة وإنشاء النشاطات لدى الشباب.

ولم يسطر جهاز الإدماج المهني للشباب أهدافا واضحة.

3) حصيلة جهاز الإدماج المهني للشباب:

أ- الإدماج عبر الوظائف المؤجرة:

فالمبادرات المحلية خلال الفترة 1990-1994 استفاد قرابة 332.000 شاب من منصب عمل لمدة متوسطة تصل إلى ستة أشهر (06) في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي والإداري.

- الإدارة والقطاعات الاجتماعية والتربوية 45%
- البناء والأشغال العمومية 34.6 %
- الفلاحة (قطاع الغابات) 17.7%
- الصناعة والمؤسسات المحلية 2.7%

وقد ساهم فرع الوظائف المؤجرة بمبادرة محلية في إنشاء 160.000 عمل معادل دائم لكن عدد الشباب الذين تحصلوا على منصب عمل دائم بقي ضعيفا حيث لم تتجاوز 11.000 أي 3.3% من إجمالي الإدماجات المنجزة خلال الفترة 1990-1994.

الجدول رقم1.3: عمليات الإدماج في إطار الوظائف المؤجرة

	1990/1991	1993	1992	1994	المجموع
عمليات الإدماج في إطار الوظائف المؤجرة بمبادرة محلية	69.967	64.719	81.775	115.582	332.003
المعادل /الدائمين	41.385	31.310	40.176	47.105	159.975
الدائمين	2083	2789	2173	3206	11.002

المصدر: *C.N.E.S* سنة 2000

وحسب قطاعات النشاط، يبين توزيع الوظائف المؤجرة بمبادرة محلية التركيز الشديد للمستفيدين في الإدارة (45%) وفي قطاعات البناء والأشغال العمومية وبدرجة اقل في قطاع الفلاحة (18.7%) وتبقى مناصب الشغل في قطاع الصناعة ضئيلة جدا حيث تقل عن نسبة2%.

ويرتكز غالبية المستفيدين من الجنس النسوي في الإدارة(96%) خلال الفترة 1997-2000.

لقد انطلق برنامج الوظائف المؤجرة بمبادرة محلية في سنة 1990 واستمر حتى يومنا هذا وهو غالبا ما يشكل الوسيلة الوحيدة لتشغيل الشباب لا سيما في المناطق المحرومة من البلاد.

إن المرونة في تسيير هذا النوع من التشغيل الذي كرسته النصوص من حيث اختيار المشاريع وطبيعة الأشغال ومدتها، جعل هذا الجهاز أداة ملائمة لتدعيم الجماعات المحلية في نشاطاتها لصيانة التجهيزات الجماعية والهياكل الاجتماعية.

ولتحسين فعالية هذا الجهاز، سطرت إجراءات جديدة للتكفل بالنفقات المرتبطة بالوظائف المؤجرة بمبادرة محلية بمقتضى تعليمات المديرية العامة الخزينة رقم 13 الصادرة بتاريخ 26 أوت 1996 ورقم 37 الصادرة بتاريخ 07 ديسمبر 1996، التي اعتمدت مبدأ تحديد التخصصات المالية إلى غاية سقف تحدده الوزارة المكلفة بالعمل عن كل ولاية على معايير اقتصادية واجتماعية .

وقد اعتمد لتحديد مستوى النفقات المقاييس التالية:

- الإبقاء والحفاظ على تشكيل الخارطة الوطنية للوظائف المؤجرة بمبادرة محلية المحصل عليها خلال الفترة الممتدة من سنة 1990الى1996 مع الحرص على تقليص الفوارق بين الولايات.

- تحليل الاستهلاك الفعلي للأموال التي توضع في خدمة مندوبي الولايات لتمويل برنامج الوظائف المؤجرة بمبادرة محلية خلال الفترة الممتدة من 1990الى 1996

وقد تأثر تطور حصص الوظائف المؤجرة بمبادرة محلية لكل ولاية منذ سنة 1997 كثيرا بالقيود المالية الراجعة إلى تقليص الدولة للنفقات المالية مما أنجر عنه عجز في تلبية حاجيات كل ولاية.

ويبين تطور عمليات الإدماج عبر الوظائف المؤجرة بمبادرة محلية، وعلى مستوى التمويل أثناء الفترة الممتدة من 1997 إلى غاية 2001 وجود ثلاث توجيهات أساسية:

- انخفاض عمليات الإدماج بنسبة9.8% سنويا.

- ارتفاع حصة العنصر النسوي في إجمالي عمليات الإدماج التي انتقلت من 29.9% سنة 1997 الى41% سنة 1999 ثم 37.8% سنة 2000 .

- انخفاض مستوى التمويل من 2.6 مليار دينار جزائري سنة 1997، إلى 02 مليار دينار جزائري سنة 2000 ثم 2.4 مليار دينار جزائري سنة 2001.

الجدول2.3: الإدماج بواسطة وظائف مؤجرة بمبادرة محلية ومستوى التمويل

	1997	1998	1999	2000	2001
إجمالي عمليات الإدماج بوظائف مؤجرة	181.2	152.9	157.9	145.4	178.05
حصة الإدماج النسوي (%)	29.9	34.8	41	39.1	37.8
التمويل (مليار دينارجزائري)	2.6	2.3	2.4	2	2.4

المصدر:وزارة العمل والتضامن الاجتماعي 2002/2001

أ - الإدماج بالتكوين:

لقد شرع جهاز الإدماج المهني للشباب في سلسلة من نشاطات التكوين التي شـملت خـلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى 1994 عددا متراكما بلغ 18.640 أي3728 شاب سـنويا، وشملت عمليات التكوين المتخصصة للتدبير على التسيير أو التخـصص التقنـي (7.640) متعامل في التعاونيات.

الجدول 3.3: عمليات الإدماج بالتكوين (94.90)

	1990/1991	1992	1993	1994	1991/1994
الإدماج بالتكوين	6.550	7.339	2.291	2461	18.642
إنشاء النشاطات	4145	790	1342	1363	7640
باقي التكوين	2405	6549	949	1099	11.000

المصدر: *C.N.E.S* سنة 2000

ب) الإدماج بإنشاء النشاطات:

تبين حـصيلة سـنوات 1990-1994 إنجـاز 19.000 مـشروع (60% منهـا جماعيـة و34%فردية) من طرف 51330 متعامل.

ويظهر تقسيم قطاعات النشاط كالتالي:

الصناعات الحرفية في قطاعات التجارة والخدمات 71%

الفلاحة 17.9%

البناء والأشغال العمومية 11.10%

الجدول 4.3: توزيع إنشاء النشاطات وعمليات الإدماج المطابقة حسب قطاع النشاط

	الفلاحة	البناء والأشغال العمومية	الحرف/الخدمات	الإجمالي
إنشاء النشاطات	3.390	2.114	13.506	19.010
النشاطات الجماعية	2628	2038	7810	12.476
النشاطات الفردية	762	76	5.696	6534
إجمالي عمليات الإدماج بإنشاء النشاط	10.295	6.607	34.232	51.334
الإدماج بإنشاء النشاط الجماعي	9.533	6.631	28.736	44.800
إجمالي إدماج العنصري النسوي	48	74	7338	7460

المصدر:وزارة العمل والحماية الاجتماعية سابقا

وقد استفاد حوالي 408 ألف شاب من عملية الإدماج أنجزها جهاز الإدماج المهني للشباب خلال هذه الفترة أي: 82 ألف شاب كمتوسط سنوي وضمن هذا العدد تم تثبيت حوالي 76 ألف شاب في مناصب عملهم أي نسبة 18.6 % وحسب الجنس تغطي النساء نسبة 1.9% تقريبا من عمليات الإدماج لإنشاء النشاطات و9.4% عبر الوظائف المؤجرة بمبادرة محلية و1.8% عبر التكوين بالمقابل بقية نسبة إدماج الشباب المعوق ضعيفة حيث لم تتجاوز نسبة 1.2 %.

فقد حقق الجهاز نتائج مرضية نسبيا، لكن هذا لا يمنع تسجيل بعض النقائص:

- عدم استقرار الإدماج المرتبط بضعف التثبيت المقدرة ب 4% فقط سنة 1999 واستمرار تراجع مدة العقود، ويفسر هذا الوضع بالتزام السلطات المحلية بتلبية الطلب المتزايد باستمرار على مناصب العمل.

- ضعف الأجر الذي يمنح للمستفيدين و الذي حدد إجمالا ب:2500 دج كل شهر منذ ربطه بالأجر الأدنى المضمون في سنة 1990.

فهل هو بالتالي اجر لتعويض نشاط دائم أم مجرد إعانة تضامنية مستمرة ؟

إن المنطق الاجتماعي يستبق الاعتبارات الاقتصادية: حصص المناصب، التقسيم العادل بين الولايات، الموارد المالية المقدرة والمحددة في إطار الميزانية، التغطية الاجتماعية.

تشكل وسيلة ضغط لتخفيض معدل الأجور بشكل عام وغالب لمنح طلب مناصب شغل تقليدية على مستوى الجماعات المحلية.

4) الأجهزة الخاصة بالتعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة:

يتعامل هذا الفرع من الشبكة الاجتماعية مع الأشخاص الذين بلغوا السن القانونية للعمل، وكذا العاطلين عن العمل، ويتم تشغيل هؤلاء الأشخاص في نشاطات ذات منفعة عامة، في ورشات البلديات، ضمن نفس شروط التشغيل العادي فيما يخص المدة القانونية للشغل والاستفادة من الحماية الاجتماعية، ولا يشكل هذا النوع من الشغل علاقة عمل بل هو حل مؤقت وشكل من أشكال التضامن.

وعلى المستوى القانوني لا يعتبر برنامج التعويض مقابل النشاطات ذات المنفعة العامة مصدرا لعلاقة عمل مأجور حتى وان كانت مؤقتة، بل علاقة تضامن وحل مؤقت يقصي كل سلوك المساعدة تجاه الذين هم قادرين على المشاركة في نشاطات المنفعة العامة.

وتحدد الاستفادة من البرنامج بشخص واحد لكل عائلة ويعطي حق الاستفادة من اجر تبلغ قيمته 3 آلاف دج/ شهريا، مما يمثل أزيد من ثلث الأجر الوطني الأدنى المضمون ويحق للمستفيدين من التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة وذوي حقوق الاستفادة من خدمات الضمان الاجتماعي.

وقد لوحظ تراجع أعداد المستفيدين منذ سنة 1996 حيث قدر عددهم سنة 2001 ب: 136 ألف شخص، ففي الفترة الممتدة مابين 1997الى2000 ب:129 ألف لشخص فقط، أما القيمة

المالية لهذا التعويض قدرة ب:4.4 مليار دينار جزائري سنويا أي ما يعادل إعانة مالية قدرها 34 ألف دينار للفرد.

ويمكن تفسير انخفاض عدد المستفيدين من خلال عاملين:

- انخفاض عدد الورشات المفتوحة.
- تطهير القوائم التي تسجل عدد كبيير من المستفيدين غير الشرعيين.

وبالتالي تعتبر البلديات التعويض مقابل نشاطات ذات المنفعة العامة برنامجا لمكافحة بطالـة الشباب دون شروط محددة.

واهم الخصائص التي تميز المستفيد من التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة هي:

- مشاركة العنصر النسوي 58% .

المشاركة حسf فئات الأعمار:

16-17 .... 0%

18-25..................................... 23.5%

26-30..................................... 22.1%

31-40..................................... 24.3%

41-60..................................... 11.1%

60 فما فوق................................. 1.9%

مستوزnj التعليم لدزnj المستƧيدين:

أميون وابتدائي............................ 43%

إكمالي وثانوي............................ 54%

تعليم عالي................................ 3%

وقد سمƠ جهاز التعويض مقابل نشاط ذات منفعة عامة في ظل ظرف اقتـصادي اجتمـاعي صعب بالتخفيف ولو بصفة ضئيلة من آثار البطالة والفقر وتوفير مدا خيل للعيţ وضـمان تغطية اجتماعية لفئة السكان المحرومة.

من جهة أخرى ساعد الجهاز الجماعات المحلية في مواجهة احتياجاتها في مجال الخـدمات العمومية باستخدام المستفيدين من هدا التعويض كعاملين غير انه سجلت نقائص عديدة تتعلق أساسيا بالأهداف المسطرة والجوانب التنظيمية والقانونية لتحقيقها:

- من الملاحظ أن فئة الأعمار التي تتراوح ما بين 16و17 سنة لم يتم تمثيلها وبالتالي تقصى هذه الفئة من الاستفادة من التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة في حين تمنح النصوص المعمول بها هذه المنحة التضامنية لكل الأشخاص الذين بلغوا سـن العمـل (59/16سـنة) بالإضافة إلى ذلك تمثل فئة الأشخاص الذين تجاوزت أعمارهم السن القانونية للعمـل نـسبة 1.9%.

فماهو المنطق السائد في تحديد مستويات الأجور مقابل أشغال متساوية تقريبا في جميـع الأحوال يعتبر التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة والأجر الممنوح في إطار الوظائف المأجورة بمبادرة محلية زهيد ولا يعطي الاحتياجات الغذائية.

- إن طبيعة العمل المقترح غير محددة بما أنها تعتبر مهنة تدخل في إطـار نـشاطات ذات منفعة عامة وهي مفهوم غامض ومهم في هذه الحالة وعلى أن المهن فـي منـصب شـغل مقترح في إطار هذا الجهاز لا تشكل علاقة عمل حسب قانون العمل المعمول به هل يمكـن اعتبار هذا العمل المؤقت كشغل

5)الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة:

انشأ هذا الجهاز سنة 1997 ويهدف إلى المعالجة الاقتصادية للبطالة خاصة بطالة الشباب و المساعدة الاجتماعية لفئات المجتمع الضعيف.

- وفي هذا الإطار تهدف برامج الأشغال ذات المنفعة العامة الاستعمال المكثف لليد العاملة إلى إنشاء عدد كبير من مناصب شغل المؤقتة، ومن خلال تنظيم ورشات عمل تخص العناية بشبكات الطرق والري والمحافظة على البيئة والطرقات.

وتتميز هذه الأشغال بنشاطات بسيطة لا تستدعي مستوى عالي من التقنية ولا معدات ضخمة،ويبقى عامل اليد العاملة أهم عامل من المفروض أن تمثل كتلة الإجراءات 60% على الأقل من تكلفة المشروع.

وقد تم إنشاء الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة على شكل مجموعات منظمة وفق مؤسسات مصغرة فردية في إطار تنافسي.

وتبلغ القيمة القصوى لهذه الأشغال ثلاثة ملايين دينار، تتم عن طريق ورشات مقترحة من خلال مصالح تقنية وزارية غير مركزية والمعنية بهذا الأشغال.

ويأخذ التقسيم الجغرافي بعين الاعتبار المناطق التي تكون البطالة فيها هامة. وتم تطبيق برنامج الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة على مرحلتين:

المرحلة الأولى:

أو المرحلة النموذجية التي تم الشروع فيها سنة 1997 وانتهت سنة 2000 وقام البنك الدولي لإعادة الإنشاء والتعمير بتمويل هذا البرنامج من خلال قرض خارجي قيمته 50 مليون دولار، أي ما يعادل 4.13 مليار دينار، ل:3846 ورشة ما يعادل 1075958 دينار جزائري، لكل ورشة أي ما يعادل ثلث المسموح به. وتخص المشاريع الميادين الكبيرة المستعملة لليد العاملة.

- الأشغال العمومية (الطرقات).. 42.20%
- الزراعة، الري.. 30%
- منشآت الري الصغرى.. 24.3%
- العمران وأشغال التهيئة... 3.5%

وخلال هذه المرحلة أدت الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة إلى تشغيل 140 ألف شخص (حوالي36 شخص لكل ورشة) حيث تم إنشاء 42 ألف منصب شغل دائم، وقدرت تكلفة منصب شغل حوالي 99 ألف دج.

المرحلة الثانية:

تخص المخطط الثلاثي لدعم الإنعاش الاقتصادي الممتد على مرحلة 2001-2004.

وفي هذا الصدد استفادت وكالة التنمية الاجتماعية من غلاف مالي تكميلي قدره 9 مليار دينار لإنشاء حوالي 22 ألف منصب شغل ثابت سنويا باعتبارها الوكالة المسيرة لهذا البرنامج.

ولهذا الغرض خصص غلاف مالي قدره 2.8 مليار دينار سنة 2001 قامت وكالة التنمية الاجتماعية بمنح 1.8 مليار دينار ، منح برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي مليار دينار.

وخلال الفترة ما بين 2001/1997 استخدم مبلغ قدره 4.5 مليار دينار جزائري من أصل غلاف مالي قدره 6.94 مليار دينار ، أي ما يعادل نسبة 65% للاستخدام القروض لإنشاء حوالي 64 ألف منصب شغل (حوالي 22 ألف منصب شغل سنويا) .

ويقدر متوسط تكلفة إنشاء منصب شغل406 .188 د ج سنويا أو 9.034 د ج شهريا تمثـل أساسا الأجر.

وفيما يخص مميزات الأشخاص الذين تم إدراجهم في هدا الجهاز نذكر ما يلي:

- ثلثي الأشخاص الموظفين تتراوح أعمارهم مابين 18 و30 سنة وان مستوى التعليم لـديهم جيد.

- 60% من الأشخاص الموظفين يعانون من البطالة منذ أكثر من سنة و عملوا في قطـاع البناء والأشغال العمومية ، الذي عانى من تسريح العمال ، أما الباقي فهم يبحثون عن العمل لأول مرة ،و50% منهم يبحثون عن العمل منذ أكثر من سنتين.

- أما المتقبلين للعمل فهم صغار السن أي بما أن 70% لم يبلغ سن الأربعين، وأكثر من ذلك تبلغ نسبة الأشخاص الذين شغلوا تلك الوظائف من قبل حوالي 55% ومن بين المتقبلين للعمل في الو رشات 20% منهم بحوزتهم شهادة جامعية.

- إن تحليل هذه النتائج يؤكد مصداقية هذا الجهاز لأنه سمح بـ :

- توفير مناصب شغل مؤقتة، بتكلفة زهيدة بفضل عامل التنافس، ونسبة ضئيلة للمواد والمعدات، وكثافة عالية لليد العملة.

- توسيع مفهوم تقبل العمل إلى العديد من الحائزين على شهادة التعليم العالي.

- إشراك مكاتب الدراسات التي فتحت مؤخرا، بمنحها مهمة متابعة الو رشات.

لكن يعاني جهاز الأشغال ذات المنفعة العامة والاستعمال المكثف لليد العاملـة مـن بعـض النقائص التي ينبغي إيجاد حلول لها لتحقيق صرامة النتائج الاقتصادية والاجتماعية منها:

- إشراك عدد اكبر من البلديات في اختيار القطاعات والمشاريع التي لها تأثير ايجابي فـي المحافظة على البيئة وتحسين إطار الحياة.

- تنظيم حركية اكبر بين القطاعات النشيطة ذات صلة بالبلديات المعنية، باعتبار أن الهـدف الرئيسي هو الحصول على مرد ودية النشاطات لصالح الاقتصاد المحلي وحتى الجهوي.

- مراقبة صارمة للمقاولين غير المحترمين لقانون العمل(مـدة العمـل، النظافـة، والأمـن والحماية الاجتماعية) للحد من توسيع قطاع العمل غير الرسمي.

6)عقود ما قبل التشغيل:

يقوم الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب بتمويل جهاز عقد ما قبل التشغيل باعتباره جهاز الإدماج المهني للشباب،وتقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بتسيير هذا الجهاز ويقـع هذا الجهاز لدى وكالة التنمية الاجتماعية فيما يخص التسيير في إطار خاص بموجب اتفـاق

مع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب المبرم فـي 21 جـوان 1988 والمحـدد لـشروط استعمال الموارد الممنوحة.

ويخص برنامج عقد ما قبل التشغيل الشباب الحائزين على شهادة (طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 402/96 المؤرخ في 1998/12/02) فئة الشباب التي تفوق أعمارهم 19 سـنة والحـائزين على شهادة التعليم العالي، إضافة إلى المعاهد الوطنية للتكوين(تقني سامي) والبـاحثين عـن منصب شغل لأول مرة.

ويتم تمويل عقود ما قبل التشغيل من طرف حساب الخزينة الخاص الـذي يكـرس تـشغيل الشباب. ويغطي قيمة الأجور الخام المحددة كما يلي:

- يتقاضى الحائزون على شهادات جامعية 6000 د ج شهريا بالنـسبة 12 شـهرا الأولـى و4500 د ج عند تمديد الفترة التي لا تتجاوز 6 اشهر.

- يتقاضى التقنيون السامون 4500 د ج شهريا خلا 12شهرا الأولى و3000 دج عند تمديد الفترة.

-ويغطي حساب الخزينة الخاص جزءا كبيرا من الأعباء الاجتماعيـة التـي تبلـغ نـسبتها 15.5% وبالتالي، حيث تتكفل الدولة بالاشتراكات الاجتماعية بنسبة 7% بينما يـشترك الشباب المستفيدون ب 8.5%.

الجدول رقم3-5: تطور المسجلين في عقود ما قبل التشغيل في 1998-2001

السنوات	1998		1999		2000		2001		المجموع	
عـــــدد	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
المسجلين	45228	31.5	25606	17.8	32323	22.5	40583	28.2	145695	100

المصدر الوكالة الوطنية للتشغيل

منذ انطلاق العملية خلال السداسي الثاني 1998 إلى غاية 2001/12/31 سجلت الوكـالات المحلية143695 طلبا.

-حيث سجل اكبر عدد للمسجلين في المدن الكبرى كالجزائر، وهـران، قـسنطينة، حيـث استحوذت على 35% (46338) من إجمالي الطلاب.

أما باقي المدن فقد سجلت في غالبيتها عدد مترشحين يقل عن المعدل الوطني المقدر ب: 2004

- ويمثل العنصر النسوي 92802 من المسجلين أي ما يعادل 64.5% من إجمالي عدد المسجلين.

- التشغيل يخص برنامج عقود ما قبل التشغيل لسنوات(98, 99, 2000, 2001) 22 وزارة (3) هيئات وطنية كبرى و مئات المؤسسات العمومية والخاصة و قدر عدد المناصب المفتوحة للفترة 1998-2001 ب: 39297 حسب وكالة التنمية الاجتماعية تتوزع كما يلي:

الجدول رقم 3-6 :عدد المناصب المفتوحة للفترة 1998-2001

	الإدارة	القطاع الاقتصادي	المستوى الجامعي	مستوى تقني سامي
العدد	21276	18097	26407	12966
%	%54.03	%45.97	%67	%33

وتقدر قيمة الغلاف المالي لكل مستفيد ب: 75000 دج سنويا.

وبالنظر إلى هده النتائج سجل تشغيل 31085 شخص(79%) خلال الفترة ما بين 1998-2001 ، أي ما يعادل نسبة 21% من تلبية الطلب.

ومن بين 31085 توظيف، تم تثبيت 3520 شاب في منصبهم أي ما يعادل 11.3% وزعت كالأتي: 13.13% في الإدارة، 9.4% في القطاع الاقتصادي أما المستفيدين الآخرين من التوظيف 88.7% تحصلوا على شهادات عند انتهاء العقد و قد اظهر هدا البرنامج النتائج التالية:

أ- نسبة التثبيت ضعيفة للمستفيدين عند انتهاء مدة العقد، إذ أن 90% من المستفيدين بعد استكمال حقوقهم يسجلون أنفسهم في وكالات التشغيل كباحثين عن عمل، وفي النهاية يبقى برنامج عقود ما قبل التشغيل فترة تأجيل دون أن يمنح إمكانيات حقيقية للادماج الدائم.

ب- تشكل إجبارية الإعفاء من الخدمة الوطنية عائقا كبيرا لتوظيف الحائزين على شهادات من الذكور مما يفسر تفوق العنصر النسوي في عدد المسجلين والموظفين.

ج- يقصى من الجهاز الحائزين على شهادات تكوين رغم عددهم الكبير.

د-التمركز القوي للمستفيدين في الإدارة على حساب القطاعات الأخرى، خاصة منها الإنتاجية أصبح شائعا بسبب الانكماش الاقتصادي الحاد.

7) التنمية الجماعية:

أعد هذا البرنامج سنة 1998 لإنشاء مناصب الشغل، تحسين ظروف معيشة السكان القاطنين في مناطق غير مجهزة من خلال ترقية مشاريع صغيرة للمنشآت القاعدية، ويتم إنشاء هذه المشاريع بتعاون المستفيدين في إطار منظم يدعى "جماعة " تقوم البلدية بتأ طيرها.

يشارك المستفيدين من النشاط الجماعي بطريقة فعلية في اختيار المشاريع من حيث الفرص والاتساع والأوليات والإدراج وأشغال والإنجاز.

ويساهم المستفيدون أيضا في تمويل المشاريع المبرمجة بنسبة 20% إلى 25% من التكلفة الإجمالية في شكل إعانات مالية شخصية، ومواد البناء واليد العاملة.

أما معايير تأهيل المشاريع المدرجة ضمن البرنامج فينبغي أن تكون:

- للمصلحة العامة.
- السماح باستعمال الموارد المحلية فقط(المواد الأولية، والمعدات الصغيرة، واليد العاملة).
- استخدام تقنيات سهلة في الإنجاز.
- لا تندرج ضمن برنامج قطاعي.
- أن تقوم الجماعة المحلية بتأهيل البرنامج مرورا بالبلدية.

وقد تمخض عن المرحلة الأولى (1998-2000) من تطبيق البرنامج إنجاز 116 مشروع بتكلفة إجمالية قدرها 203004472 د ج منها 174946585 دج أي (86%) تكفلت بها وكالة التنمية الاجتماعية وخلال هذه الفترة تم إنشاء 790 منصب شغل منها 95 دائم.

أما المرحلة الثانية التي انطلقت في جويلية 2001 تخص 39 ولاية أو 82 بلدية تمت الموافقة على 91 مشروع بتكلفة إجمالية قدرها 374 مليون دج أي 76% تمثل حصة وكالة التنمية الاجتماعية ويقدر متوسط تكلفة المشروع ب:2.787461 دينار وتكلفة منصب شغل 164308 دج ،أما التأثير على التشغيل فسيكون ب:2600 منصب شغل منها 540 منصب دائم. (أنظر الجدول 3-7)

الجدول 3-7: تطبيق برنامج التنمية الجماعية

	عدد المشاريع	القيمة الإجمالية			تكلفة المشروع	عدد مناصب الشغل المنشأ	تكلفة المنصب
		حصة وكالة التنمية إج	حصة المستفيدين	المجموع			
المرحلة الأولى	116	174946585	28057887	203004472	175039	790	256968
المرحلة الثانية	91	285225000	88775000	374000000	4109890	2600	143846
المجموع	207	460171585	116832887	577004472	2787461	3390	164308

المصدر: وكالة التنمية الاجتماعية(2002)

إن أهمية التنمية الإجتماعية هي هدف رئيسي واضح يتمثل في محو مفهوم المساعدة الشاملة والسماح بإعادة إدراج فئات السكان الضعيفة اقتصاديا والمهمشة اجتماعيا في دائرة تسيير المجتمع بطريقة عادية.

إن التطبيق الحديث للبرنامج يظهر اهتمام الجماعات المستفيدة غير انه لوحظت بعض النقائص المتعلقة ب:

- ضعف القدرات التساهمية للسكان بسبب غياب الحركة الجمعوية على المستوى المحلي.
- الصعوبات التي يواجهها المتدخلون في التحكم في الجوانب التقنية وإجراءات تسيير المشاريع.ويمكن تفسير هذه النقائص بكون النقابات الجديدة لمعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية للفئات الفقيرة مستحدثة.

8) القرو f المصغرة.

دخل جهاز القروض المصغرة حيز التنفيذ منذ سنة 1999، ويعتبر أداة لمكافحة البطالة والفقر ويخص هذا الجهاز الأشخاص مهما كان عمرهم الذين يسعون إلى إنشاء نشاطات لكن لا تتوفر لديهم الإمكانيات المالية اللازمة.

ويهدف الجهاز إلى ترقية التشغيل الذاتي لفئات الأشخاص غير المؤهلين للمؤسسات المصغرة (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب)لأسباب تتعلق بالسن16، 17 سنة أو 35 سنة فما فوق بسبب عدم إمكانية توفير الأموال الشخصية لرأس المال المطلوب فالهدف من إنشاء الجهاز :

/زادج سياسي: من خلال البحث عن الاستقرار والتماسك الاجتماعي وتشجيع وعودة سكان الريف إلى مناطقهم التي هجروها لأسباب أمنية أو اقتصادية.

/f زادج اقتصادي: من خلال إنشاء نشاطات وإنتاج ثروات ومن ثم عائدات.

/زادج اجتماعي: من خلال تحسين العائدات وشروط المعيشة للفئات الأكثر فقرا والعاطلين عن العمل.

ويخضع المستفيدين من القروض المصغرة إلى إلزامية دفع حصة شخصية نسبتها 10% من تكلفة المشروع، دفع 1% من تكلفة المشروع كحق الانضمام إلى صندوق التامين من الأخطار الناجمة عن منح القروض المصغرة لدى مصالح الوكالة الوطنية للتامين عن البطالة.

- يمنح الجهاز لكل شخص قادر على توفير شغل لنفسه(أو أكثر) قرضا يتراوح قيمته مابين 50000 و350000 دج بنسبة فائدة منخفضة.

وقد منح البنك الوطني الجزائري باعتباره أول شريك لوكالة التنمية الاجتماعية قروضا لـ : 5850 مشروع مقابل 13550 ملف مودعا أي ما يعادل 43.2% لغلاف مالي إجمالي قدره 14 مليون دج أي بمعدل كلفة 173 ألف دج لكل مشروع، في نهاية ديسمبر2001

- ويعتبر تطبيق برنامج القروض المصغرة حديث العهد في ظل غياب عناصر الحصيلة الخاصة بالمشاريع المنجزة وقيد الإنجاز سيكون تقييم هذا البرنامج جزئيا ويظهر كما يلي:

- ضعف مساهمة القطاع المصرفي.
- غياب الهيئات المختصة في ترقية القروض المصغرة.
- سجل شغف كبير لدى الشباب في إنشاء مناصب شغل ذاتيا.

وحسب وكالة التنمية الاجتماعية يمكن للجهاز أن يساهم في إنشاء من 15000 إلى 20000 مؤسسة صغيرة جدا إذا ما تم رفع العراقيل المذكورة آنفا.

دعم المؤسسات التي تواجه صعوبات:

يعتبر هذا الدعم إجراء وقائي لحماية الشغل وهي تسيير وفق دورها في حماية الشغل وتكييف المؤسسات مع محيطها.

ولهذا تكون فريق من الخبراء ابتدءا من جويلية 2000 بهدف:

- إعداد مخطط المشروع ورصد الإمكانيات .
- دراسة إمكانية تجسيد المشروع على ارض الواقع.

و يظهر تقدم المشاريع إلى غاية نوفمبر 2001، انه من بين المؤسسات التي خضعت لتشخيص فريق الخبراء الذي اقترحه الصندوق الوطني للتامين عن البطالة، 22مؤسسة مؤهلة في جهاز دعم المؤسسات التي تعاني من صعوبات أي 70% وتتوزع كالتالي:

- تنقسم المؤسسات المكونة لسوق دعم المؤسسات التي تواجه صعوبات إلى 1337مؤسسة عمومية اقتصادية وطنية ومحلية، 1760 مؤسسة أجراء.

تواجه المؤسسات المالية التي تمثل حوالي 500000 منصب شغل بدرجات متفاوتة و أشكال مختلفة صعوبات ظرفية وهيكلية على غرار القطاع الخاص، وسيخص دعم المؤسسات التي توجه صعوبات 1200 مؤسسات متوسطة صغيرة و مصغرة، بعدد إجمالي للعمال قدره 400000 منصب شغل، فالهدف من ذلك هو المحافظة على المؤسسة من خلال الحفاظ على الشغل في ظل اقتصاد السوق و قد تؤدي هذه الحركية إلى هيكلة واسعة مبنية على أسس و مبادئ لصالح التشغيل.

09) الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

تولدت عملية تحديد نقاط قوة وضعف جهاز الدعم والإدماج المهني للشباب من التفكير في شكل جديد لإنشاء النشاطات في إطار جهاز جديد أنجع وأحسن مع اقتصاد ينتقل إلى اقتصاد السوق.

وقد تم الشروع في الجهاز الجديد منذ السداسي الثاني سنة 1997 ويغطي الجهاز نوعين من النشاط:

ا/المساعدة على إنشاء مؤسسات مصغرة.

ب/ التكوين لتدعيم إنشاء النشاطات.

فالمؤسسات المصغرة هي كيان اقتصادي لإنتاج السلع و الخدمات وتعتبر كأحسن لتنشيط النسيج الاقتصادي المحلي بما أنها تسمح بترقية روح المبادرة و المقاومة و إنشاء مناصب شغل و تأطير الشغل الرسمي.

ويتوقف تحديد المؤسسات المصغرة على عدد مناصب الشغل أو على مستوى الاستثمار.

ففي ما يخص مناصب الشغل سينشأ 37754 مشروع ممول في طور الإنجاز أو ينبغي الشروع فيها، 106954 منصب شغل أي معدل (3) مناصب شغل لكل مؤسسة مصغرة. (أنظر الجدول 3-8)

إن حجم مناصب الشغل المندرجة ناتجة عن قطاع النقل بنسبة قدرها 41.2% وعن قطاع الخدمات و الصناعات التقليدية بنسبة قدرها 35.4% و عن قطاع الفلاحة بنسبة قدرها 11%، وإجمالا فان متوسط كلفة منصب شغل مقدرة ب: 586000 دج كما أن أدنى مستوى ملاحظ في قطاع البناء و الأشغال العمومية و الإسكان ب: 377000 دج و أعلاه ملاحظ في قطاع نقل السلع بمبلغ قدره 899000 دج.

و تجدر الإشارة إلى أن حصيلة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لا تكشف عن مناصب الشغل إلا تقديرات حول نوايا الإنجاز للمشاريع قصد توفير مناصب شغل من طرف متعهدي المؤسسات المصغرة.

الجدول 3-8: حالة المؤسسات المصغرة الممولة إلى غاية 2002

قطاعات النشاطات	عدد المشاريع	النسبة %	تكلفة الاستثمار	عدد مناصب الشغل المرتقبة	الهيكلة	متوسط عدد المناصب	م تكلفة منصب شغل دج
نقل المسافرين	11665	30.90	20292	29259	27035	3	693536
نقل السلع	6922	18.33	13342	14837	13.85	2	899250
الخدمات	6596	17.47	8577	20290	18.78	3	422723
الصناعات التقليدية	4513	12.24	8214	11606	10.48	4	466553
الصناعة	1498	11.95	3033	6040	5.64	4	502103
البناء و الأشغال العمومية	847	3.97	1544	4095	3.83	5	377176
المهن الحرة	663	2.24	759	1761	1.64	3	431253
الصيانة	351	1.76	433	1037	0.9	3	497783
الري	44	0.12	101	196	0.18	4	116392
الصيد البحري	35	0.09	87	178	0.17	5	487429
الفلاحة	4620	12.24	6255	10655	10.89	3	536879
المجموع	37754	100	62683	106954	100	3	585657

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب *ANSEJ*

10) أجهزة صيانة و ترقية الاستثمارات:

10-1) جهاز صيانة التشغيل:

تمثل في إنشاء صندوق التطهير المالي اتجاه المؤسسات العمومية و قد وضعت الخزينة تحت تصرف المؤسسات التي هي في حالة عجز هيكلي وسائل مالية هائلة مقدرة بما يقارب 20 مليار دولار أمريكي، شرط أن تنوع تطور نشاطاتها و أن تحافظ على مناصب الشغل الموجودة في إطار مخطط تعديل متعدد السنوات، ويمنح هذا المخطط مكانة مهمة لتكوين وإعادة تأهيل العمال الذين فقدوا مناصبهم لأغراض اقتصادية.

و نظرا للنتائج المتحصل عليها، لم تتوصل مخططات التعديل إلى الأهداف المتوقعة بل استعمل أكثر من حجة لتسريح العمال و من ثم تخفيض عددهم كوسيلة لتنشيط المؤسسات، وفي الفترة ما بين 1995 ونهاية 1998 لجأت أكثر من 1300 مؤسسة إلى هذا الجهاز من بينها 800 مؤسسة تم حلها . إن جزءا كبيرا من هذه الأخيرة تابع للقطاع العمومي (58.2 % مؤسسات عمومية اقتصادية وطنية و41.8% مؤسسات عمومية محلية)
و وفقا للفئات الاجتماعية المهنية، فان عمال التنفيذ و المهارة معنيين أكثر بإلغاء مناصب الشغل.

10-2) ترقية الاستثمارات: (أنظر الجدول 3-9)

دفعت سياسة التحرر الاقتصادي المعلنة منذ السنوات الأولى للتسعينات، السلطة العمومية إلى إصدار نصوص قانونية و تنظيمية و إلى تحرير إجراءات تترك المؤسسة العمومية مبادرة كبيرة في الإبداع، و تعطي حرية عمل اكبر للمبادرة الخاصة. و من المقبول عامة من طرف السياسات النشيطة لمكافحة البطالة و ذلك بفضل دعم الاستثمار و المساعدة على إنشاء المؤسسات و تحسين محيط المؤسسة.

حصيلة وكالة ترقية و دعم الاستثمار (الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار)

قد تم التصريح بأكثر من 3344 مليار دج كالتزام بالاستثمار لدى وكالة ترقية و دعم الاستثمارات سابقا.

و يوافق هذا المبلغ 43213 مشروع استثمار من شانه إنشاء 1605000 منصب شغل، إن نسبة 60% من المشاريع تم التصريح بها من طرف أشخاص ماديين، 75% منها تكلف ما بين 20-50 مليون دينار، 60% من شانها إنشاء ما بين 10و500 منصب شغل.

الجدول3-9: تطور مشاريع الاستثمار المصرحة

السنوات	المشاريع		التشغيل		المبلغ	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
94/93	694	2	59606	4	114	3
95	834	2	73818	5	219	7
96	2075	5	127849	8	178	5
97	4989	12	266761	17	438	13
98	9144	21	388702	24	912	27
99	12372	29	351986	22	685	20
2000	13105	30	336169	21	798	24
المجموع	43213	100	1604891	100	3344	100

المصدر:*APSI*

-وفقا لكل قطاع نشاط تمثل المشاريع الصناعية ما يقارب 37% من إجمالي عدد المشاريع و 45% من التكلفة الإجمالية و 40% من التشغيل.

بينما تمثل مشاريع قطاع النقل 22% من الإجمالي 11% من التشغيل و 12% من تكلفة الاستثمار.

ولا تمثل قطاع البناء و الأشغال العمومية سوى 19% من المشاريع لكن 28% من التشغيل و 22% من الاستثمار المصرح.

و فيما يخص فئة العمال المرتقبة فان مشاريع الاستثمار من 1 إلى 10 مناصب شغل متعلقة بالمؤسسات المصغرة تمثل 40% ،بينما مشاريع الاستثمار من 10الى 50 منصب شغل تمثل 51% و مشاريع الاستثمار من50الى 100 منصب شغل فتمثل 7% و لا يبقى سوى 3% للمشاريع التي تتجاوز 100 منصب شغل .

المبحث الثاني: نتائج الإصلاحات الاقتصادية على العمالة

إن الإصلاحات الاقتصادية التي عاشتها المؤسسات العمومية الجزائرية عادت بنتائج مختلفة على جميع الجوانب، ومنها جانب العمالة الذي يعتبر الأساس في مختلف المؤسسات، والجانب الأكثر تضررا من هذه الإصلاحات على مختلف الأصعدة، ولقد تمثلت هذه النتائج في انتشار ظاهرة البطالة، إلغاء الخدمات المجانية وتدهور المستوى المعيشي، وغيرها من النتائج السلبية التي عاشها العمال وانعكست بصورة عامة على جميع أفراد المجتمع، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

1) البطالة:

بلغ عدد سكان الجزائر عام 1995، 29.6 مليون نسمة، وبالرغم من التراجع المستمر للنمو السكاني خلال العقد الأخير إلى 2.1% في 1995، وهذا ما يفسر ارتفاع نسبة الشباب في السكان، وعليه فالقوة العاملة كانت تزيد بمعدل أسرع من معدل السكان، بنسبة 4% سنويا في الفترة الممتدة 1981-1995. غير أن مجموع القوة العاملة بلغ 7.1% تقريبا في سنة 1995. أي ما يوازي 25% فقط من السكان، بسبب ارتفاع نسبة الالتحاق بالمدارس وانخفاض مشاركة الإناث مقارنة بالدول الأخرى على الرغم من أن نسبة الاشتراك في القوة العاملة آخذت في التزايد في السنوات الماضية، وبصفة خاصة فان الزيادة الملحوظة في نسبة مشاركة الإناث قد ترجع إلى هبوط الأجور الفعلية وكبر حجم الأسرة.

و نتيجة للعدد الكبير من المنضمين الجدد إلى القوة العاملة فقد كانت قدرة استيعابهم غير كافية في إيجاد فرص عمل. فمعدل البطالة تصاعد من 10% سنة 1985 إلى 25% سنة 1995، في حين بلغ عدد العاملين 5.3 مليون و عدد العاطلين 1.8 مليون و هكذا فان دخل الفرد للموظف الواحد يعد ضروريا لإعانة خمسة أشخاص و من بين العاملين ما زالت العمالة الحرة تشكل نسبة كبيرة، و هو ما قد يرجع إلى وجود قطاع ضخم للخدمات و إلى أهمية الزراعة.

و ما زالت توقعات سوق العمل غير واضحة، و هو ما يمثل شاغلا كبيرا لدى صانعي السياسات في الجزائر، فمع زيادة تقييد فرص الهجرة إلى أوروبا الغربية، فان تطور عرض العمالة في الجزائر سوف يتحدد أساسا بعنصرين[1]:

* تطور عدد السكان الذين يبلغ عمرهم 15 سنة فأكثر.
* التطور المحتمل لمعدل المشاركة في القوة العاملة.

ومن المتوقع أن تسارع معدل الانضمام إلى القوة العاملة مع انخفاض نسبة من ينتمون إلى فئة العمر 12-25 سنة ويلتحقون بالدراسة، ومن المرجح أيضا أن يرتفع معدل مشاركة الإناث في القوة العاملة وذلك بسبب ارتفاع نسبة الإناث اللاتي يتخذن من تعليمهن فرصة للانضمام إلى سوق العمل وكسب دخل للأسرة.

ومع الافتراض بأن نسبة هذه المشاركة ستستمر في الارتفاع عام 2010 تماشيا مع الاتجاهات الأخيرة، ومع الاستمرار السكاني في التباطؤ، فسينضم حوالي 250 ألف شخص إلى سوق العمل الجزائرية سنويا.

وأيضا افتراض ارتفاع نسبة مرونة العمالة في الإنتاج، فإن البطالة ستنخفض إلى 26% بحلول عام 2001 و 24% بحلول عام 2010. وفي ظل افتراضات أكثر تشاؤم فيما يتعلق بنسبة تلك المرونة، فسوف ترتفع نسبة البطالة بسرعة إلى حوالي 31% بحلول عام 2001 و 37% بحلول عام 2010 هذا في إطار تصور النمو المنخفض.

أما في ظل النمو المرتفع، ومع افتراض ارتفاع نسبة المرونة، ستنخفض البطالة إلى 23% بحلول عام 2001 و تنخفض إلى حوالي 8% بحلول عام 2010، ومع افتراض وجود نسبة مرونة منخفضة، فلن يكون معدل النمو المرتفع كافيا لخفض البطالة التي ترتفع تدريجيا إلى 32% بحلول عام 2010. وتؤكد هذه التوقعات الحاجة إلى أن يكون معدل النمو مرتفعا وقابلا للاستمرار فحسب، ولكن أن يكون أيضا كثيف عما كان عليه في الماضي.

وتمكن الأسباب الحقيقية لارتفاع مستوى البطالة:

أولا: معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي بين 1985 و 1995 أقل بكثير من معدل الزيادة في القوى العاملة، وكذلك الزيادة في معدل المشاركة فيها.

ثانيا: أدت الاختلافات الرئيسية في نظام الأسعار والارتفاع في سعر الصرف حتى عام 1994 إلى تعزيز الاتجاه نحو استخدام التكنولوجيا ذات الكثافة الرأسمالية العالية.

[1] òÀÆçȧ ääÀÖÆ ääÆçƃ: åøäëĜ ǹÀöĜ äƨÂäəÀÛ ȿäïÀÛȸ 1998 î 79.

ثالثا: توجد اختلافات كامنة في بعض جوانب الهيكل التنظيمي لسوق العمل الجزائرية مع وجود أنظمة عمل أدت إلى خفض العمالة في القطاع الرسمي مع زيادتها في القطاع غير الرسمي.

رابعا: التباين التعليمي والجغرافي هو الأخر يلعب دورا مهما.

وأخيرا أدت عملية التصحيح إلى الاستغناء عن بعض العمال، فهذه التصحيحات الهيكلية التي فرضت على المؤسسات العمومية تطبيق عدة إجراءات من أجل تحسين مستوى التسيير و تحقيق فعالية أحسن ومردودية أعلى لهذه المؤسسات.

فهذه السياسات الجديدة فرضت على المؤسسات تسريح بعض العمال وعدم تشغيلهم، فعشرات الآلاف من العمال يوجدون في البطالة وأصبحوا دون عمل ودون مصادر تمويل لعائلتهم، حيث أن المؤسسة احتفظت بالعناصر القادرة على المساهمة في تحسين الفعالية وتطويرها، وشهدت الجزائر خلال فترة التسعينات تسريح كبير للعمالة، ووجد العديد من العمال أنفسهم دون مناصب عمل. وخلال الثمانينات أين عرفت الاستثمارات فترة توقف وبالتالي نقص في فرصة العمل فمعدل البطالة منذ هذا التاريخ لم يتوقف عن الارتفاع حسب المؤشرات العددية في الجدول أسفله[1].

الجدول رقم 4-10 : تطور معدل البطالة

السنوات	1985	1986	1989	1991	1994	1995	1996
النسبة%	16	18	19.1	21	24.4	28.1	28.3

المصدر: ONS

لكن هذه الأرقام لا تعكس حقيقة البطالة في الجزائر، لأن هناك نقص في المعطيات الإحصائية، وهي ضعيفة مقارنة بالمعلومات المتوفرة عن هذا الموضوع والتي تتغير حسب المصدر. فهناك إحصائيات قدمت من طرف رئيس الحكومة تبين نسبة البطالة سنة 1995، حيث سجلت 24.1%، وهذه النسبة تتعارض مع ما هو مقدم من طرف ONS إلى سنة 1995 حيث سجلت 28.1% .

وهذه الحسابات لمعدل البطالة تتجه إلى تخفيض المشكل لأنها تمت على أساس معدل نشاط منخفض، لأن الأغلبية من النساء غير محسوبين ضمن الأشخاص الباحثين عن العمل إذن

[1] Les cahiers du CREAD N° 46/47 (4eme trimestre 1998 et 1er trimestre 1999) Page: 44.

فهم يمثلون حوالي 51% من المجموع الإجمالي، أيضا هذه الحسابات لم تأخذ بعين الاعتبار الآلاف من الشبان الذين هم في سن العمل لكنهم متواجدين في مقاعد التربية الوطنية والتعليم العالي ومراكز التكوين المختصة.

وهذا الارتفاع الكبير في معدل البطالة كانت وراءه أسباب عديدة نذكرها فيما يلي[1]:

ج- عدم كفاية فرص العمل في القطاع الخاص :

لقد دخل السوق خلال 1991-1995 مليون باحث عن فرصة عمل، بالرغم من أن الاقتصاد لم يوفره إلا 0.4 مليون فرصة عمل جديدة، وكلها تقريبا في القطاع العام 0.1 مليون في التجارة والخدمات، 0.3 مليون بينما أصاب الركود العمالة في قطاعات الزراعة والصناعة والتشييد والبناء.

وقد لوحظت اتجاهات مماثلة في الفترة 1985-1991، ويمكن أيضا ملاحظة اختلافات مهمة في مجال التوظيف بين القطاع العام والخاص، فمعدلات النمو السنوي للعمالة خلال 1985-1989 في شركات الصناعة والتشييد والبناء التابعة للقطاع الخاص بلغت في المتوسط 6% و 10% على التوالي ولو أن قاعدتها كانت محدودة ومن المرجح أن هذه الاتجاهات قد تسارعت منذ ذلك الحين.

د- النقابات العمالية والحد الأدنى للأجور ومفاوضات الأجور:

يتم وضع الحد الأدنى للأجور على أساس ثلاثي الأطراف، الحكومة بالتشاور مع النقابات العمالية (الإتحاد العام للعمال الجزائريين، الذي كان يمثل احتكارا قانونيا حتى عام 1990، و جهات أرباب العمل في القطاعين العام والخاص)، وذلك على المستوى الوطني بالإضافة إلى ذلك تبرم اتفاقات جماعية على المستوى القطاعي ضمن الحدود المقررة في المستويات الوطنية وتحدد الرواتب في الخدمة المدنية وفقا لجدول كان يسري في الماضي أيضا على المؤسسات العامة، ولكن بعد إصدار قانون العمل الجديد عام 1990، نالت المؤسسات العامة استقلالا أكبر من حيث تحديد الأجور، غير أن رواتب الخدمة الوطنية (موظفي الحكومة) كانت تستخدم كنقطة مرجعية، وفي الماضي كانت كل من الزيادة في الحد الأدنى للأجور ومتوسط الأجور يخضعان للتفاوض في القطاع العام، وعلى سبيل المثال فان الزيادة المتفق عليها في الرواتب قد طبقت سنة 1994 على جميع المؤسسات العامة، بما فيها المؤسسات التي كانت تستغني عن العمال في إطار مخطط إعادة الهيكلة والتي كان العمال قد قبلوا فيها التنازل عن الزيادات في الأجور مقابل البقاء في العمل، وقد تسببت هذه السياسة في حدوث

[1] صندوق النقد الدولي: مرجع سابق ص: 80-81.

مشاكل مالية كبيرة لبعض المؤسسات وتم إلغاؤها سنة 1996، وبعد ذلك فان زيـادة الحـد الأدنى للأجور كانت هي التي تتقرر فقط على المستوى الوطني.

ج - تطور الأجور:

من المرجح أن التكوين المؤسساتي لسوق العمل قد ساهم في إحداث ضغوط على الأجـور باتجاه الارتفاع، وتقدم بيانات الحد الأدنى للأجور وأجور القطاع العام بعض الـدلائل علـى الضغوط التي مارستها النقابات، فقد أرتفع الحد الأدنى للأجور من حيـث القيمـة الفعليـة بحوالي 17% خلال 1989-1993، بينما هبطت الإنتاجية الكلية للعمالة بنسبة 12% وقـد هبط الحد الأدنى الحقيقي للأجور بعد ذلك بشكل حاد خلال 1994-1997، بينمـا ارتفعـت الإنتاجية، و تبين مؤشرات مستويات التعويضات في القطاع الخاص إلى أن أجـور العمـال غير المهرة كانت اكبر بكثير من الحد الأدنى الوطني للأجور، و بالإضافة إلى ذلـك، فـان التحيز ضد العمال (من خلال التمويل المدعم لاستخدام الآلات و المعـدات الرأسـمالية)*. عولج في الثمانينات بإجراء تخفيض حاد لقيمة الدينار الجزائري، و رفع أسعار الفائدة إلـى مستويات حقيقية موجبة بعد إصلاحات عام 1994، حيث أخذت الأجور الحكومية في الهبوط أيضا من حيث قيمتها الحقيقية منذ سنة 1993،بل أنها هبطت في سنة 1995، و حدها بنسبة 10% . و في حين ظلت الأجور أعلى بكثير من الحد الأدنى الوطني، فقد بدا ينشأ الآن نظام لتوزيع الأجور في القطاع العام يتسم بتقليل الفروق فيما بينها ، والقطاع الخاص بوصفها اقل في حالة الأعمال التي لا تحتاج إلى مهارات عالية و لكنها أكثر تنوعـا بالنـسبة للمهـارات العالية ، كما إن النسبة الكبيرة من مجموع الأجور إلى إجمالي الناتج في القطاع العام مقارنة بمثيلتها في القطاع الخاص، تشير إلى إن الضغوط النقابية التي ساعدها قانون حماية العمـل على نطاق واسع ، فان العديد من المتعلقين الباحثين عن عمل يفضلون العمل فـي القطـاع العام مما يعوق القطاع الخاص الرسمي المنتج.

د- قانون حماية العمل :

قبل إصلاح قانون العمل في سنة 1990، لم يكن مسموحا بطرد العمال إلا فـي الحـالات التأديبية الجسيمة. و لكن القانون الجديد يسمح بالاستغناء عن العامل لأسباب اقتصادية بشرط أن يتم ذلك بعد أن تفشل المفاوضات الجماعية التي يشرف عليها مفتشو العمل في إيجاد حل

* تم تشجيع استخدام الأساليب الفنية ذات الكفاءة الرأسمالية العالية نتيجة لارتفاع قيمة سعر الصرف وأسعار الفائدة الحقيقية السلبية.

بديل، وبعد إنهاء خدمة العاملين لا يسمح لجهات العمل بتوظيف عاملين في نفس الـ درجات، وحتى نهاية سنة 1994.كان يحق للعمال المستغنى عنهم الحصول على مكافأة لنهاية الخدمة تعادل مرتب شهر واحد عن كل سنة خدمة وحد أقصى قـدره 15 شـهرا، وبـالرغم مـن الإصلاحات الواسعة النطاق التي تمت منذ سنة 1994، والتي اشتملت على إصـلاح نظـام مدفوعات نهاية الخدمة والتأمين ضد البطالة، إلا أن الأنظمة الحالية تساهم مـع ذلـك فـي إرتفاع معدل البطالة في الجزائر: إذ أنها تخلق حوافز لدى من هم على رأس العمـل بـأن يطالبوا بأجور أعلى من المستويات السائدة في السوق. ويرفع تكاليف الاستغناء، وبذلك يلجأ أصحاب العمل إلى توظيف العمالة التي تنطوي على قدر منخفض من المخاطرة بدلا من تلك التي لديها سجل جيد في العمل، ومن ثم تقييد فرص الشباب في إيجاد عمـل فـي القطـاع الرسمي.

ك- ضخامة القطاع غير الرسمي*:

يعطي قانون حماية العمل والحد الأدنى للأجور واتفاقـات الحـد الأدنـى للأجـور علـى المستويين القطاعي والوطني...

وقد أسهم وجودها مجتمعة في تنمية القطاع غير الرسمي ففي سنة 1991 مثلا كـان يقـدر نسبة 27% من بين جميع العاملين في القطاع الخـاص مـن العـاملين بـأجر ومـشمولين بتشريعات الحد الأدنى للأجور، ومن المرجح أن تكون تشريعات سـوق العمـل وتـسويات الأجور الرسمية مهمة أيضا في القطاع غير الرسمي، وحيث أن معظم الأنشطة غير الرسمية تتم داخل قطاعات ذات إنتاجية منخفضة نسبيا مثل الخدمات فإن توافر عدد قليل من الوظائف المضمونة ذات الأجر المرتفع في القطاع الرسمي قد يرفع من البطالة لأنه سيشجع العـاملين على السعي للحصول على هذه الوظائف، وعلى سبيل المثال، فان خريجـي الجامعـات قـد يفضلون الإنتظار حتى يتمكنوا من الحصول على العمل لمدى الحياة في القطاع العام.

و- التفاوت التعليمي والجغرافي:

تعاني الجزائر من التفاوت في التعليم، إذ يوجد عدد زائد من خريجي العلوم الاجتماعية وهو ما يؤهلهم للانضمام إلى القطاع العام، إذ أن النظام التعليمي لم يأخذ في الاعتبار احتياجـات القطاع الخاص، ومن ثم هناك حاجة إلى إعادة توجيه فيما يتعلق بتدريب العاملين، وعـلاوة على ذلك، ما زالت عملية الوساطة في شغل الوظائف يشوبها القصور، ذلـك أن أصـحاب

* يشمل القطاع الرسمي في سوق العمل الجزائرية شركات القطاع العام والقطاع الخاص التي يعمل فيها عشرة أشخاص أو أكثر، بينما يتكون القطاع غير الرسمي من شركات صغيرة بالإضافة إلى أصحاب الأعمال الحرة ومن يعملون في المنازل.

العمل لم يحصلوا إلا منذ سنة 1990 على حرية توظيف من يرونه مناسبا، وتشترط السلطات تسجيل جميع الوظائف الحالية لدى الوكالة الوطنية للتوظيف، ولكن دور الوكالة قد تراجع في السنوات الأخيرة بينما قامت الشركات على نحو متزايد بتطوير قنوات التوظيف لديها، كما ينتشر التفاوت الجغرافي في الجزائر، إذ يشير مسح أجري في أوائل التسعينات إلى أن ربع العاطلين لا يودون الانتقال إلى ولاية أخرى للحصول على عمل، بالرغم من زيادة نسبة العاطلين الذين هم على استعداد لقبول عمل أقل بمؤهلات عمل اقل أو عمل في قطاع آخر أو منطقة أخرى إلى حد ما منذ عام 1989،هذا بالإضافة إلى ما فرضه نقص المساكن من قيد شديد على حرية تنقل العاملين.

2) تدهور مستوى المعيشة:

إن الإجراءات التي جاءت بها سياسة التعديل الهيكلي، فرضت على الدولة إلغاء جميع الإعانات، ورفع الدعم العام على المنتجات (دعم الأسعار)، خاصة السلع ذات الاستهلاك الواسع، فقد بدأت الدولة برفع الدعم أولا على السلع الضرورية وذات الاستهلاك الواسع، كالخبز الذي قفز سعره من 1.50 دج ووصل سنة 1994 إلى 4 دج، وحاليا وصل سعره إلى 8 دج، كذلك الحليب سلعة الضرورية هي الأخرى، فسعرها قفز من 4 دج إلى 8 دج سنة 1996 و إلى 20 دج سنة 1998[1].

وهذه السياسات الجديدة كإلغاء الدعم على أسعار جميع المنتجات ومختلف الإعانات أدى إلى رفع الأسعار، وظهورها بأسعاره الحقيقية في السوق، وهذا الارتفاع جاء نتيجة للانخفاض المتتالي لقيمة العملة الوطنية (انخفاض قيمة الدينار) فقيمة الدينار بالنسبة للدولار قدرت سنة 1988 ما بين 5 إلى 1 في المتوسط، وأكثر من 60 إلى سنة 1998.

إضافة إلى ذلك، فقد عمل التضخم الذي كان 25% في المتوسط بداية التسعينات على رفع الأسعار، وبالتالي انخفاض القدرة الشرائية لملايين الأشخاص وزيادة الفقر في المجتمع، مع العلم أن الأجور في هذه الفترة بقيت في مستواها المعهود، دون تغيير يتماشى و الارتفاع المتزايد لأسعار مختلف المنتجات. وعلى غرار الدول التي استخدمت في إصلاحاتها الاقتصادية أسس ومبادئ اقتصاد السوق، نجد في الجزائر نسبة قليلة من المجتمع استفادت من الوضع الراهن، لكن بالمقابل أغلبية الشعب يخشى من هذه الإجراءات والتي أدت إلى ضعف القدرة الشرائية وارتفاع الأسعار خاصة على السلع الضرورية، وحسب بعض

[1] Cahier du CREAD: OPCIT Page 44.

الإحصائيات فان القدرة الشرائية لأغلبية أفراد المجتمع غير ملائمة، فقد انخفضت سنة 1994 بنسبة 45.3% وفي 1995 بنسبة 42.8%.

والجدول التالي يعطي لنا مقارنة بين الدخل واستهلاك الأفراد والأسعار أثناء فترة (1989-1995):

الجدول رقم 3- 11: النمو السنوي للدخل والاستهلاك والأسعار (بالنسبة %)

البيانات / السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1998
الدخل المتاح للأفراد	15	29.2	36.2	27.4	19.3	-	-
استهلاك الأفراد	14.2	22.5	33.8	23.1	30.8	31.1	-
السعر	23.8	33.2	26.5	19.4	31.5	28	18.3

Source:La tribune du 12/02/1996

الأصناف الأكثر مساسا بهذه الظاهرة هم الذين يعيشون بدخول ثابتة أو تحويلات مختلفة كالمستحقات التي تخصص للبطالين، المتقاعدين، العجزة، الأرامل.

هؤلاء الأشخاص هم بلا شك غير قادرين على الادخار، بالمقارنة إلى الأجور التي يحصلون عليها، فهي حتى لا تكفي لتلبية احتياجاتهم، وبالتالي ضعف مستوى معيشتهم.

وفي الواقع البحث عن عمل ليس له ضمان كاف للحصول على أجر في نهاية الشهر، نظرا للوضعية التي آلت إليها العديد من المؤسسات والتي جمعت عددا كبيرا من الديون الخاصة بالأجور أو الجزء منها للعديد من الأشهر، وهذا نتيجة لضعف ميزانية هذه المؤسسات، وتطبيقها لإجراءات الإصلاحات التي فرضت عليها تسريح العمال، وتعويضهم بمبالغ تقابل منصب العمل الذي فقد، وخير مثال على هذه المؤسسات هو ما حدث في مؤسسات BTP سنة 1995[1]، حيث أن أكثر من 250 ألف عامل لم يحصلوا على أجورهم خلال فترة من 6 إلى 18 شهرا.

3) إلغاء الخدمات المجانية:

من بين نتائج الإصلاحات التي ظهرت هي إلغاء الخدمات المجانية، حيث أن الدولة كانت تدعم عدة قطاعات أساسية للمجتمع، كالقطاع الصحي، قطاع السكن، قطاع التعليم، ونتيجة للتدعيم الكلي الذي اعتمدته الدولة في تغطية الأسعار الحقيقية، كلفها صرف أموال كبيرة من

[1] Cahier du CREAD: OPCIT Page 45.

ميزانيتها، والهدف من وراء ذلك هو تحقيق مستوى معيشي أفضل، وخلق توازن بين مختلف طبقات المجتمع، لذا أعطت الدولة المجانية لجميع القطاعات، وذلك حتى يستفيد الجميع من مختلف الخدمات المقدمة.

فقد أعطت الدولة مجانية العلاج للجميع، وذلك منذ ظهور أو تأسيس العلاج المجاني سنة 1974 وذلك للقضاء على جميع الأمراض والأوبئة التي تظهر، وتمكن الجميع من الاستفادة من العلاج، لكن بالمقابل هذا القطاع كان يعاني من نقائص، كنقص الأدوية وعدم توفرها بشكل دائم، أيضا زيادة الحاجة للعتاد الضروري الأولي لمراكز الصحة وقاعات الإنعاش، ولأجل العمليات الجراحية الاستعجالية التي تتطلب تحويل إلى الخارج بسبب صعوبة إجراءها وتحقيقها على المستوى الوطني وهذا يكلف الدولة مبالغ باهظة خصوصا وان تلك الفترة شهدت انخفاض العملة الصعبة.

ونظرا لثقل العبء على ميزانية الدولة وزيادة التكاليف عليها وغيرها، دفعها إلى التخلي تدريجيا عن الدعم وبالتالي إلغاء الخدمات المجانية، فأولى هذه الإجراءات، رفع دعم الأسعار عن الأدوية، وبالتالي فتح باب المنافسة أمام هذه السلعة أي الأدوية التي رفعت الدولة من سعرها، وأصبحت تغطي 80% من الحاجات الوطنية نظرا لوفرتها في السوق بعد فتح باب المنافسة.

إضافة إلى ذلك، فقد انخفضت النفقات العمومية نتيجة للعجز الكبير على مخطط الخدمات الاجتماعية، ففي مجال السكن ظهر عجز كبير في هذا الميدان، حيث نجد العديد من الأفراد في مسكن واحد، فقد بلغ معدل الاكتظاظ في مسكن واحد 08 أفراد، والحل الوحيد للتقليل من هذا المعدل هو ضرورة بناء أو منح قروض بقيمة 1.2 مليون للوحدة، فالعديد من الأشخاص الذين لا تتوفر لديهم القدرة على توفير مسكن مستقر، وهو ما نلاحظه من خلال انتشار الأحياء القصديرية، فهذه الأخيرة ساهمت هي الأخرى في تدهور الحالة الصحية لانعدام الشروط الصحية الملائمة، والذي بدوره أدى ظهور أوبئة جديدة في المجتمع مثل : الكوليرا، التيفوئيد...الخ وهي أمراض نظن أنها زالت نتيجة لتطور وسائل علاجها، لكنها عادت للظهور من جديد وسط أفراد المجتمع، وغيرها من الأسباب التي شجعت على ظهورها من جديد.

وكما هو معلوم وراسخ في الذاكرة، الوباء الذي حدث في عين طاية والذي مس حوالي 1100 شخص، هذا الوباء كلف ميزانية الدولة ملايير السنتيمات، وجلب الشقاء للشعب،

خصوصا وأن الوضعية المالية للأفراد كانت غير ملائمة، فلم يكن باستطاعتهم توفير الأدوية والعلاج نظرا لارتفاع الأسعار وانخفاض الأجور.

ونتيجة لهذه الإصلاحات التي فرضت شروط معينة على جميع المؤسسات في أن تشغل عمالا، لذلك أصبح من الصعب على أي شخص إيجاد منصب عمل، وان وجد فلا يتم التشغيل إلا بعد الحصول على شهادة، يتمكن من خلالها على الأقل إيجاد فرصة عمل. والكارثة الكبرى هي فقدان العديد من الأشخاص لمناصب عملهم بعد سنوات من الخدمة، وهذا جاء كنتيجة للأخطاء المرتكبة من الإطارات العليا التي لم تستطع ضمان السير الحسن للقوانين وتنفيذها بالطرق اللائقة. أيضا أصبح من الصعب اكتساب الحاجات الأساسية، والإحساس بالحرمان، هي عوامل كلها تؤدي مباشرة إلى ظهور الصراعات، وتفكك الخلايا الأسرية، والانتحار، والأمراض العقلية، الجرائم....الخ.

وبتطبيق سياسة التعديل الهيكلي، ظهرت كل هذه الآفاق التي سبق الإشارة إليها والتي لم تكن في الماضي موجودة، حيث لم نشهد من قبل رجال أو نساء أو حتى أطفال يملئون الشوارع ويعيشون فيها كما هو الحال اليوم، أيضا ظاهرة أخرى نشهدها نتيجة لهذه الظروف، هي رؤية آباء العائلات لا يستطيعون إيواء أولادهم وتوفير حياة آمنة وسليمة لهم، لأنهم غير قادرين على توفيرها نظرا للانعدام مصدر للدخل، أو وجود دخل غير كافي لتلبية جميع المتطلبات، ونحن نعلم حالة الفرد الجزائري وحدود إمكانياته.

فأجر عامل بسيط لا يستطيع من خلاله توفير حياة آمنة لأسرته، فهو لا يكفي مثلا لتلبية متطلبات الدخول المدرسي، أو حتى مناسبة الاحتفالات.

وحسب إحصائيات O.N.S[1] عدد الجزائريين الذين يعانون من الفقر وصل إلى 4 ملايين، هؤلاء الأشخاص ليس لديهم أي مصدر إلا الشبكات الاجتماعية، من جهة أخرى، نجمت عن نتائج الإصلاحات زيادة تكاليف التدريس، النقل، موارد الدراسة، الإيواء، دفعت بالأولياء إلى عدم إرسال أولادهم إلى المدرسة، والبنات هم الفئة أكثر تضررا من هذا السلوك، أيضا ارتفاع التدهور في المستوى الدراسي حيث وصلت نسبة التسرب المدرسي إلى معدل 400 ألف شاب في العام يتخلون عن الدراسة.

هذه الآثار السلبية في الحياة الاجتماعية باستطاعتها عرقلة السير وصولا إلى تطبيق الإصلاحات بأحسن الأحوال، وبهذه فكفاءة العمال ومردود يتهم ونجاعتهم نجدها متواضعة.

[1] Cahier du CREAD: OPCIT Page 47.

4) نظام الحماية الاجتماعية

نتيجة للآثار السلبية التي خلفتها الإصلاحات الاقتصادية على الحياة الاجتماعية وتفاديا للوصول إلى هذا الوضع ربطت الحكومة سياسة التعديل الهيكلي بمقاييس تأخذ في محتواها مجموعة من الإجراءات تعود إلى قدرتها على التخفيف من هذه النتائج و فبهذا المبحث سنتطرق إلى مختلف الإجراءات التي اتخذتها الدولة لأجل التخفيف من آثار الإصلاحات .

فمنذ1991، بدأت الجزائر بوضع عناصر لنظام الحماية الاجتماعية لأجل الوصول وبسرعة إلى مساعدة مختلف شرائح المجتمع الأكثر تضررا من هذه الإصلاحات وإيجاد تكامل للحياة الاجتماعية والاقتصادية بأكبر قدر ممكن من خلال إيجاد منصب عمل ،وتوفير دخل يضمن لهم مستوى أحسن ، وهذا النظام يحتوي على ثلاث أنواع من الإجراءات.

1-المنح المختلفة(AFS) .

2-المساعدة لإيجاد عمل.

مساعدات عينية في ظروف خاصة.

وفي سنة 1992 ، بدأت المؤسسات العمومية تطبيق نظام اقتصاد السوق أين تعطي حرية اكبر للمنافسة ،وبالتالي رفع الأسعار وتخلي الدولة عن سياسة الدعم التي كانت تتبناها، وفي هذه الفترة قرر المسؤوليين تخصيص تعويض معروف للأشخاص عديمي الدخل ،وقد خصص هذا التعويض لجميع أصناف المجتمع الذين هم دون دخل محدد .

فالمساعدات المخصصة للأصناف الاجتماعية بدون دخل ،خصصت لهده الفئة ما يقدر ب120دج /الشهر لكل شخص معني بذلك وقدر الإجمالي ب5.8 مليار دينار وزع مجانيا على 6.4 مليون شخص ،وهذا في إطار المساعدة[1].

هذه التجربة التي وضعتها المساعدات المخصصة للأصناف الاجتماعية بدون دخل حيز التطبيق، أظهرت عدت نقائص منها:

* قيمة هذا التعويض غير ملائمة مقارنة بتكاليف الحياة .

* عدد مهم من الأشخاص لم يكن لهم الحق في الحصول على هذا التعويض والحقائق الضرورية لا تعطيهم دخل يؤمن لهم أدنى شروط الحياة .

* العدد الكبير و المهم الذي خصص لهم التعويض ،أدى إلى خلق مشاكل التسيير في البلديات (APC) التي كانت مهمتها دفع و إيصال المنح التي تخصصها المساعدات المخصصة للأصناف الاجتماعية بدون دخول.

[1] Cahier du CREAD: OPCIT Page 48.

وفي سنة 1994 تم حل المساعدات المخصصة للفئات الاجتماعية بدون دخل و تعويضها بالمنح المختلفة AFS: (AFS: ALLOCATION FORFETAIRE DE SOLIDARITE).

و المساعدات العينية للظروف الخاصة (IAIG)

(IAIG: INDEMNITE D'ACTIVITE D'INTERET GENERALE)

و قد كانت الإجراءات المتخذة من طرفهم كما يلي[1]:

بالنسبة (AFS)، فقد خصصت مبالغ وصلت إلى 6600دج للشهر ،و كل شخص معني خصص له مبلغ 120دج/شهريا و هذه المبالغ خصصت للأفراد عديمي الدخل و العاطلين عن العمل و الأشخاص المعاقين و مؤخرا وصل الإجمالي لهذا التعويض 900دج /شهريا

أما (IAIG)، فقد منحت للأشخاص الذين هم في سن العمل و بدون دخل ،المشاركة في الأنشطة ذات الفائدة العامة ،و كذلك الاستفادة من مناصب العمل التي تدخل في إطار التشغيل من طرف البلديات ،و بلغ التعويض الإجمالي ل : (IAIG) : 2100دج شهريا ثم ارتفع إلى 2500دج شهريا .

وفي سنة 1995 ، أكثر من 945.000 شخص استفادوا من مساعدات الدولة عبر الشبكة الاجتماعية، وتمويل هذه الأنشطة يتم تأمينها عن طريق رؤوس الأموال التي تقدم كمساعدة للفئات الاجتماعية ولكنها غير كافية، والجدول التالي يبين تطور العمالة للمستفيدين من الشبكة الاجتماعية.

الجدول رقم 3-12: المستفيدون من الشبكة الاجتماعية

المستفيدون من الشبكة الاجتماعية	1995/12/31	الفصل الثاني من سنة 1996
عدد المستفيدين من (AFS): الأشخاص المعنيين	512.758 420.533	423.570 420.000
الإجمالي	933.391	843.570
عدد المستفيدين من(IAIG): عدد المشغلين	588.212 31.474	283.094 17.242
إجمالي المستفيدين AFS+IAIG	1.521.603	1.226.664

Source:La tribune du 10/03/1998

[1] Cahier du CREAD: OPCIT Page 48.

وبعد مرور عام على الوضع هذا النظام والذي كانت بداية تطبيقه سنة 1994، إلا انه لم يتمكن من تخفيف الوضعية بل تجاوزت حدودها، ويتعلق هذا خصوصا في الصعوبة النسبية لاختيار الأفراد الذين هم في الحقيقة بحاجة ماسة لهذه المساعدات، وأيضا صعوبة تطبيق سياسة التشغيل الموضوعة في إطار نشاطات الفائدة العامة من طرف البلديات (APC). وهذا يعود إلى لعدم قدرة البلديات والقائمين على ذلك بتسييرها بشكل محكم، وأيضا عجزهم على تحديد الأشخاص الذين لهم الحق في الاستفادة من تلك المساعدات.

وقد اجمع المسئولون على انه لإزالة هذه الصعوبات يجب القيام بتركيب جديد لقيادة الشبكة الاجتماعية، لذا أنشأت في سبتمبر 1996 وكالة التطور الاجتماعي (ADS) : Agence de Développement Sociale، هذه الوكالة أخذت على عاتقها مهمة تطوير واختيار وتمويل النشاطات وتوزيعها على أفراد الشعب.

وبزيادة تطبيق سياسة التعديل الهيكلي على المؤسسات العمومية، ارتفع عدد العمال الذين تم تسريحهم وإيقافهم عن العمل، هنا اضطرت الدولة إلى البحث عن إجراءات أو قوانين تضمن من خلالها حقوق هؤلاء الأفراد. فأولى هذه الإجراءات مست الأفراد الذين وصلوا إلى سن التقاعد. ووضعت إجراء التقاعد المسبق كحل للتوقف الإرادي، أما في حالة التوقف اللاإرادي عن العمل، والذي من جرائه فقد العديد من الأفراد مناصب أعمالهم، وهؤلاء طريقة إنهاء عملهم تتم وفق شروط خاصة والتي تتمثل في تعويض ممنوح من طرف الصندوق الوطني للتامين على البطالة (CNAC) . وهذان الإجراءان أسسا عام 1994، بحيث أن هذه الوسائل الجديدة للحماية الاجتماعية تعمل على إنشاء قائمة العمال المسرحين بإثبات شرعي، وأيضا معرفة الأسباب التي أدت بالمؤسسات إلى عدم دفع أجور العمال الذين أنهيت خدمتهم.

وفي نهاية ديسمبر1996[1]، ميزانية الحكومة أشارت إلى حوالي 50 ألف عامل هم ذو شهادات لكنهم دون عمل، والوكالات المحلية للعمل أشارت إلى 30310 مستفيد من التامين على البطالة فقدوا أعمالهم، ونظرا لصعوبة الوضعية فهي لا تستطيع تسديد سوى 130 ألف وذلك حسب الأرقام الرسمية المسجلة لسنوات 1998/1997.

وأكثر من ذلك، فإن الانضمام ل (CNAC) لا يضمن تغطية مالية إلا لمدة 12 إلى 36 شهر مع العلم أن الإنتاج الوطني في تدهور وغير قادر في هذا الوقت عرض فرص عمل للعدد المطلوب من العمال، ويضاعف عددهم إلى الذين يعانون من ظروف الحياة الصعبة، لهذا

[1] Cahier du CREAD: OPCIT Page 49.

الغرض فعدد التعويضات المقدمة من طرف (CNAC) انخفض إلى 5203 سنة 1996، وقد حقق بداية سنة 1998 إلى 21.845.

وآخر الإجراءات المتخذة من طرف (CNAC) هو تشجيع وترقية العمل المستقل، والمساعدة في البحث عن عمل.

*** الإجراء الأول:**

يرتكز على وضع مركز للمساعدة على خدمة العمل المستقل (CATI) : Centre d'Aide au Travail Indépendant، وهو ما شجع الشباب البطالين على التسجيل في (CNAC)، واختيار نوع العمل المناسب الذي يتلاءم مع تكوينهم وقدراتهم في القيام بنشاط حقيقي وفعال مع الأخذ بنصائح ومساعدات خبراء (CATI)، هذه التجربة خلقت التعاونيات الشبابية المتعددة.

*** الإجراء الثاني:**

المعلن عنه من طرف (CNAC) هي إنشاء مركز البحث عن العمل (CRE) : Centre de Recherche d'Emploi، والهدف هو تكوين البطال لجعله أكثر فعالية، ويضمن منصب عمل في المستقبل، والمساعدة التي يقدمها هذا المركز هي تقديرية ومنطقية تتم على أساس التسجيلات التي يضعها (CNAC).

ومن جهة أخرى فقد أنشأت في كل ولاية ما يعرف بالخلايا الجوارية هذه الخلايا هدفها هو التعرف على المشاكل الحقيقية لأفراد المجتمع من موقعها، ومنه تقديم المساعدة للحماية من تدهور المستوى المعيشي والفقر....، كما أنها سند بسيكولوجي للوقاية من الانحطاط المدرسي ومختلف الآفات، وهذه الفكرة لقت صدى كبير ونجاح مقبول وذلك لتحقيقها نتائج ملموسة، فالبنك العالمي قرر المشاركة في تمويل 20 خلية موجودة في الجزائر بدفع قيمة نقدية تقدر ب 50 مليون دولار للاهتمام أكثر بمساعدة أفراد المجتمع.

5) إصلاح سوق العمل:

تعد الإصلاحات الهيكلية لسوق العمل عنصرا أساسيا في أي إستراتيجية للنمو تسعى إلى خلق فرص عمل. وهذه الإصلاحات تحتاج بصفة خاصة إلى النهوض بالعمالة في القطاع الرسمي بالنظر إلى ارتفاع إنتاجيته وتركيزه على إنتاج السلع التجارية، وينبغي أن يشمل جدول

الأعمال الإصلاح الذي يهدف إلى تخفيض البطالة وتعزيز العمالة في القطـاع الرسـمي بالعناصر التالية[1]:

1- يحتاج الأمر إلى إدخال مزيد من التعديلات على قوانين حماية العمل لتسهيل الاسـتغناء عن العمال بشرط توجيه أخطار مسبق بوقت كافي. و ينبغي تخفيض تكاليف الاستغناء عن العاملين التي تتحملها جهات العمل من خلال خفض اشتراكاتهم في مدفوعات نهاية الخدمـة والاعتماد بدرجة أكبر على برنامج التأمين ضد البطالة الذي طبق مؤخرا والذي يتقاسم فيـه أرباب العمل والعاملون التكاليف والمخاطر. وينبغي أن يكون التعويض طبقا لهذا البرنـامج محدود لفترة زمنية اقصر لتشجيع الأفراد على البحث عن عمل وتفادي دعم البطالـة لمـدة طويلة.

2- ينبغي أن يقتصر دور الحد الأدنى القانوني للأجور على حماية القطاعات الأضعف مـن السكان وان لا يكون مجرد مقياس لهيكل الأجور. وقد كان من بين الخطوات فـي الاتجـاه الصحيح للقرار الذي لتخذ مؤخرا لفصل زيادات أجور الخدمة المدنية عن زيادات الأجـور في المؤسسات العامة مع تحديد أجور المؤسسات العامة في ضوء الوضع المالي لكل منهـا ومن المهم أيضا إتباع سياسة محكمة بشان الحد الأدنى للأجور وذلك في ضوء الحجم الكبير للضرائب على الرواتب في القطاع الرسمي: تبلغ نسبة اشتراكات التأمينات الاجتماعية فـي الجزائر 20 إلى 30 % من مجموع الأجور، وبإضافة التكاليف الأخرى بخلاف الأجر ترتفع هذه النسبة لتصل إلى 30 و 50 %[*]. حيث أن الضرائب تزيد إلى حد كبير من انتقال العمالة غير المهرة إلى قطاع غير رسمي.

3- ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لخفض معدل البطالة المرتفـع بـين الـشباب وتـشجيع الاستعانة بالشباب في القطاع الرسمي. ويمكن أن يقتصر تطبيق جميع التـشريعات لحمايـة العمل والحد الأدنى للأجور على الأفراد فوق سن 30 وكخطوة أولى إستحدثت قانون المالية لعام 1989 مجموعة من الإعفاءات من ضرائب الأجور التي تنطبق على توظيف الـشباب حتى سنة الثلاثين، وهذه يمكن إستكمالها بإزالة شرط الحد الأدنى للأجور في فتـرة التلمـذة الصناعية (التدريب المهني).

4- ضرورة إدخال إصلاحات على النظام التعليمي بغية تعـديل نمـط المهـارات لخدمـة احتياجات القطاع الخاص، ومثال ذلك أن العاملين الجدد ينبغي أن يحصلوا على مهارات فنية

---

[1] صندوق النقد الدولي: مرجع سابق ص 83-84.
[*] طبقا لتقرير صدر عن البنك الدولي.

ترتبط بدرجة اكبر باحتياجات السوق ويجب أن تعتمد برامج رسمية للتلمذة الصناعية لإعدادهم.

والواقع أن المزيد من إصلاحات سوق العمل ومواصلة إتباع سياسة مقيدة للدخل لجعل النمو الاقتصادي أكثر تكثيفا للعمالة، من شأنه أن يشجع على ظهور نتائج المرونة العالية. ويمكن للنمو القوي في قطاع التشييد والبناء لسد النقص في المساكن أن يساهم بشكل خاص في رفع نسبة كثافة العمالة إلى إجمالي الناتج المحلي. كما أن التركيز القوي على الأنشطة ذات العمالة الكثيفة مثل الإسكان والزراعة من خلال تقديم الدعم المؤسسي الضروري الذي من شانه أن يساعد على زيادة مرونة العمالة لخدمة الاستثمار على المدى الطويل وفي الوقت ذاته، فان إتباع سياسات إصلاح ستتم بالقوة والمصداقية يمكن أن يساعدعلى تحقيق مكاسب أسرع للعمالة، حتى مع انخفاض درجة المرونة نسبيا.

6) إصلاح شبكة الدعم الاجتماعي:

تضمن برنامج الإصلاح لعام 1994 إدخال تعديلات كبيرة على شبكة الدعم الاجتماعي، فقد تم إستحداث برنامج للأشغال العامة يحل محل نظام الدعم العام، الذي يجري إلغاءه تدريجيا، وبرنامج لتوجيه التحويلات إلى من ليس لهم دخل و لم يحصلوا على المساعدة بشكل ملائم من قبل، فقد كان الدعم العام للمواد الغذائية و الطاقة مكلفا و مبدد للموارد و غير متكافئ يكون المستفيد منه هي الجماعات ذات الدخل الأعلى و هذا لعدم توجيهه فئويا بشكل صحيح.

أولا: كان نظام الدعم المعمم باهظ التكاليف حيث بلغ 4 % من إجمالي الناتج المحلي في عام 1990 بالإضافة إلى أن الدعم الموجه للطاقة في شكل تحويلات الأرباح الضائعة على الخزينة من شركات إنتاج النفط و تكريره قد بلغ نسبة 4 % من إجمالي الناتج المحلي .

ثانيا: كان النظام يتسم بعدم الكفاءة بسبب حدوث تسرب كبير لتحويلات الدخل إلى الطبقة المتوسطة و علاوة على ذلك تم تحويل المنتجات المدعمة لغير الإستخدامات الموجهة لها أما السلع المدعمة التي كان من السهل نقلها (مثل الحليب المجفف منتجات النفط)فقد كانت تهرب إلى البلدان المجاورة .

شهد الإنفاق من صندوق التعويضات ارتفاعا حادا نتيجة لإنخفاض قيمة الدينار الجزائري سنة 1990 و في بداية 1991،اتخذت السلطات عدة تدابير لخفض عدد بنود الدعم و نطاقها ومداها غير أن نظام الدعم ظل ينطوي على تشوهات و تكاليف كبيرة بالنسبة للحكومة كما ظل سيئ التوجيه و قد مهدت هذه التشوهات و الحاجة إلى تقليل العجز في الميزانية ،السبب

أمام المزيد من خفض الدعم ،ففي جانفي 1992 ، أدخلت زيادة على الأسعار الجبرية للمواد الغذائية و نتيجة لذلك ،انخفضت تكلفة دعم المواد الغذائية في الميزانية من نسبة4% من إجمالي الناتج المحلي في سنة1990 إلى 2.3 % من هذا الإجمالي لسنة 1992، وقد أدت هذه الزيادة في تكلفة استيراد هذه السلع، ورفع الدعم ليصل إلى 2.5 % من إجمالي الناتج المحلي لسنة 1993 لعدم وجود آلية لنقل الزيادة إلى الأسعار الجبرية .

و لحماية الفقراء من نتائج تصحيح الأسعار الجبرية للمواد الغذائية لسنة 1992 طبقت السلطات العمومية في فيفري 1992 نظام التحويلات يقدم علاوات نقدية لأربع أنواع من المستفيدين: من ذوي الدخل الضعيف و أولادهم و المتقاعدين ومن لا دخل لهم ، وبحلول سنة 1993 كان هذا النظام يغطي أكثر من60 % من عدد السكان و بلغت تكلفته حوالي 2% من إجمالي الناتج المحلي و كان جانب الضعف الرئيسي في هذا النظام انه كان سيء التوجيه لعدم وجود نظام فعال لقياس الموارد والدخل. الواقع انه بالنسبة لذوى الدخل المنخفض وأولادهم والمتقاعدين، كان يتم التحقق من مواردهم على أساس سجلات إدارة التأمينات الاجتماعية فقط، وكانت عملية التوجيه مقتصرة أيضا على من لا دخل لهم لذا لم يطلب من المستفيدين إلا أن يسجلوا بيانا بحاجتهم وان يعلنوا انه ليس لديهم أي مصدر للدخل، وفي بعض الحالات كانت تجري تحقيقات باستخدام سجلات الإدارات المختلفة مثل: الضرائب وإدارة التأمينات الاجتماعية وغرفة التجارة. ولان عددا كبيرا من أنشطة القطاع غير الرسمي والتحويلات داخل الأسر لم يؤخذ في الحسبان، كانت هذه المحاولات لتوجيه المساعدة النقدية غير الملائمة حتى أن 25% من السكان اعتبروا بدون دخل واستفادوا من تلك التحويلات النقدية.

ابتداء من عام 1994، جرى تدريجيا استبدال التعويضات النقدية والدعم العام المتبقي بتحويلات وإعانات موجهة إلى قطاعات معينة، وبنهاية عام 1996، تم استكمال الإلغاء التدريجي بدعم المواد الغذائية ثم بنهاية عام 1997 ألغي الدعم العام على الغاز والكهرباء تماما من خلال إدخال زيادة على الأسعار مرة كل ثلاثة أشهر.

ومن اجل استبدال الدعم العام، الذي كان خاضعا للالغاء التدريجي، واستبدال العلاوات المدفوعة لمن لا دخل لهم، التي لم تكن موجهة بشكل جيد، تم إنشاء نظام للخدمة يدار على المستوى المحلي في أكتوبر 1994[1]. وقد صمم هذا النظام لتقديم التعويض للقادرين على العمل وتقديم الدعم المالي لغير القادرين عن العمل. أما الراغبين في العمل فيمكن تشغيلهم

[1] صندوق النقد الدولي: مرجع سابق ص88.

بأجر يقل عن الحد الأدنى بمقدار النصف تقريبا وذلك في أنشطة محلية لخدمة المجتمع مثل إعادة التشجير وأعمال المياه وتنظيف الشوارع.

ويهدف الأجر المنخفض إلى ضمان وصول الدعم إلى من يستحقه، أما غير القادرين عن العمل كالمتقاعدين والمعوقين فيتلقون 900 دينارا شهريا بالإضافة إلى 120 دينار لكل واحد من المتعالين بحد أقصى ثلاثة أشخاص.

ويعتبر برنامج الأشغال العامة من أكثر البرامج ملائمة في ظل هذه الظروف نظرا لمشكلة البطالة الحادة بين الشباب والتجربة غير الناجحة في السابق في مجال توجيه الدعم إلى مستحقيه.

وبفضل تحسين عملية توجيه الدعم، أصبحت المزايا التي يحصل عليها المؤهلون في إطار النظام الجديد أعلى منها في النظام القديم. ونظرا لان الجزائر خاضت تجربة الأشغال العامة لخدمة المجتمع المحلي في الماضي، فقد أمكن تصميم هذه الأنشطة وتنفيذها بسرعة.

وقد أشير إلى أن برنامج الأشغال العامة كان ناجحا تماما: فبحلول الربع الأخير من عام 1996، كان هناك نصف مليون مشارك في هذا النظام يعملون في المتوسط لمدة ثمانية أسابيع، وبالإضافة إلى ذلك فقد شارك 277 ألف من الأشخاص المسنين والمعوقين في خطة التعويضات النقدية مما أوصل الرقم الكلي للمشتركين إلى 07% من عدد السكان، وهذا يدل على أن الخطة وجهت بطريقة جيدة.

وفي عام 1997 استكمل نظام تعويضات الأنشطة العامة ببرنامج ذي بنية أفضل للتشغيل بدعم من البنك الدولي بهدف تحسين البنية الريفية من خلال إيجاد 20 ألف فرصة عمل سنويا.

7) إصلاح نظام التامين ضد البطالة:

في جويلية 1994 تم تنفيذ برنامج لإصلاح نظام التأمين ضد البطالة، وقبل هذا الإصلاح كان لزاما على المؤسسات أن تقدم مدفوعات نهاية الخدمة بما يعادل مرتب شهر واحد لكل سنة من سنوات الخدمة للعاملين الذين انتهت خدمتهم على أن يدفع هذا المبلغ كمبلغ مقطوع عند انتهاء الخدمة، بالرغم من أن هذا المبلغ لا يعد كبيرا مقارنة ببلدان أخرى، فقد شكلت هذه الالتزامات النقدية عبء على الشركات التي كانت تعاني من ضائقة مالية وكانت بمثابة عائق أمام إعادة الهيكلة وخفض عدد العاملين. ووفقا للنظام الجديد، يتلقى العمال الذين تم الاستغناء عنهم مبلغا مقطوعا عند انتهاء الخدمة لمدة ثلاثة أشهر فقط، ولا يستحقون الحصول على

تعويضات البطالة بعد هذا الوقت لتشجيعهم على البحث عن فرص عمل جديدة وعلى جهات العمل دفع رسم دخول في صندوق التأمين ضد البطالة عند انتهاء وقت الخدمة ويخفض النظام الجديد من عبء تنفيذ عملية الاستغناء بطريقتين هما[1]:

1- يخفض مبلغ مكافأة نهاية الخدمة بتقليل التعويض للعاملين الذين تمتد خدمتهم من ثلاثة سنوات إلى 15 سنة، فبالنسبة للعاملين الذين تبلغ مدة خدمتهم 15سنة أو أكثر، فان إجمالي مكافأة نهاية الخدمة يعادل مرتب 15شهر كما هو الحال في النظام الأصلي، غير انه وفقا للقانون الجديد فقد انخفض متوسط مبلغ التعويض من مبلغ يعادل مرتب 12.5 شهرا إلى مرتب حوالي 12.3 شهرا مع افتراض تساوي توزيع القوة العاملة وامتداد الخدمة لمدة 45 سنة.

2- يدفع رسوم الدخول على أقساط شهرية لمدة سنة. ومن المزايا الإضافية للنظام الجديد أن مدفوعات المبلغ المقطوع الصغيرة وعدم الأهلية للحصول على التعويضات خلال الثلاثة أشهر الأولى بعد ترك العمل تشجع على البحث عن عمل جديد. كما يشجع أيضا على إنشاء الشركات الصغيرة التي تمثل اكبر المجالات تطورا في القطاع الخاص الجزائري.

بالإضافة إلى رسم الدخول: يحصل صندوق التأمين ضد البطالة على اشتراكا شهريا لتأمين البطالة بنسبة 1.5% من الراتب الأساسي للعاملين و 2.5% من أصحاب العمل.

وتستعمل هذه الشركات لتمويل تعويضات البطالة الشهرية التي يحق للعاملين الحصول عليها بعد ثلاثة أشهر.

وتقوم تعويضات البطالة على أساس راتب مرجعي يمثل متوسط الراتب الشهري الإجمالي والحد الأدنى للأجر، وتساوي مدة هذه التعويضات شهرين في كل سنة من سنوات الإشتراك في صندوق التأمين ضد البطالة بعد أقصى 36 شهرا، ونقسم فترة استحقاق التعويضات بالتساوي إلى أربع فترات، بحيث تنخفض التعويضات تدريجيا خلال هذه الفترات من 100% من الراتب المرجعي في الفترة الأولى إلى 80% في الفترة الثانية و 60% في الفترة الثالثة و 50% في الفترة الرابعة مع مراعاة منح حد أدنى من التعويض بنسبة 75% من الحد الأدنى للأجر الوطني وحد أقصى يبلغ ثلاثة أضعاف هذا الأجر، وتشير الدراسات التحليلية التي قام بها البنك الدولي إلى النظام الجديد للتأمين ضد البطالة انه سيكون قادرا على الاستمرار ماليا حتى مع وجود معدلات البطالة الراهنة.

[1] صندوق النقد الدولي: مرجع سابق ص89.

خلاصة الفصل:

إن مختلف الإجراءات والعمليات التي اتخذت من أجل التخفيف من حدة المشاكل التي برزت في الجانب الاجتماعي كانخفاض الأجور، تسريح العمال، التقاعد المبكر..الخ.

ساهمت وبقدر ضئيل في إيجاد الحلول لهذه المشاكل، يتمثل مضمون هذه الإجراءات في توفير مناصب عمل مؤقتة ومنح أجور معتبرة لأفراد البطالين بمختلف المستويات (الحاصلين على الشهادات الجامعية، التكوين المهني..الخ)، وهذا في إطار الشبكة الاجتماعية من أجل رفع قدراتهم الشرائية، وقامت بإصلاح سوق العمل وتوفير كذلك مناصب عمل للقضاء على الآفات والظواهر الاجتماعية مثل: الانحراف، التسرب المدرسي....

فالأجهزة لم تتطرق للمعالجة المستمرة و الموحدة للمشاكل الاقتصادية و الاجتماعية التي تنعكس بطريقة مباشرة و غير مباشرة على التشغيل.

كما تقوم البرامج الخاصة لترقية التشغيل التي سيرتها هذه الأجهزة على التوظيف و إنشاء مؤسسات مصغرة و ساحات إجتماعية دون مراعاة لترشيد النشاطات و تكييفها لتحسين علاقة الكلفة و الفعالية.

-إن مصالح التوظيف متمركزة و منفصلة عن المؤسسات و لا تتوفر على تكنولوجيات الإعلام حول سوق العمل، لذا يجب تطبيق وبسرعة برنامج نشاطات يميل إلى ترشيد الوكالة الوطنية للتشغيل.

أما فيما يخص الجوانب الإيجابية لهذه الأجهزة فتتمثل في:

- تنشيط الفضاء الاقتصادي المحلي.
- بعث ديناميكية و نشاط في التوظيف في ظرف صعب.
- متوسط تكلفة التشغيل التي تقل عن متوسط تكلفة التشغيل التقليدي.
- إنشاء مناصب العمل و الحد من التوترات الاجتماعية.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لسوق العمل في الجزائر

المبحث الأول: الأسس النظرية لطرق النمذجة القياسية

المبحث الثاني: دراسة قياسية لنموذج العمالة في الجزائر

تمهـيـد :

من المؤكد أن الجزائر تواجه مشاكل جدية في مجال التشغيل في ضوء الظروف الاقتصادية و الاجتماعية الراهنة، خصوصا تلك المتعلقة بزيادة حدة البطالة بكافة أشكالها و ما يتولد عنها من مآس.

و على الرغم من المجهودات المسخرة خلال أكثر من ربع قرن للتكفل بهذه المسألة تبقى التحقيقات و الإنجازات في هذا المجال أقل من التوقعات التي جاءت بها الإصـلاحات الإقتصادية.

و تحاول الجزائر من خلال سياسة التشغيل تأمين فرص عمل للعاطلين عن العمـل من جهة، و الأفواج السكانية الكبيرة التي تتدفق على سوق العمل بأعـداد متزايـدة نتيجـة لارتفاع معدلات النمو السكاني من جهة أخرى. فهذا التزايد في عدد الداخلين إلى سوق العمل يؤدي بالضرورة إلى زيادة و تفاقم مشاكل التشغيل، ن كما تحاول الجزائر من خلال وضـع سياسات التشغيل تذليل هذه الصعوبات في ظل قانون سوق العمل و ذلـك لتحقيـق أهـدافها التنموية و الرفع من مستوى حياة مواطنيها و تامين حاجاتهم الأساسية المادية و المعنوية.

سنحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على ظاهرة التشغيل و البطالة بالجزائر مـن الناحية الكمية و ذلك من خلال بناء نموذج قياسي هيكلي لها يعكس لنا واقعهـا و آفاقهـا، معتمدين في ذلك على دالة الإنتاج لكوب دوقلاس .

المبحث الأول: الأسس النظرية لطرق النمذجة القياسية

1) تعريف الاقتصاد القياسي:

لقد أصبح الطابع الكمي للعلاقات الاقتصادية محل اهتمام الاقتصاديين في محاولة تطوير أساليب البحث العلمي وخلق فرع جديد يهتم بالقياس الميداني للعلاقات الاقتصادية وجعل النتائج كأرضية اتخاذ القرار الملائم فقد عرف كل من سام ولسن، توبمانس وتسون الاقتصاد السياسي على أنه فرع من فروع علم الاقتصاد يستخدم التحليل الكمي للظواهر الاقتصادية الواقعة، المبني على أساس التماسك بين النظرية والمشاهدة، متخذا بذلك أساليب الاستقراء الملائمة ويعتمد الاقتصاد القياسي على التصورات النظرية الاقتصادية التي تعكس العلاقة العامة لمتغيرات النماذج متخذين في ذلك اللغة الرياضية لصياغة موضوع النموذج على شكل معدلات تبسط العلاقة بين المتغيرات، وبهذا يعتبر الاقتصاد القياسي وسيلة تحليلية لدراسة الأوضاع الاقتصادية المتعلقة والملموسة ويكون محلا لدراسة مستقلة ينفرد بها علماء الاقتصاد.

2) مفهوم النموذج الاقتصادي:

نموذج التصرف الاقتصادي يعطينا نظرة مختصرة على العالم الاقتصادي الحقيقي المعقد، النموذج الاقتصادي هو الصياغة أو التشكيل الرياضي (la formulation) للنظرية الاقتصادية عند بناء هذه النماذج، يهتم الاقتصاديون بالعوامل التي يرونها أساسية عند دراسة ظاهرة اقتصادية ما، بصفة أكثر دقة يرى E.MANILVAUD أن النموذج يتمثل في التشكيل الرياضي للأفكار والمعارف[1] المتعلقة بظاهرة ما، هذا التعريف يدعونا إلى بعض الإضافات.

أ) النموذج الاقتصادي يختلف عن الظاهرة الاقتصادية التي يمثلها، إذن يوجد ضياع للمعلومات بين الحقيقة الاقتصادية والنموذج الاقتصادي.

ب) النموذج لا يعتبر تشكيلا جديدا للأفكار الاقتصادية فقط، وإنما يريد الاقتصادي من خلال التحكم في التصرفات الاقتصادية. لذلك من أجل نفس الحقيقة الاقتصادية، لا تكون الأهداف المسطرة من طرف مختلف الباحثين بالضرورة متشابهة.

ج) التشكيل المستعمل (la formulation utilisée) غالبا ما تكون رياضيا، النتائج المحصل عليها ما هي إلا نتائج منطقية للفروض الأساسية الموضوعة عند صياغة النموذج.

---

[1] E.MALINVAUD, méthodes statistiques de l'économétrie, DUNOD, Paris 1981 P45.

د) المعرفة الاقتصادية ليست معرفة كاملة وليست معرفة مطلقة، بل تتغير وتكتمل مع مرور الوقت، ومع تطور تقنية الإعلام والطرق التحليلية المستعملة في البراهين، كمثال على ذلك تطور الرياضيات و الإعلام الآلي وطرق المعاينة.

ه) النموذج هو نظرة مختصرة متعمدة للواقع إذن فالحقيقة الاقتصادية ما هي إلا نهاية النماذج الاقتصادية المتطورة شيئا فشيئا عند بناء النماذج الاقتصادية، يفرض الاقتصاديون أن العالم في معادلات النموذج تبقى ثابتة أو بعبارة أخرى أن العلاقات الداخلية تحافظ في نفس الصيغة والعوامل الخارجية لا تتغير إلا في حالة ذكر العكس (sauf indication contraire) وهذا ما نفرضه في نموذجنا هذا، حتى يكون بإمكاننا القيام بالتنبؤات المستقبلية.

3) مفهوم النموذج الاقتصادي القياسي:

النماذج الاقتصادية غالبا ما نكتفي بشرح بيانات (هياكل) النظرية الاقتصادية التقليدية و ليست قادرة على حل بعض مشاكل السياسة الاقتصادية، ولذلك اضطر الباحثون الاقتصاديون على بناء النماذج الاقتصادية القياسية.

فالنموذج الاقتصادي القياسي هو نموذج اقتصادي يمكن أن يتعامل مع العشوائية أي يدخل متغيرات عشوائية تتميز بتوزيعاتها الاحتمالية.

3-1) نموذج الانحدار الخطي البسيط:

أ- تقديم النموذج:

يستخدم نموذج الانحدار البسيط لتكوين علاقة بين متغير تابع Y ومتغير مستقل أو مفسر X هذه العلاقة تسمح بشرح قيم Y بواسطة قيم مأخوذة من طرف X.

وتعرف العلاقة العامة للانحدار البسيط بـ[1]:

$$Y_i = \alpha + \beta X_i + \varepsilon_i$$

حيث:

X_i : متغير مستقل.

Y_i : متغير تابع.

ε_i : الخطأ.

[1] مكيد علي: الاقتصاد القياسي، OPU 1992، ص 01.

أ - فرضيات النموذج:

يعتبر الخطأ ε_i متغيرا عشوائيا حيث يخضع للفرضيات الأساسية التالية:

1- ε_i موزعا طبيعيا $\varepsilon_i \xrightarrow{loi} \text{Normal}$.

2- قيمة المتوقعة(وسطها) صفر $E(\varepsilon_i)=0$.

3- تباينها ثابت $v(\varepsilon_i)=\delta^2$.

4- لا يوجد ارتباط بين الأخطاء أي: $COV(\varepsilon_i,\varepsilon_j)=0(\forall i\neq j)$.

5- لا يوجد ارتباط بين المتغير X و ε أي: $COV(\varepsilon_i,X_j)=0$.

ب - تقدير المعالم بطريقة المربعات الصغرى (MCO):

تتمثل طريقة المربعات الصغرى في إيجاد قيم تقديرية للوسائط، على أساس تصغير مجموع مربعات الأخطاء أي:

$$Min\sum_{i=1}^{n}e_i^2=Min\sum_{i=1}^{n}(Y_i-bX_i-a)^2$$

حيث:

a: القيمة المقدرة لـ α.

b: القيمة المقدرة لـ β.

$e_i=(y_i-Y_i)$: هي البواقي.

ولإيجاد قيم b،a نشتق $\sum_{i=1}^{n}e_i^2$ بالنسبة لهما:

$$\frac{\delta\sum_{i=1}^{n}e_i^2}{\delta a}=-2\sum_{i=1}^{n}(Y_i-bX_i-a)=0$$

$$\frac{\delta\sum_{i=1}^{n}e_i^2}{\delta b}=-2\sum_{i=1}^{n}(Y_i-bX_i-a)=0$$

وبالقسمة على (2-) نحصل على القيم التالية:

$$b=\frac{\sum_{i=1}^{n}\left(X_i-\overline{X}\right)\left(Y_i-\overline{Y}\right)}{\sum_{i=1}^{n}\left(X_i-\overline{X}\right)^2}=\frac{\sum_{i=1}^{n}\left(X_iY_i-n\overline{XY}\right)}{\sum_{i=1}^{n}X_i^2-n\overline{X}^2}$$

$$a=\overline{Y}-b\overline{X}$$

د- حساب معامل الارتباط الخطي:

يستعمل معامل الارتباط الخطي (r) لمعرفة درجة الارتباط بين تغيرات (Y) وتغيرات (X) وهو محصور في المجال $[-1,1]$.

فإذا كان: $r = 1$ هناك ارتباط كلي بين (X) و (Y).

فإذا كان: $r = -1$ هناك ارتباط كلي سالب.

أما إذا $r = 0$ كان فانه لا يوجد علاقة بين تغيرات (X) و (Y) أما الصيغة الجبرية لمعامل الارتباط فهي:

$$r_{xy}=\frac{\sum_{i=1}^{n}\left(X_i-\overline{X}\right)\left(Y_i-\overline{Y}\right)}{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}\left(X_i-\overline{X}\right)^2\sum\left(Y_i-\overline{Y}\right)^2}}=\frac{COV(X,Y)}{\sqrt{V(X)V(Y)}}$$

ه- حساب معامل التحديد:

هذا المعامل يقيس جودة التوفيق أي يوضح نسبة الانحرافات لقيم (Y) الموضحة في النموذج بالنسبة للانحرافات الكلية وهو عدد موجب محصور بين $[0,1]$ ويرمز له بالرمز R^2 حيث:

$$\sum_{i=1}^{n}\left(y_i-\overline{y}\right)^2=\sum_{i=1}^{n}\left(\hat{y}_i-\overline{y}\right)+\sum_{i=1}^{n}\left(y_i-\hat{y}\right)$$

$$\sum_{i=1}^{n}\left(y_i-\overline{y}\right)^2=\sum_{i=1}^{n}\left(\hat{y}_i-\overline{y}\right)+\sum_{i=1}^{n}e_i^2$$

SCT = SCR + SCE

بقسمة طرفي المعادلة على:

$$\sum_{i=1}^{n}\left(y_i-\overline{y}\right)^2$$

نحصل على:

$$1=\frac{\sum_{i=1}^{n}\left(\hat{y}_i-\overline{y}\right)^2}{\sum_{i=1}^{n}\left(\hat{y}-\overline{y}\right)^2}+\frac{\sum_{i=1}^{n}e_i^2}{\sum_{i=1}^{n}\left(y_i-\overline{y}\right)^2}$$

$$1=\frac{SCR}{SCT}+\frac{SCE}{SCT}$$

$$1=R^2+\frac{\sum_{i=1}^{n}e_i^2}{\sum_{i=1}^{n}\left(y_i-\overline{y}\right)^2}$$

$$R^2=1-\frac{\sum_{i=1}^{n}e_i^2}{\sum_{i=1}^{n}\left(y_i-\overline{y}\right)^2}$$

و- حساب معامل التحديد المصحح ($\overline{R}^2$):

حيث يكتب على الشكل التالي:

$$\overline{R}^2=1-\left(1-R^2\right)\left(N-1/N-2\right)$$

وبهذا فان $\overline{R}^2$ يحل مشكلة جودة التوفي ويكون حساس لدرجات الحرية أي المتغيرات المستقلة داخل المعدلات.

4- نموذج الانحدار الخطي المتعدد:

أ- تقديم النموذج: رأينا أن النموذج الخطي البسيط أي (Y) المتغير التابع يرتبط بمتغير مستقل واحد (X) لكن قد يكون (Y) مرتبط بعدة متغيرات $\left(X_j\right)$.

(K……,1=j) فتصبح معادلة الانحدار:

$$y_i=\beta_0+\beta_1x_{1i}+\beta_2x_{2i}+......+\beta_kx_{ki}+\varepsilon_i$$

وللتسهيل نكتب هذه الجملة من لمعدلات لكافة قيم (i) على الشكل التالي:

$$y_1 = \beta_0 + \beta_1 x_{11} + \beta_2 x_{21} + ...+ \beta_k x_{k1} + \varepsilon_1$$

$$y_2 = \beta_0 + \beta_1 x_{12} + \beta_2 x_{22} + ...+ \beta_k x_{k2} + \varepsilon_2$$

.

.

.

$$y_n = \beta_0 + \beta_1 x_{1n} + \beta_2 x_{2n} + ...+ \beta_k x_{kn} + \varepsilon_n$$

$$\begin{bmatrix} y_1 \\ y_2 \\ . \\ y_n \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 1 & x_{11} & x_{12}..... & x_{k1} \\ 1 & x_{12} & x_{22}..... & x_{k2} \\ . & . & ...... & . \\ 1 & x_{1n} & x_{2n}..... & x_{kn} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} \beta_1 \\ \beta_2 \\ . \\ \beta_k \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \varepsilon_1 \\ \varepsilon_2 \\ . \\ \varepsilon_n \end{bmatrix}$$

$$Y = x\beta + \varepsilon$$

حيث المصفوفة X ذات الرتبة K. $(K \leq n)$

f - تقدير المعالم بطريقة المربعات الصغرى (MCO):

لدينا النموذج الخطي العام: $Y = x\beta + \varepsilon$

حيث: $\hat{y} = x\hat{\beta}$

$\hat{\beta}$ شعاع مقدر بـ β.

كما في النموذج الخطي البسيط نصغر مجموع مربعات الأخطاء:

$$\sum_{i=1}^{n} e_i^2 = e^T e = \left(y - \hat{y}\right)^T \left(y - \hat{y}\right)$$

$$= \left(y - x\hat{\beta}\right)^T \left(y - x\hat{\beta}\right)$$

$$= y^T y - y^T x\hat{\beta} - \hat{\beta}^T x^T y + \hat{\beta}^T x^T$$

$$= y^T y - 2\hat{\beta}^T x^T y + \hat{\beta}^T x^T \left(x^T x\right)\hat{\beta}^T$$

وباشتقاق هذه المعادلة بالنسبة لـ $\hat{\beta}$ نحصل على قيمة هذه الأخيرة:

$$\hat{\beta} = \left(x^T x\right)^{-1} x^T x$$

ج - حساب معامل الارتباط:

معامل الارتباط r هو الجذر التربيعي لمعامل التحديد R^2 الذي يتم حسابه كما يلي:

حساب معامل التحديد: كما رأينا في الشكل الخطي البسيط:

$$R^2 = \frac{SCR}{SCT}$$

$$\sum_{i=1}^{n} e_i^2 = e^T e = \left(y - \hat{y}\right)^T \left(y - \hat{y}\right)$$

$$SCT = SCR + SCE$$

$$R^2 = \frac{SCR}{SCT} = \frac{\hat{\beta} X^T Y}{Y^T Y}$$

ومنه قيمة $\sqrt{R^2} = r$

د - حساب معامل التحديد المصحح :

المعروف بالعلاقة التالية:

$$\overline{R}^2 = 1 - \left(1 - R^2\right)\left(N - 1 / N - K\right)$$

وبهذا فان: R^2 يحل مشكل جودة التوفيق ويكون حساس لدرجة الحدية أي المتغيرات المستقلة داخل المعادلات.

هـ- اختبار [illegible] و الدلالة:

1- النموذج الخطي البسيط: $y_i = a + bX_i + \varepsilon_i$

نعتبر العلاقة بين المتغير المستقل (X) والمتغير التابع (Y) وذلك بوضع الفرضية H_0 التي تنص على عدم وجود علاقة بينهما فتكون الفرضية البديلة H_1 عكس H_0.

$$H_0 : b = 0$$

$$H_1 : b \neq 0$$

وكذلك الشأن بالنسبة للمعامل α

ولإختبار صحة إحدى الفرضيتين H_1 أو H_0 نستعمل اختبار **Student** (T) أو اختبار **Fisher** (F).

1-1 الاختبار Student (T):

ويتم هذا الاختبار بحساب الإحصائية التالية:

$$T = \left| \frac{b_1 - \beta_i}{S_b} \right|$$

حيث b هو مقدار β و S_b هو الانحراف المعياري لـ b وبما أن الفرضية H_0 تنص على انعدام b فان قيمة T تصبح:

$$T = \frac{b}{S_b}$$

ويتم قبول أو رفض الفرضية H_0 بمقارنة قيمة T المحصل عليها مع قيمة الجدول لدرجة حرية n-k حيث k هو عدد الوسائط في هذه الحالة (k=2).

فإذا كانت T المحسوبة أكبر من T المجدولة فإننا نرفض الفرضية H_0 وإذا كان العكس فنقبل الفرضية H_0 ونفس الشيء ينطبق على الثابت α.

2-1 الاختبار فيشر Fisher (F):

يوضح لنا هذا الاختبار دلالة النموذج بصورة عامة، وكذلك بحساب نسبة الانحرافات الموضحة إلى الانحرافات غير الموضحة بواسطة النموذج.

$$H_0 : b = 0$$

$$H_1 : b \neq 0$$

$$F = \frac{\sum_{i=1}^{n} \left(\hat{y} - \bar{y} \right)^2 / (k-1)}{\sum_{i=1}^{n} e_i^2 / (n-k)}$$

حيث k عدد وسائط النموذج، n عدد الملاحظات وبتعويض (k) بالعدد (2) الذي يمثل عدد المتغيرات المستقلة تكون صيغة F .

$$F=\frac{\sum_{i=1}^{n}\left(\hat{y}-\bar{y}\right)^{2}/1}{\sum_{i=1}^{n}e_i^2/(n-2)}=\frac{R^2}{\frac{1-R^2}{n-2}}$$

ثم نقارن قيمة F مع القيمة المجدولة لمستوى دلالة α ودرجتي حرية 1 و n-2، ونقبل أو نرفض فرضية العدم H_0 حسب القاعدة التالية:

* إذا كانت قيمة F المحسوبة اقل من القيمة المجدولة ($F< F_{n-2}$) فإننا نقبل فرضية العدم أي أن X لا يمارس أي تأثير على Y.

* إذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة ($F>F_{n-2}$) فإننا نرفض H_0 ويعني أن هناك علاقة بين (X) و (Y).

2- النموذج الخطي المتعدد:

$$y_1=\beta_0+\beta_1x_{1i}+\beta_2x_{2i}+......+\beta_kx_{ki}+\varepsilon_i$$

نعتبر العلاقة بين كل المتغيرات المستقلة (X) والمتغير التابع (Y).

بنفس الطريقة التي رأيناها في النموذج الخطي البسيط بحيث :

نضع فرضية العدم:

$$H_0:\beta_1=\beta_2=.....=\beta_k=0$$

$$H_1:\exists\beta_1\neq0$$

2-1 اختبار Student (T):

كما رأينا في النموذج البسيط نحسب قيم T الموافق لكل β_0.

$$T=\left|\frac{\hat{\beta}_i}{S_{\hat{\beta}_i}}\right|$$

ثم نقارن قيمة T مع القيم المجدولة لدرجة حرية (n-k) ولمستوى معنوية α.

* إذا كان ($T>T_{tab}$) نرفض الفرضية H_0.

* أما إذا كان ($T<T_{tab}$) فإننا نقبل الفرضية H_0 أي أن معامل (X) ليس له تأثيرا على (Y).

2-2 اختبار Fisher:

نعوض بقيمة R^2 المحسوبة مع القيم للنموذج العام في الصيغة F:

$$F=\frac{R^2/K-1}{\left(1-R^2\right)/n-k}$$

ونقارن F مع القيم المجدولة لدرجتي حرية (K-1) و (n-k) ولمستوى معنوية α.

1- إذا كانت ($F>F_{tab}$) فإننا نرفض الفرضية H_0 ونقبل الفرضية H_1.

2- أما إذا كانت ($F<F_{tab}$) فإننا نقبل الفرضية H_0.

و- اختبار فرضية انعدام الارتباط الذاتي:

نعتمد تطبيق طريقة المربعات الصغرى على جملة الفرضيات الأساسية التي رأيناها، ومن بينها فرضية انعدام الارتباط الذاتي بين أخطاء الفترات المختلفة.

تنص فرضية العدم في اختيار النموذج الخطي بصدد الارتباط الذاتي على انعدام الارتباط الذاتي بين الأخطاء، أي أن معامل الارتباط الخطي بينهما يكون معدوما.

فرضية العدم: $H_0 : \rho = 0$

الفرضية البديلة: $H_1 : \rho \succ 0 ou \rho \prec 0$

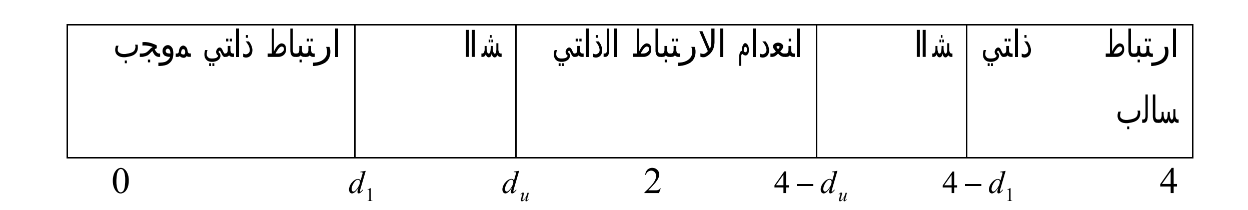
وللتحقيق من وجود أو انعدام الارتباط الذاتي يستعمل:

اختبار(DURBIN- WATSON):

$$d=\frac{\sum_{T=2}^{n}\left(e_T-e_{T-1}\right)^2}{\sum_{T=1}^{n}e_T^2}\approx 2(1-\rho)$$

$$\rho = \frac{\sum_{T=2}^{n} \left(e_T . e_{T-1}\right)}{\sum_{T=1}^{n} e_T}$$

وبعد حساب (d) نقارنها بين القيمتين المجدولتين (d_1)التي تمثل الحد الأدنى لانعدام الارتباط الذاتي و(d_u) التي تمثل الحد الأقصى، وذلك حسب عدد الملاحظات (n) وعدد المتغيرات المستقلة في النموذج لكل مستوى من المستويات الدلالة α(5% أو1%) ويتم قبول أو رفض إحدى الفرضيتين حسب المخطط التالي الذي يوضح كافة الحالات الممكنة:



ارتباط ذاتي سالب	شك	انعدام الارتباط الذاتي	شك	ارتباط ذاتي موجب

4 $\quad 4-d_1 \quad 4-d_u \quad 2 \quad d_u \quad d_1 \quad$ 0

فقيمة d الوسيطة هي (2) وعندما ينعدم الارتباط الذاتي يكون $\rho = 0$.

$H_0 : d = 2 \Rightarrow \rho = 0$

$H_1 : d \neq 2 \Rightarrow \rho \neq 0$

ويتم قبول أو رفض H_0 حسب الحالات التالية:

1- $0<d<d_1$: وجود ارتباط ذاتي موجب.

2- $d_1<d<d_u$: مجال غير محسوم أي أن هناك شك في وجود أو عدم وجود الارتباط الذاتي.

3- $d_u<d<4-d_1$: استقلال الأخطاء أي عدم وجود ارتباط ذاتي.

4- $4-d_u<d<4-d_1$: مجال غير محسوم.

5- $4-d_1<d<4$: وجود ارتباط ذاتي سالب.

ي- المرونات:

ما هو معروف أن المرونة تعطي بالعلاقة التالية:

$$E_d = \frac{\frac{\Delta y}{y}}{\frac{\Delta x}{x}} = \frac{\Delta Yx}{\Delta Xy}$$

حيث Y يمثل المتغير التابع و X يمثل المتغير المستقل، وبما أننا افترضنا أن العلاقة خطية، فان المرونة ستكون من الشكل التالي:

$$E = \frac{\delta y}{\delta x} = \frac{\overline{X}}{\overline{Y}}$$

حيث $\delta x / \delta y$ تمثل القيمة المقدرة لمعلمة النموذج (paramètres du modèle).

و $\overline{X}$ و $\overline{Y}$ تمثل متوسط المتغير المستقل و المتغير التابع إلى التوالي والتي نحصل عليها من جدول الارتباط.

5) الشكل الهيكلي للنموذج الكامل:

يكون النموذج في شكله النموذجي الهيكلي عندما يكون ترجمة مباشرة للنظرية الاقتصادية. كل معلم في النموذج له تفسير اقتصادي دقيق خاص به.

ليكن لدينا n متغيرة داخلية (مفسرة*) : $Y_1, Y_2, ...Y_n$

ليكن لدينا m متغيرة داخلية (مفسرة**) : $Z_1, Z_2, ...Z_m$

ليكن لدينا n متغيرة عشوائية:

المتغيرات (m+n) مرتبطة مع بعضها البعض بـ n معادلة. النموذج يحتوي على عدد من المعادلات (العلاقات) تكون متساوية مع عدد المتغيرات الداخلية.

النموذج الكامل في شكله الهيكلي العام يكون على الشكل التالي:

$$Y_1 + b_{12}Y_2 + b_{13}Y_3 + ... + b_{1n}Y_n + c_{11}Z_1 + c_{12}Z_2 + ... + c_{1m}Z_m = \varepsilon_1$$

$$b_{21}Y_1 + Y_2 + b_{23}Y_3 + ... + b_{2n}Y_n + c_{21}Z_1 + c_{22}Z_2 + ... + c_{2m}Z_m = \varepsilon_2$$

.

.

.

$$b_{n1}Y_1 + b_{n2}Y_2 + b_{n3}Y_3 + ... + Y_n + c_{n1}Z_1 + c_{n2}Z_2 + ... + c_{nm}Z_m = \varepsilon_n$$

يكتب النموذج في شكل مصفوفات كالأتي:

$$BY + CZ = \varepsilon$$

حيث:

$$B = (b_{ij}) : i = 1......n, j = 1.....n, b_{ij} = 1$$

$$C = (c_{ik}) : i = 1.....n, k = 1.....m$$

$$\varepsilon = (\varepsilon_i) : i = 1.....n$$

$$Y = (y_i) : i = 1....n$$

$$Z = (z_k) : k = 1....m$$

المصفوفات Y و Z معروفة. المصفوفات C و B ليست معروفة. إيجاد الحل للنموذج السابق يعتمد على تقدير كل المعالم c_{ij} ، b_{ij} لتكن المصفوفة $\hat{B}$ والمصفوفة $\hat{C}$ التي تقدر C. عدد المعالم التي يجب تقديرها تساوي n.(n-1) معلم b_{ij} و m. و c_{ij} معلم n.

6) الشكل المختصر للنموذج الكامل:

يكون النموذج في شكل مختصر (sous forme réduite) إذا كانت كل متغيرة داخلية Y يعبر عنها بدلالة المتغيرات الخارجية Z. إذا أردنا تحويل النموذج من شكله الهيكلي إلى نموذج مختصر، يجب أن نعبر على المصفوفة Y بدلالة المصفوفة Z.

ليكن لدينا النموذج:

$$BY + CZ = \varepsilon \Rightarrow B^{-1}BY + B^{-1}CZ = B^{-1}\varepsilon \rightarrow (*)$$

في حالة وجود B^{-1} فإن النموذج السابق يصبح:

$$Y = -B^{-1}CZ + B^{-1}\varepsilon$$

ومنه : $\Rightarrow Y = AZ + \Gamma$

حيث : $\Gamma = B^{-1}\varepsilon$ و $A = -B^{-1}C$

إن النموذج المختصر يمثل عن طريق معادلة المصفوفة أعلاه تشابه كبير مع النموذج البسيط ذو معادلة واحدة. رتبة المصفوفة A تساوي : n.m لتكن المصفوفة $\hat{A}$ التي تقدر A، من الضروري إذن أن نقدر n.m عنصرا من المصفوفة A.

7) طريقة المربعات الصغرى:

تطبيق طريقة المربعات الصغرى على النموذج الهيكلي، تؤدي إلى تحيز (conduit à des biais systématiques) للمصفوفات B و C ولهذا نطبق طريقة المربعات الصغرى على النموذج المختصر (يجب أن تكون فرضيات طريقة المربعات الصغرى محققة أي لا يمكن للمتغيرات الشارحة "المفسرة " أن تكون عشوائية). نضيف كذلك أنه يمكن تطبيق طريقة المربعات الصغرى على كل معادلة على حد.

7-1) تعريف المعالم (Identification) :

النموذج المختصر أو القانوني (Canonique) ليس له معنى من الناحية الاقتصادية، المصفوفتان B و C هما اللتان لهما تفسير اقتصادي. المصفوفة $\hat{A}$ تقدر من طرف المصفوفةA ، إذن من الضروري أن نحدد المصفوفات B و C من طرف هذه الأخيرة.

تعريف معالم النموذج يعني التعبير على المصفوفات B و C للنموذج الهيكلي لدالة المصفوفة A للنموذج المختصر (A est généralement BLUE).

المعادلة المصفوفية : $A = B^{-1}C$ ،

تلخص لنا جملة n.m معادلة ذات n.(n-1)+n.m مجهول. على العموم حل جملة معادلات كهاته يكون مستحيلا ومنه نستنتج أن التعريف معالم النموذج عملية مستحيلة على العموم. لذلك يكون النموذج الهيكلي غير معرف على العموم. يقابل المصفوفة A ما لا نهاية من النماذج.مشكل تعريف معالم النموذج يتمثل في تحديد تقديرات معالم النموذج الهيكلي بصفة واحدة انطلاقا من معالم النموذج المختصر.

7-2) النموذج المعرف تماما (juste identifié):

يكون النموذج معرف تماما إذا وجد n(n-1) قيد مسبقا، بمعنى آخر إذا وجد n(n-1) صفر في المصفوفتان B و C (معناه وجود n.m معادلة ذات مجهود n.m) من طرف هذه الأخيرة.

يبرهن أن الشرط الضروري لكي تكون معادلة من الشكل الهيكلي معرفة تماما هو أن يكون عدد المتغيرات الغائبة (الداخلية و الخارجية) من هذه المعادلة يساوي عدد المتغيرات الداخلية ناقص 1، أي: (n-1).

7-3) النموذج فوق المعرف (sur identifié):

يكون النموذج فوق المعرف إذا وجد أكثر من n(n-1) قيدا مسبقا، بمعنى آخر، يوجد أكثر من n(n-1) صفر في المصفوفات B و C. المعادلة المصفوفية تلخص لنا جملة معادلات حيث أن عدد المجاهيل أقل من عدد المعادلات. إيجاد الحل للنموذج الفوق معرف يفرض علينا وضع شروط خاصة على المصفوفة A. طريقة المربعات الصغرى لا يمكن تطبيقها على النموذج المختصر. لحساب المعالم المقدرة.

نستخدم تقنية إحصائية تعرف تحت اسم "طريقة المربعات الصغرى المزدوجة" أو المربعات الصغرى على مرحلتين (méthode des doubles moindres carrés).

يبرهن أن الشرط الضروري لكي تكون المعادلة من الشكل الهيكلي فوق المعرفة هو أن يكون عدد المتغيرات الخارجية و الداخلية من هذه المعادلة أكبر من عدد المتغيرات الداخلية ناقص 1، أي: (n-1).

8) طريقة المربعات الصغرى المزدوجة:

8-1) وضعية المشكل:

ليكن لدينا النموذج المختصر السابق :

$$BY + CZ = \varepsilon \Rightarrow Y = AZ + \Gamma$$

في حالة وجود أكثر من n(n-1) قيد مسبقا لا يمكن تطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية على الشكل الهيكلي. المتغيرات العشوائية Y متغيرات مرتبطة بالأخطاء ε العشوائية، وبالتالي فإنه من غير الممكن أن نعتبر المتغيرات الداخلية Y كمتغيرات خارجية. كما لا

يمكن تطبيق المربعات الصغرى العادية على الشكل المختصر و هذا يرجع إلى عدم إمكانية تحديد معالم الشكل الهيكلي عن طريق معالم الشكل المختصر.

8- 2) طريقة التقدير :

من جما معادلات النموذج الهيكلي نأخذ معادلة واحدة، على سبيل المثال نأخذ المعادلة ذات الرتبة i (la i-éme) ونفرض أنها "فوق معرفة" (sur-identifiable) بمعنى أنه يوجد أكثر من n(n-1) معلم b_{ij} و c_{ik} معدوم:

$$b_{i1}Y_1 + b_{i2}Y_2 + ... + Y_i + ... + b_{in}Y_n + c_{i1}Z_1 + ... + c_{im}Z_m = \varepsilon_i$$

من المعادلة أعلاه نستنتج أن:

$$Y_1 = \varepsilon_1 - \left(b_{i1}Y_1 + b_{i2}Y_2 + ... + b_{i(i-1)}Y_{i-1} + b_{i(i+1)}Y_{i+1} + ... + b_{im}Y_n\right) - \left(c_{i1}Z_1 + ... + c_{im}Z_m\right)$$

$$\Leftrightarrow Y_I = -b_iY - c_iZ + \varepsilon_i (**)$$

بحيث : b_i و c_i الصفوف ذات الرتبة i للمصفوفات B و C على التوالي:

نريد تقدير مختلف المعاملات b_i و c_i لكن لا نستطيع تطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية لأن المتغيرات $(Y_1, Y_2, ..., Y_{i-1}, Y_{i+1}, ..., Y_n)$ مرتبطة بالأخطاء ε_i، و لهذا نطبق طريقة المربعات الصغرى المزدوجة.

8-2-1) المرحلة الأولى للطريقة :

نعوض $(Y_1, Y_2, ..., Y_{i-1}, Y_{i+1}, ..., Y_n)$ بـ $\left(\hat{y}_1, \hat{y}_2, \hat{y}_3, ...\hat{y}_n\right)$ المستقلة عن ε_i و نقدر هذه المتغيرات بالانحدار(par une régression) على كل المتغيرات الخارجية. نعبر على كل متغيرة داخلية موجودة في الطرف الثاني من المعادلة بدلالة المتغيرات الخارجية.

$$Y_1 = \lambda_{11}Z_1 + \lambda_{12}Z_2 + ... + \lambda_{1m}Z_m + \varepsilon_1$$

$$Y_2 = \lambda_{21}Z_1 + \lambda_{22}Z_2 + ... + \lambda_{2m}Z_m + \varepsilon_2$$

.

.

$$Y_{i-1} = \lambda_{i-11}Z_1 + \lambda_{i-12}Z_2 + ... + \lambda_{i-1m}Z_m + \varepsilon_{i-1}$$

$$Y_{i+1} = \lambda_{i+11}Z_1 + \lambda_{i+12}Z_2 + ... + \lambda_{i+1m}Z_m + \varepsilon_{i+1}$$

.

.

$$Y_n = \lambda_{n1}Z_1 + \lambda_{n2}Z_2 + ... + \lambda_{nm}Z_m + \varepsilon_n$$

الكميات ε عبارة عن الأخطاء.

أ) نقدر أذن المعاملات $\lambda = \lambda_{ik}$ عن طريق المربعات الصغرى العادية ليكن $\hat{\lambda}_{11}, \hat{\lambda}_{12}, ..., \hat{\lambda}_{nm}$ تقديرات المعالم $\hat{\lambda}_{11}, \hat{\lambda}_{12}, ..., \hat{\lambda}_{nm}$.

ب) نحسب Y المقدرة أي : $\hat{Y}$

$$\hat{Y}_1 = \hat{\lambda}_{11} Z_1 + \hat{\lambda}_{12} Z_2 + ... + \hat{\lambda}_{1m} Z_m$$

$$\hat{Y}_2 = \hat{\lambda}_{21} Z_1 + \hat{\lambda}_{22} Z_2 + ... + \hat{\lambda}_{1m} Z_m$$

.

.

.

$$\hat{Y}_{in} = \hat{\lambda}_{n1} Z_1 + \hat{\lambda}_{n2} Z_2 + ... + \hat{\lambda}_{nm} Z_m$$

ج) نحصل على:

$$\hat{Y}_1 = \hat{\lambda}_{11} Z_1 + \hat{\lambda}_{12} Z_2 + ... + \hat{\lambda}_{1m} Z_m + \varepsilon_1$$

$$\hat{Y}_2 = \hat{\lambda}_{21} Z_1 + \hat{\lambda}_{22} Z_2 + ... + \hat{\lambda}_{1m} Z_m + \varepsilon_2$$

.

.

.

$$\hat{Y}_{in} = \hat{\lambda}_{n1} Z_1 + \hat{\lambda}_{n2} Z_2 + ... + \hat{\lambda}_{nm} Z_m + \varepsilon_n$$

$$\Leftrightarrow Y = Y + \eta \quad \text{telle que} \quad \eta = \begin{bmatrix} \varepsilon_1 \\ \varepsilon_2 \\ . \\ \varepsilon_n \end{bmatrix}$$

8-2-2) المرحلة الثانية للطريقة :

نعوض في العبارة التالية : $Y_i = -bY - c_i Z + \varepsilon_i$

المتغيرات الداخلية Y التي تظهر في المعادلة في العبارات المحددة سابقا:

$$Y_i = -b_i\left(\hat{Y} + \eta\right) - c_i Z + \varepsilon_i \Leftrightarrow Y_i = -b_i \hat{Y} - c_i Z + \left(\varepsilon_i - b_i \eta\right)$$

$$\Leftrightarrow Y_i = -b_i \hat{Y} - c_i Z + \mu_i$$

بحيث : $\mu_i = \left(\varepsilon_i - b_i \eta\right)$

من الممكن تطبيق المربعات الصغرى على المعادلة الأخيرة لتحديد المعاملات. نشير في الأخير أن طريقة المربعات الصغرى المزدوجة مستعملة بكثرة في التطبيقات المختلفة.

نظريات:

1- إذا كان النموذج معرف تماما أو فوق المعرف، فان طريقة المربعات الصغرى المزدوجة تؤدي إلى تقديرات غير متحيزة و مقاربة للمعالم.

2- إذا كان النموذج معرف تماما، فان طريقة المربعات الصغرى المزدوجة تكافئ طريقة المربعات الصغرى العادية (أي وضع النموذج في شكل مختصر ثم التعريف).

9- طريقة المربعات الصغرى الثلاثية لـ زلنر (Zellner).

طريقة المربعات الصغرى هي تحسين لطريقة المربعات الصغرى المزدوجة لـ (Theil)

المراحل الثلاثة بالطريقة هي :

أ) هذه المرحلة هي نفس المرحلة التي رأيناها في طريقة المربعات الصغرى المزدوجة، نطبق طريقة المربعات الصغرى العادية للمعادلة الأخيرة التي وجدناها :

$$Y_i = -b_i \hat{Y} - c_i Z + \mu_i \forall i = 1 \ldots\ldots n$$

ب) الأشعة $\left(Y_1, Y_2, \ldots\ldots, Y_n et Z_1, Z_2, \ldots\ldots, Z_m, \mu_i\right)$ هي أشعة لها T مركبة

(عدد المشاهدات يساوي T)، نستطيع كتابة Y_i على الشكل:

$$Y_i = W_i \delta_i + \varepsilon_i$$

حيث :

$$W_i = \left(Y_1, Y_2, \ldots\ldots, Y_{i-1}, Y_{i+1}, \ldots. Y_n et Z_1, Z_2, \ldots.. Z_m\right) \quad \text{و} \quad \delta_i = \begin{pmatrix} b_{ij} \\ b_{ik} \end{pmatrix}$$

يكون لدينا بشكل أوضح المعادلة المصفوفية التالية :

$$\left.\begin{array}{c} Y_1 = W_1\delta_1 + \varepsilon_1 \\ Y_2 = W_2\delta_2 + \varepsilon_2 \\ . \\ Y_n = W_n\delta_n + \varepsilon_n \end{array}\right\} \Leftrightarrow \begin{bmatrix} Y_1 \\ Y_2 \\ . \\ Y_n \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} W_1 & 0 & ..... & 0 \\ 0 & W_2 & ...... & 0 \\ . & . & . & . \\ 0 & . & 0 & W_n \end{bmatrix} \begin{bmatrix} \delta_1 \\ \delta_2 \\ . \\ \delta_n \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \varepsilon_1 \\ \varepsilon_2 \\ . \\ \varepsilon_n \end{bmatrix}$$

أو كذلك: $Y = W\delta + \varepsilon$

نقدر بشكل شامل مصفوفة المعاملات δ بطريقة المربعات الصغرى المعممة (la méthode des moindres carrés généralisée)، فيصبح لدينا:

$$\delta = \left(W^T\Omega^{-1}W\right)^{-1}\left(W^T\Omega^{-1}Y\right)$$

بحيث :

Ω^{-1} المصفوفة العكسية للمصفوفة Ω، و هي مصفوفة التباينات و التباينات المزدوجة للأخطاء و هي مصفوفة مجهولة (la matrice des variances covariances des erreurs).

W^T: المصفوفة المنقولة للمصفوفة W.

3- نقدر المصفوفة Ω بمصفوفة التباينات و التباينات المزدوجة للبواقي عند تقدير المعادلة:

$$Y_i = -b\hat{Y} - c_iZ + \mu_i$$

باستعمال طريقة المربعات الصغرى.

قد يبرهن زلنر أن طريقة المربعات الصغرى الثلاثية أحسن من طريقة المربعات المزدوجة إذا كانت صياغة النموذج مقبولة.

المبحث الثاني: دراسة قياسية لنمو العمالة في الجزائر

1) تحليل عوامل دالة الإنتاج (كوب دوغلاس) للفترة 1974-1979

جدول 4-1: المعطيات الخاصة بالدراسة

السنة	*PIB* (10^9)	*ABFF* (10^9)	*EMP* (10^3)	*TC* (%)
1970	24.1	8.2	1983	22.40
1971	25.7	8.3	2008	24.20
1972	32.3	9.8	2053	24.83
1973	38.2	12.4	2182	20.00
1974	55.6	16.9	2293	22.70
1975	61.6	23.9	2437	20.95
1976	74.1	31.4	2514	21.64
1977	87.2	38.4	2640	22.30
1978	104.8	50.7	2859	17.87
1979	128.2	50.4	3023	16.33
1980	162.5	54.9	3158	15.76
1981	191.5	63.1	3284	15.62
1982	207.6	71.5	3425	15.30
1983	233.8	80.3	3577	**14.90**
1984	263.9	87.5	3715	15.00
1985	291.6	92.8	3840	16.50
1986	296.6	101.3	3914	18.00
1987	312.7	92.9	3978	17.00
1988	347.7	91.7	4039	15.20
1989	422.1	115.8	4095	19.00
1990	554.4	141.9	4144	19.76
1991	862.1	215.8	4236	20.26
1992	1064.7	277.9	4286	21.37
1993	1189.7	324.2	4273	23.15
1994	1487.4	407.5	4325	24.36
1995	2004	541.8	4505	28.10
1996	2570	639	4641	27.99
1997	2780	638	4719	28.01
1998	2810	728	4858	27.35
1999	3215	789	4898	27.75
2000	4078	869	5087	29.50

المصدر: *ONS* الديوان الوطني للإحصائيات، الدورية السنوية لـ : 2001

1-1) الإنتاج الداخلي الخام (PIB):

تعريف: الإنتاج الداخلي الخام (إدخ) هو الأساس في الإنتاج المتعلق بنظام المحاسبي الوطني، فهو مجموع القيمة المضافة للحسابات الوطنية يعني أحواض العمل في العلاقة:

إدخ = إدخ (SCEA) (نظام الحسابات الاقتصادي للجزائر) + القيمة المضافة لـ SCN (الإدارة + المؤسسات المالية + النشاطات العقارية + الخدمات المنزلية) – الأجور المدفوعة من طرف فروع الإنتاج.

1-1-1) تحليل تطور الإنتاج الداخلي الخام في المستوى الكلي:

عرف تطور الإنتاج الداخلي الخام خلال العشرية الثلاثة الأخيرة إلى تمييز بزيادة مرتفعة في السبعينات واستقرار ثابت في النصف الأول من الثمانينات ثم تراجع خلال السنوات 1986-1999.

الجدول التالي يمثل تطور PIB خلال الفترة 1974-1999 بالسعر الثابت لسنة 1989.

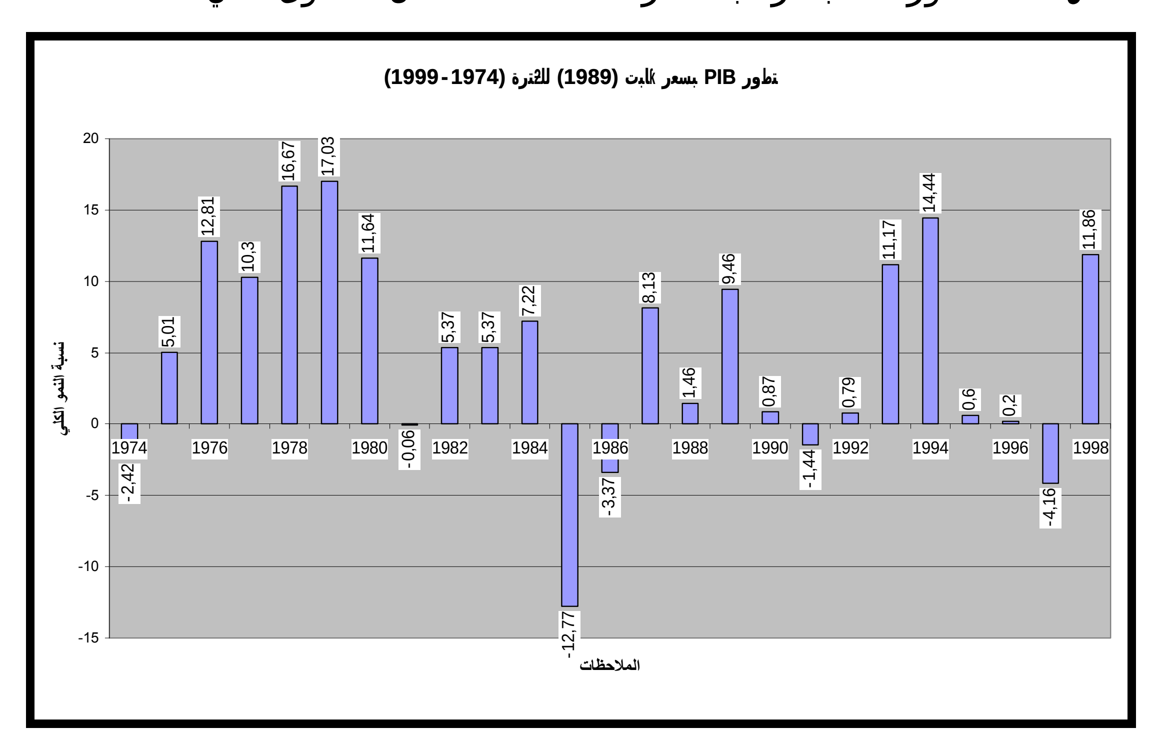
جدول 4-2: تطور PIB خلال الفترة 1974-1999 بالسعر الثابت لسنة 1989

السنوات	معدل النمو PIB %	السنوات	معدل النمو PIB %	السنوات	معدل النمو PIB %	السنوات	معدل النمو PIB %
1974	-	1981	11.64	1988	8.13	1995	14.44
1975	-2.42	1982	-0.06	1989	1.46	1996	0.6
1976	5.01	1983	5.37	1990	9.46	1997	0.2
1977	12.81	1984	5.37	1991	0.87	1998	-4.16
1978	10.3	1985	7.22	1992	-1.44	1999	11.86
1979	16.67	1986	-12.77	1993	0.79		
1980	17.03	1987	-3.37	1994	11.17		

المصدر: تم انجازه من خلال الجدول 4-1

نستطيع تحليل تطور PIB كما يلي:

الشكل 4-1: تطور PIB بسعر ثابت للفترة 1974-1999 على المستوى الكلي



المصدر: تم انجازه من خلال الجدول 4-1

أ) الفترة 1974-1979:

جدول 4-3: تطور PIB خلال الفترة 1974-1979

السنوات	1974	1975	1976	1977	1978	1979
نسبة التنمية لـ إدا	-	-2.42	5.01	12.81	10.3	16.67

المصدر: تم انجازه من خلال الجدول 4-1

في هذه الفترة عرف الاقتصاد توجها للنظام المركزي، الإنتاج الداخلي للخام عرف تزايد مرتفعا، بنسبة زيادة سنوية تقدر بـ 8.28%. هذا ما يفسر بالسياسة المطبقة في تلك الفترة (الصناعة المصنعة) المبنية على الصناعات الثقيلة والتي تحتاج إلى أموال باهظة أدت إلى ارتفاع الاستثمار المنتج بالإضافة إلى ارتفاع سعر البترول (1974).

f) الفترة 1980-1988:

جدول 4-4: تطور PIB خلال الفترة 1980-1988

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
نسبة التنمية لـ إدا	17.03	11.64	-0.06	5.37	4.68	7.22	-12.7	-3.37	8.13

المصدر: تم انجازه من خلال الجدول 4-1

تتميز هذه الفترة بالاقتصاد اللامركزي ذات مخططين رباعيين (1980-1984) و (1985-1989).

ادا عرف انخفاضا في نسبة النمو بمعدل 2.33% سنويا بالنسبة إلى الفترة السابقة 8.28% خاصة ابتداءا من سنة 1986 وهذا لعدة أسباب:

1) انخفاض أسعار البترول 1986، حيث PIB سجل نسبة نمو سالبة 3.37- %.
2) سياسة اقتصادية جديدة اهتلكت بالمخططين الرباعيين، وانخفاض الاستثمار المنتج إلى حساب الاستهلاك النهائي.
3) انخفاض نسبة القرض الدولي.
4) انخفاض الاستيراد لأجل الإنتاج.
5) انخفاض سعر العملة الوطنية في 1987 هذا ما ادى إلى عجز المؤسسات العامة بسبب خسائر تبادل العملة.

أ) الفترة 1989-1999:

جدول 4-5: تطور PIB خلال الفترة 1989-1999

السنوات	نسبة التنمية لـ إدا	السنوات	نسبة التنمية لـ إدا
1988	8.13	1995	14.44
1989	1.46	1996	0.6
1990	9.46	1997	0.2
1991	0.87	1998	-4.16
1992	-1.44	1999	11.86
1993	0.79		
1994	11.17		

المصدر: تم انجازه من خلال الجدول 4-1

هذه المرحلة تميزت بتعديلات اقتصادية وبرنامج FMI بالإضافة إلى الدين الخارجي.
الإنتاج الداخلي الخام عرف تذبذبا من حيث نسبة النمو الكلية بعض الأحيان ايجابية مثل سنة 1995 بـ 14.44% والأخرى سالبة مثل سنة 1998 بـ -4.16 % ويعود هذا لعدة أسباب:

1) انخفاض قيمة العملة في 1991 بنسبة 0.87%.
2) تحرير التجارة الخارجية لذا عرفت المؤسسات العمومية صعوبات خارجية (خاصة النسيج).
3) الشروط المالية الصعبة بسبب برامج FMI.
4) منذ سنة 1990 خدمة الديون وصلت إلى مستوى غير محتمل حوالي (9مليار دولار) من هيكلة الديون الخارجية 1994.

عموما نسبة النمو العام المتوسط للإنتاج الداخلي للخام شهد ارتفاعا محسوسا بنسبة 4.18% مقارنة للفترة 1980-1988.

1-2) العمل (التشغيل):

تحليل إمكانية العمل في السنوات 1974-1999 تبين بعض الاختلال، منها تطور هذه المتغيرة.

1-2-1) تحليل العمالة على المستوى الكلي:

جدول 4-6: تطور الخلق الصافي للشغل على المستوى الكلي

السنوات	نسبة النمو للعمالة %	السنوات	نسبة النمو للعمالة %	السنوات	نسبة النمو للعمالة %	السنوات	نسبة النمو للعمالة %
1974	-	1981	3.98	1988	1.53	1995	4.16
1975	6.22	1982	4.30	1989	1.38	1996	3.01
1976	3.07	1983	4.43	1990	1.05	1997	7.08
1977	5.40	1984	3.85	1991	1.08	1998	7.002
1978	7.92	1985	3.36	1992	1.05	1999	5.77
1979	5.70	1986	1.92	1993	1.08		
1980	4.46	1987	1.63	1994	1.2		

المصدر: تم انجازه من خلال الجدول 4-1

سيكون تحليلنا للعمالة على المستوى الكلي كالأتي:

أ) الفترة (1974-1979):

جدول 4-7: تطور الخلق الصافي للشغل 1974-1979

السنوات	1974	1975	1976	1977	1978	1979
الشغل 10^3	2296	2439	2514	2650	2860	3023
الخلق الصافي الشغل 10^3	-	143	75	136	210	163

المصدر: تم حسابه من خلال الجدول 4-1

كما هو الحال بالنسبة للناتج الداخلي للخام (PIB)، فهذه الفترة تميزت بطابع الاقتصاد الموجه المعتمد على الصناعة الثقيلة، و التي تتطلب رؤوس أموال كثيرة أكبر مما تتطلبه من اليد العاملة. كما نلاحظ فان هذه الفترة سجلت أيضا أعلى فيما يخص خلق مناصب الشغل (حوالي145الف منصب / سنة). أي بمتوسط معدل نمو سنوي 5,65% . و هذا يمكن تفسيره بـ :

1- الحاجة إلى مناصب شغل (إطارات، مسيرون، وعمال تنفيذيون) في هذه الفترة في كل القطاعات (الصناعة، الفلاحة، التربية،......الخ).

2- ارتفاع مستوى العائدات البترولية حيث يعتبر البترول المادة المصدرة الوحيدة في الجزائر.

f) الفترة (1980-1988):

جدول 4-8: تطور خلق الصافي لمناصب الشغل (1980-1988) على المستوى الإجمالي :

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
مناصب الشغل 10^3	3158	3284	3425	3577	3715	3840	3914	3978	4039
الخلق الصافي الشغل 10^3	135	126	141	152	138	125	74	64	61

المصدر: تم حسابه من خلال الجدول 4-1

في النصف الأول من هذه الفترة كان يتم خلق مناصب الشغل بوتيرة مرتفعة (المخطط الأول الخماسي 80-84) حوالي (139250 منصب/سنة)، أما في النصف الثاني من هذه الفترة فقد سجل تدهور في الوضعية المالية ناتج عن السقوط المفاجئ لأسعار البترول، وبالتالي انخفاض مستوى العائدات البترولية، مما أدى إلى انخفاض في مستوى مناصب الشغل المحققة، حوالي (108000 منصب /سنة) أضف إلى ذلك ومنذ سنة 1985 سجل هناك تقلص الواردات في المواد نصف المصففة وكذا انخفاض الاستثمارات وبالتالي تقييد سوق العمل.

أ) الفترة (1989-1999):

جدول 4-9: تطور الخلق الصافي لمناصب الشغل 1989-1999

السنوات	مناصب الشغل 10^3	الخلق الصافي الشغل 10^3	السنوات	مناصب الشغل 10^3	الخلق الصافي الشغل 10^3
1989	4.95	56	1996	4641	136
1990	4138	43	1997	4970	329
1991	4183	45	1998	5318	348
1992	4227	44	1999	5626	307
1993	4273	46			
1994	4325	52			
1995	4505	180			

المصدر: تم حسابه من خلال الجدول 4-1

يمكننا القول أن هذه الفترة هي مرحلة انتقالية نحو اقتصاد السوق خاصة يعد سقوط القطب الاشتراكي 1990، و الذي سجل قيود على المستوى الاقتصاد الكلي.

1-انخفاض العائدات بالعملة الصعبة، انخفاض معتبر وغير متوقع لأسعار البترول والتي لها انعكاس مباشر على المداخيل بالعملة الصعبة، هذه الأخيرة جزء منها يوجه للاستثمار الإنتاجي، والجزء الآخر يوجه لتسديد خدمات الديون. وهذا مما انعكس سلبا على خلق مناصب شغل حوالي (158.600منصب /سنة) خلال هذه العشرية مع تسجيل معدل نمو سنوي متوسط بـ (3,22%).

2- ثقل ديون، أين نجد بأن خدمات الديون لوحدها تحتل نسبة معتبر من عائدات التصدير وهذا مما ساهم في تقييد خلق مناصب الشغل.

3- انخفاض مستوى الواردات الناتجة عن صلابة القيود على الموارد الخارجية، و الارتفاع القوي لمعدل الصرف. الذين ساهما في تقليص مناصب الشغل المحققة.

3-1) مخزون رأس المال (ABFF) :

توجد عدة طرق لحساب هذا المجمع، من بينها الطريقة التالية:

$$k_t = (1-\delta)k_{t-1} + I_t$$

مع:

k_t : مخزون رأس المال لسنة t :

k_{t-1} :مخزون رأس المال للسنة السابقة:t-1

δ : معدل انخفاض في العملة.

I_t : استثمار في السنة t .

1-3-1) تحليل تطور (ABFF) على المستوى الإجمالي :

لدى تحليلنا لهذا المجمع لاحظنا الكثير من التذبذبات الناتجة على التذبذب على مستوى مصادر تمويل الاستثمارات بالدرجة الأولى على مستوى القيمة المضافة المحققة في قطاع المحروقات، و بالدرجة الثانية نجد اقتراض من الخارج.

جدول 4-10: تطور مخزون رأس المال 1974-1999 على المستوى الإجمالي

السنوات	معدل زيادة مخزون رأس المال %	السنوات	معدل زيادة مخزون رأس المال %	السنوات	معدل زيادة مخزون رأس المال %	السنوات	معدل زيادة مخزون رأس المال %
1974	-	1981	10.04	1988	2.86	1995	4.32
1975	-	1982	9.29	1989	3.06	1996	4.41
1976	14.04	1983	8.74	1990	2.99	1997	3.39
1977	14.60	1984	7.77	1991	2.65	1998	4.08
1978	15.75	1985	7.19	1992	2.59	1999	4.41
1979	11.95	1986	5.65	1993	2.85		
1980	10.23	1987	3.47	1994	3.54		

المصدر : تم انجازه من خلال الجدول 4-1

e) الفترة 1974-1979:

جدول 4-11: تطور مخزون رأس المال 1974-1979

السنوات	1974	1975	1976	1977	1978	1979
معدل زيادة مخزون رأس المال %	-	-	14.04	14.60	15.74	11.95

المصدر: تم انجازه من خلال الجدول رقم 4-10.

في هذه الفترة، كان الاقتصاد الموجه، و بالتالي فهو يعتمد أساسا على العائدات البترولية والصناعة الثقيلة (التي تتطلب الكثير من الرؤوس الأموال). أي ارتفاع الاستثمارات الإنتاجية، فمخزون رأس المال حقق خلالها معدل زيادة سنوي متوسط بـ (14.07).

f) الفترة (1980- 1988) :

جدول 4-12 :تطور مخزون رأس المال 1980 – 1988 على المستوى الكلي

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
معدل زيادة مخزون رأس المال %	10.23	10.04	9.29	8.74	7.77	7.19	5.65	3.47	2.86

المصدر: منجز انطلاقا من الجدول 4-10.

تتميز هذه الفترة باقتصاد غير متمركز، ونلاحظ أنه خلال المخطط الخماسي الأول، عرف مخزون رأس المال معدلات تطور عالية وبداية من سنة 1986 (انخفاض سعر البترول) بدأ انخفاض مخزون رأس المال من 7,19 سنة 1985 ، 3,47 سنة 1987، إلى 2,86 سنة 1988. ومنه معدل تطور سنوي ضعيف يقدر بـ (6,85%) مقارنة بالفترة السابقة نظرا لـ :

1- هبوط أسعار البترول (1986)، قدر معدل تزايد مخزون رأس المال بحوالي (5,65%).

2- إتباع سياسة جديدة تهدف إلى تقليص الاستثمار المنتج و زيادة الاستهلاك النهائي.

3- تخفيض الاستيراد الموجه للجهاز الإنتاجي.

4- زيادة أسعار الفائدة العالمية.

انخفاض سعر صرف الدينار ابتدءا من 1987، مما ساهم زيادة عجز المؤسسات العمومية بسبب خسائر الصرف.

ت) الفترة 1989 – 1999 :

جدول 4-13 :تطور مخزون رأس المال 1989 – 1999 على المستوى الكلي

السنوات	معدل زيادة مخزون رأس المال %	السنوات	معدل زيادة مخزون رأس المال %
1989	3.06	1996	4.41
1990	2.99	1997	3.39
1991	2.65	1998	4.08
1992	2.59	1999	4.41
1993	2.85		
1994	3.54		

المصدر: منجز انطلاقا من الجدول 4-10.

تتسم هذه الفترة بالإصلاحات الاقتصادية التي طبقتها الجزائر، إضافة إلى عبء الديون الخارجية. لقد عرف مخزون رأس المال ثباتا وحقق معدل نمو سنوي متوسط قدر بـ (3,52%)، ومقارنة بالفترة (80 -88) نلاحظ انخفاضا كبيرا للمعدل في الفترتين نفس الشيء في حالة مقارنة الفترة (89 -99) بالفترة (74 -79) وهذا راجع أساسا إلى انخفاض نسبة الاستثمار من 50% سنة 1979 إلى 29,4 سنة 1989 ثم إلى 20,8% سنة 1994 ، إضافة إلى تخفيض الميزانيات الحكومية بسبب برامج إلى FMI التي أبرمتها الحكومة مع الصندوق النقد الدولي، و زيادة قيمة خدمة الديون التي وصلت إلى حدود لتحتمل (9 مليار دولار أمريكي).

2) دالة الإنتاج كوب - دوغلاس على المستوى الكلي للفترة 1970 - 2000:

في سنة 1928 ، قام الاقتصاديان كوب و دوغلاس بنشر مقال[1] يعرضان فيه أول تشكيل لمجموع معين. الدالة الثانية تبين الوجه العام لدالة الإنتاج لكوب (CD) تحت شكلها التحليلي، أين يمثل K و L عوامل الإنتاج رأس المال و العمل (اليد العاملة).**t** يمثل الزمن، A عامل تزايد مستقل و Y_t يمثل مستوى الإنتاج .

$$Y_T = AL_t^{\alpha} K_t^{\beta} \text{ ....1}$$

حيث :

Y_t : الإنتاج الملاحظ في السنة t.

A: معامل (تطور مستقل).

K_t : مخزون رأس المال في السنة t.

L_t : عدد العمال في السنة t.

α : مرونة العمل $0 \le \alpha \le 1$

β : مرونة رأس المال $0 \le \beta \le 1$ و $\beta = 1 - \alpha$

يمكن كتابة هذه الدالة على الشكل اللوغاريتمي التالي:

$$\log Y_t = \log A + \alpha \log L + \beta \log K_t \text{ ....2}$$

تتميز هذه الدالة بأنها متجانسة من ، الدرجة $(\alpha + \beta)$، وبفرض أن $1 = \alpha + \beta$ (تباع مردود الغلة) وبالتالي نستطيع أن نصل إلى:

$$\log\left[{Y_t}/{K_t}\right] = \log A + \alpha \log\left[{L_t}/{K_t}\right] \text{ ....3}$$

هنا يجب أن نعرف معنى تباع الغلة Þ

إن دالة الإنتاج CD دالة متجانسة من الدرجة (α)، يعني هذا انه إذا قمنا بمضاعفة معاملات الإنتاج بمعامل (t) فان المستوى الجديد للإنتاج يكون:

$$Q^* = A(tL)^{\alpha}(tK)^{\beta}$$

$$Q^* = At^{\alpha} L^{\alpha} t^{\beta} K^{\beta}$$

$$Q^* = At^{\alpha+\beta} L^{\alpha} K^{\beta} + t^{\alpha+\beta} AL^{\alpha} K^{\beta}$$

[1] Cobb. C.Wand P.H Douglas (1928), “a theory of production”. American Economic Review.

$Q^* = t^{\alpha+\beta}Q$ أين $\left(Q = AL^{\alpha}K^{\beta}\right)$

نضع: $Qt^{\alpha} = Q^* \Leftarrow a = \alpha + \beta$

- إذا كان a>1 فان مردود الغلة متزايد.
- إذا كان a=1 فان مردود الغلة ثابت.
- إذا كان a<1 فان مردود الغلة متناقص.

تمثل A: مرونة الإنتاج بالنسبة إلى معلم المعرف بمجموع المرونات الجزئية للإنتـاج فـي المعادلة (3) نجاعة رأس المال $\left[Y_t / K_t \right]$ في التكنولوجيا مكتوبة على شكل دالة خطية لكثافة اليد العاملة لكل وحدة من رأس المال. بمعنى انه إذا كان $\alpha > 0$، فان إنتاج وحدة واحدة من رأس المال يكون اكبر عندما تزيد كمية اليد العاملة المستعملة في هـذه الوحـدة مـن رأس المال. ذلك أن الإنتاج الحدي لليد العاملة $\left[\alpha L_t / K_t \right]$ دائما موجب في هذه الدالة.

بالتالي فانه يمكن كتابة مرونة الاستبدال على الشكل:

$$Q = \alpha \log\left(Y_t / K_t \right) \Big/ \delta \log\left(P_L / K_K \right) \quad ....4$$

2-1) دراسة أولية لمتغيرات النموذج:

تعتبر هذه المرحلة جد هامة في تحديد جودة النموذج، وتعتمد أساسا على النظرية الاقتصادية و كذا على الاختبارات الإحصائية، والاعتماد على هذه الأخيرة فقط قد يؤدي إلى نتائج جيدة على المستوى الإحصائي، ولكنها خاطئة تماما في التفسير الاقتصادي، ولهذا يجب التوفيق بين الطريقتين من أجل الوصول إلى نتائج جيدة.

و من خلال دراستنا لظاهرة الشغل و البطالة، حاولنا وضع بعض المتغيرات والتي رأيناها أكثر تفسيرا لهذه الظاهرة.

ولقد تطرقنا من قبل، إلى فرضية أن الطلب على الشغل في الجزائر هو دائما أكبر من عرضه ولذا، فإننا سنعتمد في تحليلنا على محددات عرض الشغل والتي يعبر عنها رياضيا بدالة كوب دوقلاس أين نجد المتغيرات التالية:

ABFF : التراكم الخام للأموال الثابتة

PIB : الناتج الداخلي الخام

EMP : التشغيل

Tr : التطور التقني

لقد لاقينا صعوبات كبيرة في جمع المعطيات الخاصة بهذه المتغيرات، خاصة وأنها كانت متباينة من مصدر لآخر، إلى جانب عدم توفر معطيات فصلية لأغلبية المتغيرات، هذا ما يجعل السلسلة الزمنية قصيرة، وقد خصت معطيات سنوية (**1970-2000**) وهذا سوف يؤثر على النتائج المحصل عليها ولهذا السبب اضطررنا إلى التخلي عن جملة من الظواهر التي قد تعطي أكثر تفسير لأسباب التشغيل والبطالة مثل النفقات العمومية، النمو الديمغرافي، حجم الاستثمارات، المستوى التأهيلي، الأجور،...) إلى جانب متغيرات كيفية يصعب قياس أثرها مثل: إعاقة الجهاز الإداري، سوء التنظيم، انعدام الكفاءة، إلى جانب العوامل الاجتماعية النفسية (قلة الميول للعمل، العادات والتقاليد،...) والتي تؤثر بشكل كبير في تحديد مستوى البطالة، ويبقى مشكل جمع المعطيات من أصعب المهام التي يواجهها القياسي الاقتصادي الجزائري.

ملاحظة:

تجدر بنا الإشارة إلى أن كيفية حساب مؤشر أسعار الاستهلاك في بلادنا يعتمد على أسس يستوجب النظر فيها:

الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك:

هو تجريد مبني بصفة ملخصة، انطلاقا من عناصر مجموعة سلعية. فالنسبة بين حالتين لكمية قابلة للتغيير تمثل رقما قياسيا رياضيا، نعبر عنه كالآتي: $I_{i/1} = \frac{G_i}{G_1}$

الحالة G_1 تسمى حالة الأساس.

- الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك يحسب حسب قانون ***LASPEYRE*** (المتوسط الحسابي المرجح للأرقام القياسية الأولية للأسعار)، كالتالي:

(***Moyenne Arithmétique Pondérée D'Indice De Prix Elémentaire***)

$$I_{t/t_0} = \sum_i \left(\frac{w_i}{\sum_i w_i} \right) \left(\frac{p_i^t}{p_i^{t_0}} \right)$$

حيث:

I_{t/t_0} : الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك، في السنة t بالنسبة لسنة الأساس t_0

w_i : وزن المجموعة السلعية i

p_i^t : السعر الجاري المتوسط في السنة t للمجموعة السلعية i

$p_i^{t_0}$: السعر المتوسط لسنة الأساس t_0 للمجموعة السلعية i

إن مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر يحسب على أساس نمط الاستهلاك لمدينة الجزائر فقط، وهذا ما تكون نتائجه جد متحيزة خاصة و أن كل منطقة لها خصوصياتها من حيث الاستهلاك و لهذا من الأفضل تقسيم الجزائر إلى مناطق، وأخذ عينة من الولايات تمثل نمط الاستهلاك، لكل العائلات الجزائرية. إلى جانب أخذ سنة **1989** كسنة قاعدية لحساب مؤشر سعر الاستهلاك، و في الواقع نجد أن نمط الاستهلاك يتغير من فترة إلى أخرى وهذا حسب عدة متغيرات (العرض، الدخل، حجم العائلة، الذوق، ...الخ) فلو تفحصنا سلة العائلة

لسنة 1999 لوجدناها تختلف كثيرا عما كانت عليه في سنة 1989، بالرغم من كل هذه العراقيل و النقائص، سوف نحاول تطبيق تقنية شعاع الانحدار الذاتي و بكل تحفظ، والنتائج التي سوف نتحصل عليها ستكون حسب المعطيات المستعملة.

2-1-1) دراسة استقرارية المتغيرات:

بما أن الهدف من هذه النمذجة الهيكلية هو تحديد العلاقة رياضيا بين المتغيرات المدروسة و بالتالي التنبؤ بالقيم المستقبلية خاصة لمستويات التشغيل، فإنه يستحسن دراسة إستقرارية هذه السلاسل عبر الزمن لتحديد مسارها و الحصول على نتائج أفضل و أقرب إلى الواقع.

أ- اختبار الجذر الأحادي:

تعتبر اختبارات ***Dickey-Fuller*** جد هامة في تحديد مدى استقرارية المتغيرات وتعتمد هذه الاختبارات على ثلاثة نماذج:

نموذج انحدار ذاتي $AR(1)$ $\qquad (1) \;:\; X_t = \varphi_1 X_{t-1} + \varepsilon_t$

نموذج $AR(1)$ مع وجود ثابت $\qquad (2) \;:\; X_t = \varphi_1 X_{t-1} + C + \varepsilon_t$

نموذج $AR(2)$ بوجود ثابت و مركبة اتجاه عام $\qquad (3) \;:\; X_t = \varphi_1 X_{t-1} + bt + C + \varepsilon_t$

و يتم اختبار الفرضية: $H_0 \;;\; \varphi_1 = 1$

ويعني هذا وجود جذر أحادى و بالتالي السلسلة غير مستقرة و هذا بالنسبة لجميع النماذج:

بالنسبة للنموذج (3): إذا تم قبول H_1 $(\phi_1 < 1)$ و كان $\hat{b}$ يختلف معنويا عن الصفر، فإن المسار يحتوي على مركبة اتجاه عام، ويمكن جعل هذا النموذج مستقرا، وذلك بحساب البواقي بالنسبة لمركبة الاتجاه العام المقدرة بالمربعات الصغرى $(\hat{b}t + c)$ وهذا إذا كانت المركبة ذات شكل خطي، أما إذا كانت على شكل أسى فيجب إجراء تحويلا لوغاريتميا.

وقد وضع ***Dickey-Fuller*** قيما مجدولة لهذا الاختبار و الذي يعتمد أساسا على القيمة $(\varphi_1 - 1)$ عوضا عن φ_1 وهذا بالحفاظ على نفس مبدأ الاختبار أي: $H_0 \;:\; \varphi_1 - 1 = 0$

بحيث يتم كتابة النموذج (1) كما يلي :

$$X_t - X_{t-1} = \varphi_1 X_{t-1} - X_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$\Delta X_t = (\varphi_1 - 1) X_{t-1} + \varepsilon_t$$

و نفس الشيء، بالنسبة للنموذج (2) و(3).

وبالتالي يتم تقدير النماذج الثلاثة بواسطة المربعات الصغرى، ثم نحسب الاحصاءة: $t_{\hat{\varphi}1} = \frac{\hat{\varphi}_1}{\delta_{\hat{\varphi}}}$ و نقارن بالقيم المجدولة (***DF***) .

إذا كانت $t < t_{\hat{\varphi}1}$ المجدولة نقبل ***H₀*** أي هناك جذر أحادى و بالتالي السلسلة غير مستقرة

f) اختبار *ADF* :

في الاختبار السابق (***DF***) يفترض أن ε_t تشويشا ابيضا، في حين هناك إمكانية وجود ارتباط بين الأخطاء العشوائية، و لهذا تم تطوير هذا الاختبار سنة **1981** فأصبح يسمى بـ ***ADF*** (***Augmented Dickey-Fuller***)، وهو يطبق بنفس طريقة اختبار ***DF*** و لكن على النماذج التالية:

$$(4) \quad : \quad \Delta X_t = \zeta X_{t-1} + \sum_{j=2}^{p} \varphi_j \Delta X_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

$$(5) \quad : \quad \Delta X_t = \zeta X_{t-1} + \sum_{j=2}^{p} \varphi_j \Delta X_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$$

$$(6) \quad : \quad \Delta X_t = \zeta X_{t-1} + \sum_{j=2}^{p} \varphi_j \Delta X_{t-j+1} + bt + c + \varepsilon_t$$

و تحدد قيمة التأخير ***P*** باستعمال معيار ***Aic*** أو ***big***, ***Shw*** ... ويتم هنا اختبار معنوية المعامل ***P***.

جـ) تطبيق اختبار الجذر الأحادي على متغيرات النموذج:

من أجل معرفة استقرارية السلاسل قمنا بتطبيق اختبار ***ADF*** لكل متغيرة على حدى، وهذا باستعمال درجة التأخير ***P*** باستعمال معيار***Aic*** و بالاعتماد على النماذج الثلاثة مع اختبار معنوية المعالم (b, c) لمعرفة النموذج المناسب.

استنتجنا أن كل المتغيرات غير مستقرة وهذا لأن قيمة ***ADF*** المحسوبة أكبر من المجدولة عند مستويات معنوية **90%**; **99%** ; **95%** .

سوف نقوم إذن بدراسة نموذج دالة كوب دوقلاص حيث :

LPIBC : لوغاريتم الناتج الداخلي الخام المثبت بمؤشر أسعار الاستهلاك

LABFFC : لوغاريتم التراكم الإجمالي لرأس المال الثابت والمثبت بمؤشر أسعار الاستهلاك

LEMP : لوغاريتم التشغيل

و بعد إجراء نفس الاختبار على الفروقات من الدرجة الأولى تحصلنا على النتائج التالية:

(1) السلسلة ***Dlemp*** : ***Dlemp= Lemp- Lemp***(-1)

الجدول :(4-14)

اختبار *ADF*	النموذج (1)	النموذج (2)	النموذج (3)
T.student	-7,13	-5,81	-5,73
القيم المجدولة معنوية 5%	-1,62	-2,62	-3,22
T_{Trend}	-	-	-0,44

من خلال نتائج هذا الجدول يمكن استخلاص أن قيم $t_{\varphi 1}$ هي أصغر من القيم المجدولة في مستوى معنوية 95% . إذن نتائج اختبار ***ADF*** تقودنا إلى رفض فرضية H_0 أي وجود جذر أحادي، بالإضافة إلى أن $|T_{Trend}|=0,44<1,96$ حيث : معامل النزعة يؤول إلى الصفر و بالتالي فإنه لا يوجد أية نزعة بهذه السلسلة.

(2) السلسلة *DlPibc* : *Pibc=Pib/Ip*

DlPibc=lPibc-lPibc(-1)

الجدول :(4-15)

اختبار *ADF*	النموذج (1)	النموذج (2)	النموذج (3)
T.student	-2,59	-2,71	-3,44
القيم المجدولة معنوية 5%	-1,62	-2,62	-3,22
T_{Trend}	-	-	-0,01

ǰəȦǪφ ɈǽǕÛ **95%** ǦΛζȺȞɳ ʔζǪÊɳ Ž ǦöşǼŎä ɰǼŐöä ȸɳ Ȁȣȍä ɄŁ $\hat{\varphi}_1$: ɰǼę ɈȦz ǰəȦǪȺöä ȻǾŁ ǢÊǵ

ázDZş ȳǼȝ ƚȞΛ äǾŁş $|T_{Trend}|=0,01<1,96$ Ɉĺ Ȧȶõ .ʔåȦǵĺ óǾDZ ázDZş ǦɆȉȀz Ȑzó Бǖ ázŐǩ ***ADF*** óȦǦǪǹä

.ǦŸÊŸÊöä ȻǾŏ ǦȝȂφ

(3) السلسلة ***DlABFFC : ABFF=ABFF/Ip***

***DlABFFC=DlABFFC-DLABFFC*(-1)**

الجدول :(4-16)

اختبار *ADF*	النموذج (1)	النموذج (2)	النموذج (3)
T.student	-6,50	-2,81	-3,23
القيم المجدولة معنوية 5%	-1,62	-2,62	-3,13
T_{Trend}	-	-	-1,32

نستنتج من خلال هذا الجدول عدم وجود جذر أحادى بالإضافة إلى انعدام النزعة بهذه السلسلة.

2-2) تقدير النموذج:

بعد دراسة إستقرارية السلاسل، جاءت مرحلة تقدير و إختيار أحسن النماذج، إذ يمكن هنا إستعمال النمذجة الكلاسيكية أو منهجية أشعة الإنحدار الذاتي (VAR) [(1)] فكانت النتائج الخاصة بأجود نموذج حسب طريقة النمذجة الكلاسيكية كالآتي(وذلك بعد إستعمال كل التوفيقات الممكنة بين متغيرات الدراسة) :

$$LEmp = c(1)+ c(2)*DLPibc(-1) + c(3)* DLABFFC + c(4)* DLEmp(-1)$$

وتقدير هذا النموذج كان كالتالي:

$$LEmp = 12005 + 0.15*DLPibc(-1) + 0.39* DLABFFC + 0.23* DLEmp(-1) \qquad (R^2=0,91)$$

بإستعمال برنامج EVIEWS و بتطبيق القوانين الرياضية المشار إليها في المبحث الأول لهذا الفصل على النتائج التالية:

من خلال قيمة معامل التحديد (في النموذج أعلاه) نلاحظ أن التشغيل مشروح بصفة جيدة عن طريق مشاهداته السابقة و ماضي المتغيرات الأخرى كما أن احصاءة اختبار ***LM*** و بالنظر إلى وجود متغيرات مؤخرة في الزمن تدل على عدم وجود ارتباط الأخطاء وهذا ما يدل على جودة النموذج عموما.

بالإضافة إلى أن الاختبارات الإحصائية على معلمات النموذج أثبتت صحة العلاقة و قبولها من الجانب الإحصائي. ضف إلى ذلك فإن نتائج تقدير هذا النموذج لا تتنافى و النظرية الإقتصادية خاصة بالنظر إلى قيم المرونات المتحصل عليها من خلال النموذج ، و بالتالي فإن النموذج هو مقبول كذلك من الجانب الإقتصادي للظاهرة المدروسة.

(1) بوبكر بن العائب، التشغيل و البطالة في الجزائر، منهجية VAR رسالة ماجستير، م ع إ، الجزائر **2003**

3-2) مرحلة التنبؤ:

بعد قيامنا بتقدير النموذج سوف نحاول التنبؤ لقيم التشغيل عن طريق قيمة ثم بواسطة مجال ثقة.

أ) التنبؤ النقطي:

لايجاد القيمة التنبؤية لقيمة التشغيل للسنة الأولى 2001 نعوض في المعادلة المقدرة كالاتي:

$$LEmp_{2001}= 0.013 + 0.15*DLPibc_{2000} + 0.39* DLABFFC_{2001} + 0.23* DLEmp_{2000}$$

فنجد :

$$Lemp_{2001}= 15.6$$

وللحصول على قيمة التشغيل لسنة **2001** نقوم بالتحويل الأسي فنتحصل على:

$$Emp_{2001}= 5956538.013 \approx 5956538$$

أي ما يقارب ستة ملايين مشتغل وهو ما تم تسجيله خلال هذه السنة 2001: 6055002 مشغل و ذلك حسب معطيات الديوان الوطني للاحصائيات، ذلك يعني أن نتائج التنبؤ لا تبتعد كثيرا عن ما هو في الواقع.

ب) التنبؤ بمجال الثقة:

كما ذكرنا سابقا فإن مجال الثقة يعتمد على تباين خطأ التنبؤ والذي يعطى بالصيغة:

$$\Omega_e(h)=\Omega_e+M_1\Omega_e(M_1)'+.....+M_{h-1}\Omega_e(M_{h-1})'$$

حيث :

$$M_i = \sum_{j=1}^{Min(p,I)} \tilde{A}_j M_{i-j} \quad , \quad j = 1,2,...., \quad M_0 = I$$

ويقرأ تباين الخطأ لكل متغيرة على القطر الأول للمصفوفة $\Omega_e(h)$ ويكون بذلك مجال التنبؤ كمايلي:

$$\hat{X}(h) \pm T_{\alpha/2} . \hat{\delta}(h)$$

ومن أجل الفترة الأولى h=1 فإن:

$$\Omega_e(1) = \Omega_e$$

وبالنسبة للمتغيرة ***Lemp*** فان تباينها $\hat{\delta}^2 = (0.008)^2$ و مجال الثقة يكون:

$$Lemp \in \left[15.6 - 1,96 \times 0.008 \quad , \quad 15.6 + 1,96 \times 0.008\right]$$

$$Lemp \in [15.58432 \ , \ 15.61568]$$

$$Emp \in [5\ 863\ 867 \ , \ 6\ 050\ 672]$$

و من أجل حساب مستويات التشغيل للسنوات الأخرى 2002، 2003، 2004 .... فإننا نستعمل نفس الطريقة لحسابها مغيرين في ذلك فقط قيمة h.

إن النتائج المتحصل عليها من خلال عملية التنبؤ التي قمنا بها، تعكس حقيقة معدلات التشغيل في الجزائر و قيمها لا تتباعد عن ما هو محصى في الواقع، كما أشرنا لذلك سابقا.

لقد أثبتت نتائج التنبؤ أن مستوى التشغيل المتوقع لم يرتفع كثيرا مقارنة بالسنوات الماضية، و هذا راجع إلى انخفاض الطلب و ضعف الإنتاجية. كما أن السياسة الاقتصادية المتبناة لا تعكس الجهد الكبير و الرغبة الحقيقية في امتصاص البطالة، لأنها لا تقوم على أسس مدروسة تسمح بالتطلع إلى النتائج المستقبلية لهذه السياسة.

كما أنه و في ظل الاقتصاد الجزائري يوجد عدة عوامل تؤثر (سلبا أو إيجابا) حسب استغلالها، في تحديد مستوى التشغيل والبطالة، كالتضخم بشتى أنواعه:

- عن طريق الطلب،
- عن طريق الأسعار،
- عن طريق التكاليف....الخ.

أو هناك ما تطرقنا له في دراستنا هذه، وهو المستوى الإنتاجي إذ يوجد طريقتين لرفع الإنتاج: رفعه عن طريق التنمية الاقتصادية أو عن طريق التطور الإقتصادي

فالتنمية الاقتصادية تتمثل في تنظيم الاقتصاد والاستعمال الأمثل للموارد الموجودة في المجتمع، نذكر على سبيل المثال:

- ❖ رفع إنتاجية العمل والتوفيق بين المناصب الشاغرة واليد العاملة الموجودة (تقليص البطالة الهيكلية) عن طريق سياسات التكوين والتأهيل الملائمة
- ❖ رفع إنتاجية رأس المال عن طريق التكنولوجيات العالية

- النشر السريع والكافي للمعلومات المتعلقة بمناصب الشغل الموجودة (تقليص البطالة الاحتكاكية)، و هذا عن طريق إعادة النظر في نظام المعلومات الخاص بالشغل، و كذا بلورته بما يوافق متطلبات سوق العمل في الجزائر
- التشجيع الضريبي بخفض الضرائب، وزيادة المشروعات العامة، وبذلك يرتفع الطلب الكلي فمن ثم العرض الكلي
- تسهيل حركة اليد العاملة ورأس المال
- التنمية المحلية
- أما الحلول للبطالة الموسمية فتتمثل في تحديد الإنتاج على طول السنة و البحث عن التكنولوجيا المناسبة التي تسمح بهذا التنفيذ

إن التطور الاقتصادي يتمثل في رفع كميات عناصر الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية. كما أن توفير عنصر العمل ليس بمشكل، مادام موجود بكميات إضافية، إذن فالمشكل الوحيد هو جلب رأس المال عن طريق تخصيص ميزانيات إضافية، والقروض، وتشجيع الاستثمارات الخاصة بهدف توفير مناصب شغل جديدة.

كما أن التحكم في الديمغرافيا يلعب دورا هاما، فهناك طرق مختلفة للتحكم فيها من بينها تنظيم الولادات، العزل التقليدي أو الحديث، كما يوجد وسائل طبية حديثة لتقليص معدل الولادات..الخ.

إن تقليص معدل البطالة عن طريق الزيادة في الإنتاج يعتبر الحل الأساسي (السياسات الهيكلية التشغيل). و الحل عن طريق التضخم يكون على حساب مستوى معيشة السكان. أما الحل الثالث المقترح في المدى الطويل فهو تقليص معدل الولادة، إلا أن نتائجه الإيجابية تتطلب وقتا طويلا.

بقي لنا أن نشير في الأخير إلى أن تقليص البطالة يتم عن طريق تطبيق أحد الحلول سالفة الذكر أو دمجها معا بإتقان.

خلاصة الفصل:

قمنا في هذا الفصل بتطبيق تقنية النمذجة الهيكلية من أجل التنبؤ لمستوى التشغيل وهذا بعد اختيارنا لأهم المتغيرات التي تساعد في تفسير هذه الظاهرة المعقدة في الجزائر، والتي تمثلت في مركبات دالة كوب دوقلاص (محددات عرض الشغل): الناتج الداخلي الخام، التراكم الإجمالي لرأس المال الثابت.

لقد كانت نتائج التقدير مقبولة على العموم، وهذا ما أثبتته الاختبارات الإحصائية، كما لاحظنا أن مستوى التشغيل المتوقع لم يرتفع كثيرا مقارنة بالسنوات الماضية وهذا راجع إلى انخفاض الطلب من جهة إلى جانب صلابة العرض وضعف الإنتاجية من جهة أخرى ، و كذلك إلى ما كان من أثر الإصلاحات الإقتصادية على العمالة ؛ إذ أن عملية تسريح العمال التي فرضتها الدولة على المؤسسات العمومية أدت إلى تراجع سياسة محاربة البطالة و الرفع من مستويات التشغيل بالجزائر.

خاتمة:

إن تسيير القطاع العمومي في الجزائر، اعتمد في بادىء الأمر على سياسة التخطيط المركزي التي انتهجتها السلطات العمومية منذ الاستقلال، لهذا فقد أبرز فشله في جميع المجالات، بالتالي بدأت الدولة في التفكير في إعطاء روح و حيوية للإرادة التي نتجت آنذاك من أجل تنمية قدرات و كفاءات المسيرين في القطاع العمومي، الذي كان يعتمد بالدرجة الكبيرة على العوائد المحققة من البترول.

ولهذا انتهجت الدولة سياسة الاصلاحات من أجل العمل على التطبيق الفعلي لتقوية روح الارادة والمبادرة لدى الأفراد، و تم هذا من خلال إعادة الهيكلة العضوية و المالية للمؤسسات العمومية الاقتصادية أي تقسيمها الى مؤسسات فرعية من أجل التخفيف من عبء الدولة أي تغيير دورها من دور الدولة المسيرة الى الدولة المراقبة لكن هذه الفكرة لم تحقق النجاح المرغوب فيه، مما أدى بالدولة إلى السير في نهج جديد يتمثل في إعطاء المؤسسات العمومية الاستقلالية من أجل دعم قدرات الأفراد وتشجيع مبادراتهم، إلا أنها باءت بالفشل، ذلك أن الدولة لم تعمل على التطبيق الميداني لهذه الاصلاحات، مما شكل عائقا في الوصول الى الأهداف المبتغاة.

ولأجل النهوض أكثر بالاقتصاد الجزائري ومسايرة التطور الدولي وجعل تسيير القطاع العمومي أكثر عقلانية، عملت الحكومة الجزائرية على انشاء صناديق المساهمة، لكنه سرعان ما وقعت المؤسسة من جديد في مشكل مركزية التسيير، مما استدعى ضرورة تغيير هذا النظام وحله، واستبداله بنظام الشركات القابضة العمومية حسب برنامج التعديل الهيكلي.

لكن الفشل يبقى دائما هو المسيطر على هذه الإصلاحات، مما إستلزم على الدولة إعادة النظر من جديد في سياستها من أجل تغييرها و جعلها أكثر فعالية وعقلانية، و من هذا ظهر ما يعرف بالقطاع الخاص أو خوصصة القطاع العام هذا المنظور تعددت مفاهيمه وتنوعت حسب طبيعة كل نشاط وكل مؤسسة عمومية تريد تطبيق هذا النظام.

وقد أتضح جليا على أنه نظام يعمل على تحسين طرق التسيير و جعلها أكثر فعالية وديناميكية، والعمل على الاهتمام بتنمية قدرات الأفراد و تطوير كفاءاتهم المهنية.

إلا أنه بالرغم من التغيرات والتحولات من نظام الى آخر، ومدى ما بلغته من تطور والتقدم، فقد جلبت نتائج سلبية عديدة، وهذا ما بات واضحا في الجانب الإجتماعي، حيث ظهرت عدة نتائج أثرت على العمال مثل : تسريح العمال - التقاعد المبكر- تخفيض الأجور – تدهور المستوى المعيشي.

وفي هذا الاطار، عملت الدولة جاهدة على التخفيف من حدة هذه النتائج بإتباع مختلف الإجراءات والقوانين منها : - نظام الدعم الإجتماعي – إصلاح سوق العمل – الشبكة الاجتماعية و ما الى غير هذا.

2- نتائج البحث و الدراسة :

من خلال بحثنا توصلنا الى بعض النتائج الموجودة في الواقع الإقتصادي الجزائري وسنوجزها فيما يلي :

❋ فشل السياسات والإستراتيجيات المطبقة في تسيير القطاع العمومي الاقتصادي.- نظرا لتدهور الأوضاع في المؤسسات العمومية الإقتصادية لكونها تمثل وسائل معتبرة لتنمية مشاريعها كان من الضروري إيجاد أسباب هذا التدهور ومن ثمة العمل على تأهيل القطاع العمومي عن طريق إحلال آليات و استراتيجيات تساهم في تقوية نمو المؤسسات العمومية و تطويرها.

❋ التشريع و التنظيم الجزائري بحكم الأنظمة السياسية التي مر بها، يتميز بنوع من الثبات فيما يخص الاستثمار و أيضا بسبب تدهور الوضعية الأمنية، فقد كانت الجزائر آخر الدول المغاربية التي فتحت أبواب الاستثمار فقد تم إنشاء وكالة ترقية الاستثمار (APSI) سنة 1995 لكن و مع دعم الإصلاحات فقد بدأت هذه القوانين تتجه نحو الإستقرار و بدأ التفكير في الشراكة الأجنبية.

تتحمل المؤسسات أعباء اجتماعية ضخمة على حساب تطورها و توسعها مثل :

❋ الخدمات المجانية – فائض التوظيف...الخ، بالاضافة الى وجود صعوبات في طرق التسيير تعود الى ايديولوجية المسيرين و ثقافتهم و نقص خبراتهم و كفاءاتهم.

❋ الإصلاحات التي مرت بها المؤسسات العمومية الاقتصادية، و كل مراحلها تشهد دائما التصادم مع مفهوم البيروقراطية، كما شهدت أيضا عدم التطبيق الفعلي لهذه القوانين في الميدان العملي.

3- **التوصيات** : نظرا لإشاعة الموضوع وتعقده والصعوبات التي واجهتنا خاصة فيما يتعلق بطبيعة المعطيات كونها غير متوفرة بشكل ثابت ومتوافق، يمكن حصر بعض الآفاق التي تطمح اليها المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية من خلال تطبيق الاصلاحات الاقتصادية وهذا لجعلها قادرة على القيام بواجباتها ونشاطاتها وتحقيق النتائج المرغوب فيها في إطار ظروف اقتصادية جديدة، والعمل على توسيع نشاطاتها واستثماراتها وهذا لدعم تسديد ديونها وإحتياطاتها من العملة الصعبة.

4- **آفاق البحث** : نأمل من بحثنا هذا قد فتحنا بابا لدراسات أخرى كتناول الاصلاحات الاقتصادية التي عرفتها المؤسسات العمومية الجزائرية من زاوية أخرى كدراسة أثر الاصلاحات الاقتصادية على احدى الجوانب الهامة للتسيير وهو التسويق أو صدى الاصلاحات على الجانب الثقافي للمؤسسة العمومية... .

قائمة المراجع

الكتب

باللغة العربية:

1. أحمد هني، دروس في التحليل الاقتصادي الكلي، د م ج، الجزائر، **1993**
2. بول.أ. ساموبليسن، توزيع الدخل ومكافأة عوامل الإنتاج، نقله إلى العربية الدكتور مصطفى موفق د م ج، **1993**
3. بول .أ. ساموبليسن، توزيع الدخل ومكافأة عوامل الإنتاج، نقله إلى العربية الدكتور مصطفى موفق د م ج، **1993**
4. حسين عمر، التطور الاقتصادي، دار الفكر العربي، القاهرة، **1988**
5. راشد البراوي، الموسوعة الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت، **1971**
6. رشيد بن الذيب – نادية شطاب عباس، اقتصاد جزئي" نظرية وتمارين"، د م ج، الجزائر، **1994**
7. سعيد النجار، تاريخ الفكر الاقتصادي من التجاريين إلى نهاية التقليديين، دار النهضة العربية بيروت، **1983**
8. ضياء مجيد الموسوي، اقتصاد العمل في الفقه الإسلامي، د م ج، الجزائر، **1992**
9. ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية، "التحليل الاقتصادي الكلي"، د م ج، الجزائر، **1992**
10. عبد العزيز فهمي هيكل، أساليب التحليل الإقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت، **1986**
11. عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والاحصائية، دار النهضة العربية، بيروت، **1990**
12. عصام عزيز شريف، مقدمة في القياس الاقتصادي، د م ج، الجزائر، ط2، **1981**
13. عمرو محي الدين- عبد الرحمن يسري أحمد، مبادئ علم الاقتصاد دار النهضة العربية، بيروت، **1974**
14. فروخي جمال، نظرية الاقتصاد القياسي، د م ج، الجزائر، **1992**

15. مولود حشمان، نماذج و تقنيات التنبؤ قصير المدى، ديوان المطبوعات الجامعية، **1998**

16. محمد الشريف إلمان، التحليل الاقتصادي الكلي، مطبوعة جامعية، مكتبة معهد العلوم الاقتصادية، الجزائر، **1982**

17. محمد الشريف إلمان، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، منشورات برقي، الجزائر، **1994**

18. وجيه عبد الرسول العلى، الانتاجية " مفهومها، قياسها، العوامل المؤثرة فيها" دار الطليعة بيروت، **1983**

19. محمود سحنون، البطالة وسياسة التشغيل في المنهج الإسلامي، ملتقى الفكر الإسلامي الرابع والعشرون، **1990**

باللغة الأجنبية:

- ***Ali Kouaouci****, Eléments d'analyse démographique, OPU, Alger, 1994.*
- ***Bourbonnais.R****. "Econométrie" , Dunod, Paris, 1998.*
- ***Bresson G.pirotte A****. Econométrie des séries temporelles, PUF, Paris, 1995.*
- ***Christian labrousse****, statistique "Exercices corrigés avec rappels de cours " Tome I, 4eme édition, Dunod, Paris, 1982.*
- ***Christian labrousse****, statistique "Exercices corrigés avec rappels de cours " Tome II, 4eme édition, Dunod, Paris, 1982.*
- ***Christian labrousse****, statistique "Exercices corrigés avec rappels de cours " Tome III, 4eme édition, Dunod, Paris, 1982.*
- ***Christian la brousse****, Introduction à l'économétrie, 4eme édition, Dunod, Paris, 1980.*
- ***Dominikh Salvatore****, Micro économie, série Shaume, 5ème tirage 1982.*
- ***Dumenil .G****, "Marx et Keynes Face à la crise" Economica, 2ème Edition, 1981.*
- ***E- Malinvand****, Méthodes des statistiques de l'économétrie, Dunod, Paris, 1981.*
- ***E- Malinvand****, Réexamen de la théorie du Chômage, calmam-lévy paris, 1980.*
- ***Eugène A. dicilio****, Macro-Economie "théorie et application Goetan Morin, Canada 1981,P147.*
- ***Fuller. W****, "Introduction to statistical time series", Wiley, N.W, 1976.*
- ***Gillles Gauthier et François Leroux****, Micro économie "théorie et application", Goeton Morin, canada, 1981, P147.*
- ***Gourieronx C.A. Monfort*** *"séries temporelle, et modèles dynamiques" Economica, 1990.*
- ***Jean – Mill cousineau****, Economie du travail, Gaetan morin, canada, 1981.p31.*

- ***Jesus Ibbarola et Nicalas pasquarelli**, Nouveau dictionnaire économique et social, Edition sociales, Paris 1981.*
- ***Kada AKacem**, comptabilité nationale OPU, Alger, 1987.*
- ***Miloudi Boubaker**, Investissement et stratégie de développement, OPU, Alger, 1996.*
- ***Mokhtar Amani**, Micro économie "théorie, critique et exercices pratique" Gaetan Marin, 1981.*
- ***Murray R.Spiegel**, Probabilités et statistique, série shaum, 1983.*
- ***Wheeluright s.c, Makridakis** "Méthodes de prévision pour la gestion " les éditions d'organisations.*



الرسائل و المذكرات

باللغة العربية:

1. أحمد بوشنافة، تخطيط القوى العاملة في الجزائر، رسالة ماجستير، م ع إ، الجزائر **1992**
2. بوبكر بن العائب، التشغيل و البطالة في الجزائر، منهجية VAR رسالة ماجستير، م ع إ، الجزائر **2003**
3. تومي صالح، النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة **1988-2000** – أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، فرع القياس الإقتصادي، جامعة الجزائر، فبراير **2002**
4. مولود حشمان، محددات الأجر في الجزائر – دراسة إقتصادية قياسية – أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، فرع القياس الإقتصادي، جامعة الجزائر، جوان **2000**
5. مصطفى بلعيد، عوامل ضعف الإنتاج في المؤسسات الجزائرية، رسالة ماجستير، م ع إ، الجزائر، **1986**

باللغة الأجنبية:

- ***Ahmed Zakane**, Analyse de l'offre d'emploi, Mémoire de Magistère, ISE, Alger, 1992.*
- ***Abdel-halim Foudili** ,L'emploi industriel en Algérie1967-1989 : d'une accumulation ambitieuse à un redéploiement prudent , Thèse de magister, ISE, Alger, 1996.*
- ***Mokaddem Ahmed**, la problématique de l'emploi en Algérie, Thèse de magister, ISE Alger, 1996.*

الدوريات و المجلات

باللغة العربية:

1. الجزائر بالأرقام، د و إ، **1993**
2. الجزائر بالأرقام، نتائج **1992**، د و إ، **1993**
3. الجزائر بالأرقام، نتائج **1994/1993**، د و إ، رقم **26**، ديسمبر **1995**
4. الجزائر بالأرقام، نتائج **1995**، رقم 27، د و إ، **1997**
5. المجموعة الإحصائية السنوية للجزائر، نتائج **1992**، رقم 16، د و إ، **1994**

باللغة الأجنبية:

- ***Beni Saad- Mohamed Elhocine***, *Economie du développement de l'Algérie, Economica, Paris, 1979, OPU,1982.*
- ***Bouzidi. A***. *.L'économie algérienne entre le Chômage et l'inflation "Revue l'économie N°1 février 1993. AA PS.*
- ***Bulletin des statistiques courantes***, *la production industrielle 1988 – 1992, n° 30, ONS.*
- ***Clément E.Germain*** *"VAR et prévisions Conjoncturelle," Annales d'économie et de statistique, N°32 pp113-135.*
- ***Données statistiques***, *l'emploi salarie an 1er trimestre 1986- N° 249, ONS, Janvier, 1997.*
- ***Donnée statistiques***, *les occupés mon immatriculés à la Sécurité sociale an 1 er trimestre 1996-n°248 ONS, janvier 1997.*
- ***Données statistiques***, *femme et articlé an 1er trimestre 1996 n° 254, ONS, Mai 1997.*
- ***Engle .R.F. Granger C.W.J***. *"co-integration and Eror correction : Representation, Estimation and testing". Econometrica, Vol 55.*
- ***Elaine Burckberg et Alm thomas***, *Dispersion des salaries et croissance de l'emploi aux Etats-Unis, Finances et développement, Volume 32,n°2, FMI, janvier 1995.*
- ***Hamache H, et Radani M. Arezki et Bouzeman N***, *situation de l'emploi 1991-1992 collections statistique ONS N° 58.*

- ***L'emploi et le chômage en Algérie**, Enquête sur la mesure des niveaux de vie a LS, LM" 1995, n°226 ONS.*
- ***Paula R. de masi**, l'art difficile de la prévision, finances et développement, volume 33, n°4 FMI, décembre 1996.*
- ***Perron .P, Compbell J.Y**, "racines Unitaires en macroéconomie: le cas multidimensionnelle " anales d'économie et de statistique n°27, 1992.*
- ***Sims C**."Macro- economics and reality", Econometrica n°1 vol 48.*